AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01088 4058

لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩١٤

الحرية والدولة

JC
585
A32x
1926

تأليف

محمد عبد الباري

ليسانس فى الحقوق

سكرتير مجلس مديرية المنوفية

الطبعة الاولى

الحقوق محفوظة

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الاكبر بمصر

١٣٤٤ — ١٩٢٦

الثمن ١٠ قروش

323.4
Dl31

٣٢٣٤
ع ب ٢

15716
5

فهرست الجزء الاول

صفحة

الفصل الاول — تمهيد

الانسان اجتماعى بطبعه ١

حقوق الانسان ١١

مدى المساواة ١٨

الفصل الثانى — حرية الجهر بالرأى

ماهية الحرية ٢٥

متى يكون لنا رأى شخصى ٢٨

تسويغ القيود ٣١

الفصل الثالث — الفرد والجماعة

مذهب هوبز ٦٥

مذهب لوك ٦٩

مذهب روسو ٧٠

مقارنة بين مذاهب الفلاسفة الثلاثة ٧٣

مذهب بنتام ٧٥

مذهب جون استيورت مل ٨٠

سلطان العادة وأثره فى الجماعات ٨٨

صفحة

الفصل الرابع — الدولة

ماهية الدولة ٩٧

علام يرتكز سلطان الدولة ١٠٧

متى تتدخل الدولة ١١٤

الفردية والاشتراكية ١١٥

صورة من صور التعاون ١٢٧

الفصل الخامس

نشوء السلطان وتطوره ١٣١

مساوئ حكم الفرد ١٣٣

النظام الديموقراطي النيابي ١٣٥

الزعامة والاحزاب ١٤٢

النظام الملكي ومبدأ سيادة الامة ١٤٩

لمحة عن الدستور ١٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم

كان من نتائج الحرب العظمى الاخيرة أن أخذ الناس فى جميع أنحاء العالم المتمدين يناقشون نظم الحكم وأساليبه ويمتحنونها . ولشدة ماعانت الطبقات الفقيرة كانت الفكرة السائدة أن الرأسمالية هى علة المتاعب والكوارث ، ومن هنا قفزت الشيوعية قفزتها فى روسيا فكانت البلشفية التى قلبت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها رأساً على عقب

ولم يقتصر الروس على بلادهم بل أخذوا بنشاط وحماسة ينشرون دعوة هدم النظم الرأسمالية فى جميع أنحاء العالم . وقد وجدت دعوتهم بايطاليا سميعا فهددت البلاد بالاكتساح . لكن موجة الشيوعية المتطرفة تكسرت هناك بالاصطدام بصخرة الفاشيستى . والفاشزم نظام قام بايطاليا على تمجيد سلطة الفرد وانكار سيادة الامة واتهام النظم النيابية الحاضرة بالرخاوة والفساد

وقد كان للاعتقاد السائد بأن الحروب انما هى نتيجة التنافس فى الاثراء ان وجدت البلشفية أنصارا عديدين ممن يحلمون بتحقيق آمال الاشتراكية اللذيذة . ولكن حالة الفوضى الاجتماعية التى تسود روسيا اليوم نفرت الكثيرين من النظام البلشفى الخلاب . وانتهز الرأسماليون هذا فدعوا الى الفاشزم ومجدوها واعتبروها سوراً يمنع عنهم سيل البلشفية الهادم . وهكذا وجد النظامان المتطرفان مأوى يأويان اليه . وكان للنجاح الظاهر الذى صادفه النظام الفاشيستى بايطاليا ما جعل نظام الحكم

الديموقراطى المؤسس على أن الامة مصدر السلطان الاعلى محلا للتساؤل فى كثير من البلاد

ولا بد لنا من الاعتراف بأن الحرب الكبرى الماضية كانت لحدما أثراً من آثار النظم القائمة ، وأن فى تلك النظم كثيراً من المساوئ يجب أن تزال . ولكننا لا نؤمن بأن الهدم والعنف هى طريق الخلاص والرخاء والأمن . فلن تنتج الشيوعية سوى الفوضى ، والفوضى أفتك الامراض بهذا المجتمع ، ولن تثمر الفاشزم سوى تسويد الفرد فيسيء استعمال السلطان كما أساء استعماله فى كل زمان ومكان فكانت الثورات العنيفة والاهوال ، واذن لن يكون خلاص العالم بهدم النظام القائم ولكن بتناوله بالاصلاح والتعديل وتخليص النظم الديموقراطية من المساوئ اللاصقة بها وتعديل المبادئ الاشتراكية والفردية المتطرفة بتحكيم العقل والمنطق السليم والاسترشاد بالتجارب وعبر التاريخ

بهذه العقيدة وبتأثير هذه العوامل فكرت من نحو ثلاثة أعوام فى أن أنشر دعوة الى الديموقراطية والنظام النيابى حركنى اليها ما كنت أخشاه من تسرب تلك النظم المتطرفة الينا فتخرجنا عن الطريق السوى ونحن على أبواب حياة جديدة لم ترسخ أقدامنا فيها بعد

وما كدت أمسك القلم حتى ترددت فى مصر أصوات خافتة تنادى بالشيوعية وتدعو فى خوف وحذر الى البلشفية . وما كدت أنتهى من الجزء الاول حتى ظهرت بمصر — على شدة تحمس البلاد للديموقراطية وللدستور الوليد — روح رجعية تهمس فى غمغمة بفشل الحياة النيابية

وتعمل على تسويد الفرد وانكار سيادة الامة . وهكذا قام الدليل الحسى على أن هذا البحث جدير بأن يثار فى مصر لانها كغيرها تتأثر فى حركاتها بالافكار الشائعة وبالدعوات المغرضة والبريئة ، ولا بد لتدعيم الديموقراطية فيها من اظهار مزاياها والمقابلة بين مساوئها ومساوئ النظم المتطرفة المتناقضة التى تحاول سيادة العالم فى الوقت الحاضر

ولا بد للباحث المخلص للحق من التجرد عن الهوى ما استطاع والخضوع لحكم العقل مهما كان مخالفاً للتقاليد والاوضاع والافكار السائدة ، وهذا ما أخذت به نفسى لدى معالجة هذا البحث وهو ما أرجو أن يحاوله القارئ لدى تتبع ما أكتب . وما دامت الحقيقة ضالتنا والمنطق رائدنا وتجاريب الحياة مرشدنا فلسنا نخشى تفنيد آراء أشهر الفلاسفة وقادة الفكر ولسنا نعبأ بابتسامات السخرية والاستخفاف ، فكثيراً ماخفيت أبسط الحقائق على جبابرة العقول وأعمى الجمود والتعصب كثيراً من الباحثين المبرزين عن رؤية الصواب

بهذا الروح عالجت فى الجزء الاول من هذا البحث الحرية والمساواة وعلاقة الفرد بالجماعة وطبيعة ومدى سلطان الدولة ومصدر هذا السلطان وفكرة سيادة الامة ، غير مهمل فكرة صائبة مهما كانت قديمة ولا مستسلم لفكرة شائعة مهما كان مصدرها ومهما بلغت درجة رسوخها اذا لم تتفق مع العقل والمنطق

وأرجو أن أكون وفقت للتدليل على أن الحرية فى النظام النيابى الديموقراطى لا تنقص بل تنمو فى ظل القانون ، وأن المساواة كما يبشر

بها أصحاب المذهب الشيوعى لا تتحقق الا باغراق الجماعة فى الفوضى ، وأن كل ما يمكن أن نصل اليه هو تقليل الفوارق باتاحة فرص متساوية للنمو الجسمى والعقلى والخلقى ، للغنى والفقير على حد سواء حتى لا يرسف الضعيف فى قيود الذل والاستعباد الى الابد فى حين أن عجزه لظروف ليس لارادته شىء من الاثر فى خلقها ، وبذلك يصل الفرد الى أقصى ما تؤهله له قواه الذاتية واستعداده فى ظل القانون وبحماية الجماعة ورعايتها ، وأن الامة مصدر السلطان ، وأن النظام النيابى الديموقراطى هو نظام الحكم الرشيد

ولكى أبين وأحدد علاقة الفرد بالجماعة بحثت فى طبيعة الانسان وأوصلنى البحث الى توكيد القول المأثور بأنه اجتماعى بطبعه خلق ليعيش مجتمعاً لا يصل الى ذروة القوة الا بالجماعة وفيها . أما القول بأنه خلق وله كمية محدودة من الحرية يستبدلها فى الجماعة بنيل مزايا حمايتها فقرض غير صحيح لا يساعدنا قط على تفسير الالتزامات السياسية

فاذا كان هذا صحيحا ، وكانت الحرية وسيلة تحقيق الرغبة الحقة ، وكان الانسان فى الجماعة المنظمة أقوى على تحقيق الرغبة منه فى حالة البداوة — اذا كان كل هذا — لم يكن هناك تناقض بين سيادة القانون وتحقيق حرية الفرد ، وكانت معضلة تفسير الالتزامات السياسية وتبرير خضوع الفرد للقانون ، والتوفيق بين هذا الخضوع وحكم النفس (Self government) أبسط من أن يحار فى تفسيرها عقل مبتكر كعقل روسو فيلتجىء الى نظرية العقد الاجتماعى السخيفة ، أو فكر كفكر

بنتام فينادى بأن القانون شر ولكنه شر لا بد منه ! !

لكن هكذا قدر لاهل النظر فى السياسة والاجتماع قديما وحديثاً أن يُغْرقوا أنفسهم فى بحر من الفروض والتعاريف والقيود وهم يبحثون عن حل يوفقون به بين سيادة القانون وعدم انتقاص حرية الفرد ، بين سلطان الدولة المطلق وسيادة الامة

فاذا لم نجمد على تعاريفهم ولم نثقل أنفسنا بالفروض والاوضاع غير المستندة الى المنطق السليم ، سهل علينا أن ندرك أن القانون « هو ارادة الدولة تصوغها الهيئة التشريعية فى صورتى الامر والنهى على وجه العموم — وأن الدولة هى الارادة العليا السائدة سيادة مطلقة فى جماعة مستقلة ببقعة من الارض تستخدم القوة المادية كلما كان ذلك لازماً — وأن الارادة العليا فى الجماعة هى امتزاج ارادات الافراد وامتدادها بعد أن تتعدل وتتحور الى ما يطابق الرغبة الحقة المشتركة وهى تحقيق الحياة الانسانية الطيبة فاذا سيطرت على التشريع جهة أخرى كان ذلك محض اغتصاب ، واذا تقرر هذا لايمكن أن يقال بحق أن القانون ارادة الاقلية أو الاكثرية الحاكمة تفرض على باقى الامة المحكومة فرضاً

واذا صح هذا — وهو ما لابد من الاخذ به كما سنرى — فلسنا نجد أى اعتراض وجيه على القول بأن النظام النيابى الديموقراطى خير نظم الحكم اذ هو يساعد أكثر من غيره على سيطرة هذه الارادة العليا على الشؤون العامة والهيمنة عليها . كذلك لا نجد تناقضاً بين مبدأى سلطان الدولة المطلق وسيادة الامة لانه وان كان استعمال القوة المادية كلما لزم

الامر من أهم العناصر اللازمة لقيام الدولة فان هذه القوة المادية ترتكز على الامة ذاتها لاعلى الهيئة التنفيذية ولا على البرلمان ولا على جمهور الناخبين ، وليست الدولة كما عرفناها شيئاً مادياً منفصلا مستقلا عن الأمة تعتمد على القوة المادية دون غيرها ولكنها نتيجة تطور النظم الادارية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية الخ . وأقرب الامثلة على ذلك صعوبة تنفيذ قانون المشروبات الروحية بالولايات المتحدة الأمريكية . فقد صدر قانون التحريم ولم تكن الأمة على ما يظهر مستعدة لقبوله الاستعداد الذى تصوره الشارع الامريكى فكانت النتيجة تكليف الادارة جهوداً هائلة فى سبيل تنفيذه حتى لقد خشى الكثيرون أن يضطر الشارع أزاء ذلك الى الغاء القانون أو تعديله على الاقل تعديلا واسع النطاق ، كذلك صدر بمصر قانون الجمعيات السياسية ولكن أولى الشأن رأوا من الحكمة عدم تنفيذه لما شاهدوه من عدم الرضا عنه . ومما لا شك فيه أن القوة المادية بالولايات المتحدة وبمصر تستطيع الشىء الكثير ولكنها تكون فى غير محلها اذا استعملت لقهر الناس على أمر تأباه نفسية الامة فى الوقت الحاضر

ومن المصادفات الطيبة أن يكون هذا البحث تحت الطبع فى نفس الوقت الذى كان الاستاذ دوجيه يلقى محاضراته فى القانون العام على طلبة الدكتوراه بالجامعة المصرية . وانى مع تقديرى العظيم لمقدرة الاستاذ العلامة واخلاصه للحق أشعر بكثير من الارتياح كلما تذكرت أن فيما كتبت رداً غير مقصود على ما يدعو اليه الاستاذ فى ثلاث نقط من

أهم موضوعات القانون العام ، ولا ينقص من هذا الارتياح أنه من أساطين القانون ولست أنا الا مبتدئاً

ولقد كنت أود أن أقارن فى شىء من التفصيل بين النظرية التى آخذ بها ونظرية الاستاذ دوجيه ولكن لا سبيل الى ذلك بعد أن تم تبويب الرسالة وطبع شطر كبير منها . على أنى لا بد أن أقرر هنا — مع المجازفة بالاتهام بالغرور — أن الاستاذ العظيم لم يصل الى الحق حين أنكر نظرية سلطان الدولة وهزأ بها وعزا فكرة سيادة الامة الى الخيال . وأظن أن السر فى خطئه راجع الى عدم ادراكه مصدر سلطان الدولة ، وعدم التفرقة بين امتزاج الارادات الفردية ومجرد مجموعها ، وبين الرأى العام العارض والارادة الحقة ، ومغالاته فى التمسك بالواقع وعدم اعتداده كثيراً بأثر طبيعة الانسان والتقاليد والتطورات فى النظم الاجتماعية والسياسية

وبعد فأرجو أن أكون وفقت على الاقل الى اثارة هذا البحث الخطير فيتناوله الكتاب بالدرس حتى يزداد ايمان الناس بصلاحية النظام الديموقراطى النيابى وسلطان الامة الاعلى

وأختم هذه الكلمة بالتقدم بالشكر للجنة التأليف والترجمة والنشر لتفضلها بتقرير طبع هذه الرسالة وأخص بالحمد حضرتى الاستاذين الفاضلين الشيخ احمد أمين وحسن افندى فهمى على معونتهما وارشاداتهما القيمة

شبين الكوم فى ١٠ / ٤ / ١٩٢٦ محمد عبد البارى

الحرية

الفصل الأول

تمهيد

١ — الانسان اجتماعى بطبعه

فى النفوس البشرية استعداد للخير كبير : فيها عواطف نبيلة اذا استثيرت ونميت نمت بالتطور الانسانى وكانت مصدر الخير والبركة على هذا العالم الاجتماعى . ومن أنبل تلك العواطف ميل الانسان بفطرته الى الحرية . واذا حولنا هذا الميل الى عقيدة ثابتة راسخة بأن لزوم الحرية للانسان يكاد يعادل لزوم الغذاء لكيانه الحيوانى ، ونجحنا فى تهذيب هذا الميل ووفقنا الى اظهار معنى الحرية السامى فلا بد أن يعشقها الجميع واذا ما كُلِفت بها أمة فلا بد أن تطلبها وتسعى اليها بعزم واصرار ، واذا مافعلت ذلك فليست هناك قوة بشرية تستطيع أن تقف بينها وبين الحرية طويلا . واذا مانالت أمة حريتها مهذبة التهذيب اللازم للحياة الاجتماعية انفتح أمامها طريق الرقى والنهوض

اذا تقرر هذا كان أولى مايجب أن يعنى به دعاة الاصلاح الدعوة الى تقرير مبادئ الحرية والمساواة باثارة المشاعر والأفكار على كل قيد

لاتستلزمه مصلحة المجتمع ، واهاجة الرغبة الفطرية فى التحرر من كل قيد بعد تهذيبها التهذيب الذى تقتضيه طبيعة الاجتماع .

وما الحرية ؟ هذا التساؤل قد يبدو غريباً بعد ان قررنا أن الانسان يميل بفطرته اليها . نعم نميل اليها جميعاً من عهد الطفولة ولكن جمهور الناس لا يكادون يعرفون لها حداً ولا قيداً ، وغالب المفكرين يبرزون لنا أفكارهم بصورة تشعر بأن كل حكومة أو كل قيد أو كل قانون يعنى الانتقاص من الحرية حتى لقد قال « بنتام » ذلك المتشرع الانجليزى العظيم « ان القانون شر لابد منه » وقال « جان جاك روسو » « خلق الانسان حراً ولكنه يرسف فى القيود والأغلال أينما سار . وبينما يظن البعض أنه سيد غيره اذ تراه فى الواقع أكثر عبودية » لهذا يجب أن نتساءل ما الحرية ! ونقرر ابتداء أنها ليست فى فعل مانشاء وترك ما لا نريد وقول مانحب والامساك عن ذكر ما لا نود ذكره بلا قيد ، ولا هى فى الاستهزاء بكل قانون والعبث بكل نظام ومناوأة كل سلطة ومقاومة كل قيد ، بل هذه هى الفوضى ، والفوضى أكبر عدو للحرية . انما الحرية فى هذه الحياة الاجتماعية هى مكنة كل فرد الحصول على حقوقه الطبيعية والسياسية والاستمتاع بها بلا قيد سوى الامساك عن منع غيره مباشرة من الاستمتاع بنفس تلك الحقوق

هذه هى الحرية ، أما الحرية بمعنى الانطلاق من كل قيد فلا وجود لها فى عالم الاجتماع واذا كان من الممكن أن توجد فلن يكون هذا من مصلحة المجتمع . ولكى ندرك هذا لابد من ادراك أن الانسان اجتماعى

بطبعه . ونحن اذا قررنا أن الانسان اجتماعى بطبعه فانما نردد قولا مأثوراً هو فى الواقع حقيقة بديهية لاتحتاج الى تدليل على صحتها . على أنا اذا حاولنا اقامة الدليل على صحتها فلن نعمد الى أكثر من عرض بعض مشاهدات حسية على نظر القارىء . نشاهد أن أبسط مايأكله الانسان فى مدينة كالقاهرة قطعة من الخبز العادى . فاذا استعرضنا الأيدى العديدة التى عملت فى اعدادها من تهيئة الأرض للزراعة وزرعها وتعهدها بالرى وغيره ثم حصدها وفصل الحبوب ثم نقل ما أعد للاستهلاك بالقاهرة الى حيث يصير خبزاً وعلمنا أنه يتدخل فى كل هذا عمال وطنيون وعمال خارج مصر اشتغلوا باستخراج الوقود والحديد والخشب وعمال آخرون بصنع السفن وتسييرها وغيرهم عملوا فى اعداد حاجات من عداهم وتدريبهم على العمل الخ الخ — اذا استعرضنا كل ذلك وضح لنا بمجرد نظرة أن احتياج الأفراد بعضهم لبعض وارتباط أجزاء العالم الانسانى بعضها ببعض ضرورة تقضى بها طبيعة الانسان وظهر لنا أنه اجتماعى بطبيعته أعنى أنه خلق ليعيش فى الجماعة وبها ولها ولا يمكن أن يرقى الى ماهو خليق به من الرقى والتطور الا بتنظيم قوى المجموع وجهوده على هذا الاعتبار . لم يسد الانسان غيره من أنواع الحيوان الاخرى ويسيطر على العالم الى الحد الذى نراه بعقله ولا بقوة ساعده فقط ولكن بالتعاون الانسانى أكثر من كل شىء آخر . وما ركب فى جبلته من الميل الى الاجتماع وما فطر عليه من الالتجاء الى التعاون ، وما وجد فى خلقه من غريزة حب الجماعة هى مصدر قوته وسبب سيطرته

خلق الناس أفرادا كجميع الأنواع الحيوانية الاخرى فألفتهم غريزتهم الاجتماعية وكونت منهم تلك الجماعات أو الوحدات السياسية الحاضرة وهم مسوقون الى هذا الائتلاف بالميل الى الحياة الاجتماعية والاضطرار لها. وأقول الاضطرار لأن حاجات المرء عديدة وقواه محدودة لاتستطيع تحقيقها كلها. ولما كان الاستعداد يتفاوت لدى الأفراد كما تتفاوت الميول والآمال تبعاً للمؤثرات المتعددة المختلفة كان لامناص لبنى الانسان من أن يوزعوا فيما بينهم واجب الحصول على عناصر العيش وان كانوا لايشعرون. لذا تخصص أولا بالسليقة والفطرة ثم بالاعداد الصناعى والمجهود الارادى كل من آلاف الأفراد للأعمال التى تؤهلهم لها ميولهم ومداركهم واستعدادهم والبيئة التى عاشوا فيها وخضعوا لمؤثراتها هذا هو الواقع الذى ساقتنا اليه طبيعتنا الاجتماعية من حيث لانشعر: أراد الله أن يخلق الانسان اجتماعياً فبعث فى نفس كل فرد من الرغبات والشهوات ماتعجز قواه الذاتية عن ادراكها فالتجأ الى غيره يطلب معونته وهذا قبلَ أن يقدم له شيئاً من العون كوسيلة لأن يعيش هو، لاحتياجه الى مقابل مايقدم من معونة. هذا الالتجاء القسرى المتبادل فيما بين الأفراد هو الذى يدفعنا الى الحياة الاجتماعية ومن حسن الحظ انا نجد فى الاجتماع الشىء الكثير من اللذة. فالاجتماع ليس شراً لابد منه ولكنه دعامة الحياة البشرية وهو بقدر ضرورته شهى لذيذ.

وقد يبدو أن تقريرنا كون الانسان اجتماعياً بطبعه مجرد قول لايرتكز على أساس وأنا عمدنا فى اثباته الى الاستشهاد بأمور تقررت

بعد أن دخل الانسان حظيرة هذا المجتمع وان من الممكن تصور حالات كان الانسان فيها مستقلا عن غيره فى اعداد طعامه وشرابه والدفاع عن نفسه . ولكى نجيب على هذا نسائل أنفسنا لم اجتمع الانسان ولم لم ينقرض كما انقرضت أنواع كثيرة من أنواع الحيوان الاخرى ولم نزل عن الكثير من الطبائع الوحشية ؟ ألأن عوامل خارجة عنه علمته ضرورة ذلك أم لأنه هو بقواه الذاتية أدرك تلك الضرورة فعمل على تحقيقها غير مستعين بشىء عاقل مدرك خارج عن دائرة الانسانية ؟ لاشك أن الانسان اهتدى بعقله وقوة ادراكه الى ضرورة الاجتماع وما دام قد وصل الى هذا الاجتماع من تلقاء نفسه لما رآه من لزومه لحياته فلا ريب فى أن هذا الاجتماع من الغرائز البشرية ولهذا حق لنا أن نقول أن الانسان اجتماعى بطبعه

واذا تقرر هذا خلص لنا أن الحرية المطلقة من كل قيد لايمكن أن تتحقق ولا ضرورة لأن تتحقق فى أى عالم قوامه الاجتماع ورفاهته متناسبة مع قدرته على تنظيم قوى المجموع وجهوده وترقية مداركه وحسن استغلاله لتلك القوى والمدارك . أجل ليست الحرية المطلقة من القيود جميعاً سوى الفوضى كما قال « سيلى » لكن الذى لاغنى لنا عنه هو الحرية فى ظل القانون أو بمعنى آخر الحرية غير المحدودة الا بما تفرضه على العالم طبيعة الاجتماع أو الطبيعة البشرية فاذا حوربت هذه الحرية أو هددت أو صودرت فلا أمن ولا طمأنينة ولا حياة كما ينبغى أن تكون الحياة

لكن هل تبادل المنفعة وحده يكفى لتماسك الحياة الاجتماعية أم لابد لهذا التماسك من استكمال عناصر أخرى ؟ هذا ماسأحاول الاجابة عنه الآن . أبنا أن الانسان اجتماعى بطبعه ومن النتائج المباشرة لهذه البديهة أن خير وسيلة لبقاء الفرد ورقيه واعداده للحياة الاجتماعية هى العمل على بقاء الجماعة التى ينتمى اليها وترقيتها . ولكى يدرك الجميع هذا يجب أن يسود شعور حسن الجزاء فى الجماعة فيحس الأفراد ولو فى الجملة بأنهم نالوا جزاء مابذلوا من جهود وجنوا ثمار ماغرسوا من كد وسعى . ومن السهل أن يدرك الفرد العادى ذلك اذا كانت الجهود التى بذلت من نوع واحد موجهة الى غرض واحد يستفيد منه المجموع مباشرة بشكل واضح جلى ، كأن يتعاون جماعة من القرويين على تطهير مروى يشق أرضا لهم . فاذا استشعر بعض القرويين غبنا أى لم يسد بينهم شعور حسن الجزاء فلن يعمل هذا الفريق باخلاص وحماسة وقد ينسحب من القرية ، وقد يدبر طرقاً للانتقام ممن تسبب فى غبنه ، وقد يحترف حرفة أخرى لايجيدها وقد لايجد حرفة أخرى ويذوى فيذوى معه كل من يعتمد فى العيش عليه من أهل وولد ، وكل احتمال مما ذكرنا يعمل اذا تحقق على تفكك الجماعة فيقلل من قوتها بنسبة اضعاف ذلك التماسك الضرورى . لكن المسألة لاتكون بهذه السهولة اذا كان من بين المنتفعين بالمروى نجار مشغول بحرفته عن التطهير ، فان اختلاف النجارة والتطهير يصعب تقدير المقابل اذ ليسا من نوع واحد ولا تكون وحدة الزمن بلا مجهود آخر مقياساً صحيحاً . على أن الصعوبة الحقة كامنة وراء استشعار كل فرد

واجب القيام بالمقابل أو تنفيذ التزامه الضمنى أو الصريح ، فالاختلاف فى تنفيذ هذه الالتزامات هو منشأ التنازع وسبب التطاحن، وتبادل المنفعة وحده لا يكفى بل لابد من ارتكاز التعاون على استشعار حسن الجزاء أو بعبارة أخرى استشعار العدل وسيادة هذا الشعور .

لكن كيف يدرك الأفراد فى الجماعات الراقية ذات المصالح ظاهرة التضارب والمقاصد ظاهرة الاختلاف والعلاقات المشتبكة المعقدة والتى تزداد اشتباكا وتعقدا واختلاطا كلما ازداد الرقى — كيف يدركون فى هذه الجماعات مايدركه القرويون فى قراهم ؟ ليس مثل هذا الادراك سهلا. ان الدافع على العمل حب الحياة ويمتاز الانسان فى الجماعات الراقية بالعمل للمستقبل البعيد فالحياة وحب الشهرة وارضاء الرغبات الشخصية من الدوافع على العمل المشترك بين المتمدين وغير المتمدين . ولكن هناك أعمالاً لا يمكن أن تعزى الا الى حب الخير والشعور الصحيح بصفات الانسانية وارادة البر أو بعبارة أخرى الى البذل بلا عائدة شخصية ولا مقابل يستفيد منه الشخص مباشرة أو التضحية فى سبيل مصلحة الجماعة. فالجماعات الراقية تمتاز بالقدرة على ادراك حسن الجزاء من غير ذلك الطريق الحسى بل هى تراه عن بعد ، وهذا هو الذى يسوق الناس الى تأسيس دور العلم والاستشفاء وملاجىء العجزة والضعفاء ونظن أن نسبة الرقى متمشية مع القدرة على هذه الرؤية والعمل على جنى ثمارها . فنحن نفكر ونعمل لا لأنا نريد الحياة وحفظ النوع فقط ولكن لأنا فى مجموعة بشرية من واجبنا انهاضها وترقيتها وفى ذلك النهوض والرقى

خير وسيلة لحياتنا حياة طيبة لأنا ندرك أن رقى الجماعات ورقى الأفراد المكونة منهم تلك الجماعات أمران متلازمان

من الأقوال المأثورة أن الأنانية أو حب الذات قوام هذه الحياة الاجتماعية ولكنا لانسلم بهذا القول على اطلاقه رغم شيوعه وذيوعه بل نرى التعاون أصل الرقى الانسانى أو هو الروح الانسانية ذاتها وليست الأنانية وحدها هى التى تدفعنا الى التعاون والاجتماع بل أن الذى يدفعنا اليهما نفس صفة الانسانية . وليست الأنانية كذلك هى المصدر الوحيد لهذه الصفة النبيلة بل هناك مظاهر أخرى أرقى من هذه — هناك حب النوع وشعور الشفقة والرحمة والعدل والعطف . وليس أدل على صحة مانذهب اليه من قيام جماعات البر والاحسان ذات الأغراض الخيرية المختلفة فى جميع أنحاء العالم وازديادها بنسبة ارتقاء المدنية . واذا كانت الأنانية وحدها هى التى تدفع الى هذا التعاون فما بال أهل الولايات المتحدة الأمريكية وهم من خير الوحدات السياسية نظاماً ومن أرقاها احساساً — مابال هذا الفريق من الناس قد بالغ فى الاشتراك فى أعمال البر والاحسان حتى لاتكاد تجد بلداً من البلاد فى جميع القارات الا وللاحسان الأمريكى يد عليه ؟ ان الأمريكى التاجر يبذل من ماله بلا مقابل والأمريكى الذى لايكاد يتحرك الا بحساب يحتمل مشاق الأسفار فى مختلف الأجواء لأغراض غير تجارية وفى سبيل المصلحة العامة لمساعدة الفقير والعاجز والضعيف على العيش فى ظلال الانسانية . حقاً كثيراً مايكون الغرض الظاهر دينياً ولكن حتى مع التسليم بأن ذلك هو الغرض

الوحيد فلا يمكن القول بأن عنصر الأنانية موجود، على أن الأغراض الدينية الظاهرة ليست الا وسائل يستدر بها محبو الانسانية من الأمريكيين أكف الاحسان لدى مواطنيهم الأغنياء وقيام الجامعة الأمريكية بمصر شاهد على ذلك. فالأمريكى اذن يبذل لغير الأغراض الدينية. على أنا لو سلمنا جدلا بأن البذل خارج أميركا لأغراض دينية وتجارية أو بقصد نشر الدعوة الامريكية فبماذا نعلل بذل الأمريكيين داخل بلادهم فى الأغراض الخيرية التى لامسحة عليها من تبشير أو استعمار؟ الواقع أن الامريكى يبذل من ماله للصالح الانسانى العام مدفوعا بالأمثلة العليا للحياة الامريكية لأنه يدرك كما قال أحد الكتاب الأمريكيين « أن قوة الأخلاق والمبادئ أثمن من المال ومن الشهرة وأن التضحية كثيراً ما كانت أعمل على انهاض الجماعة من الأنانية المجردة وأن هذه الأنانية قصيرة النظر وأن ارضاء الضمير والشعور باداء الواجب أثمن من كسب المال وأدعى للرضا والاغتباط من ارضاء الشهوات الدنيا بل ومن راحة الجسم أحياناً »

وجملة القول هنا أن الأنانية المجردة لا تصلح أساساً لبناء العالم الاجتماعى وأن التعاون الانسانى والقومى يقتضى أن يسود فى الجماعات خلق الايثار ومن هنا يتضح أن فكرة تبادل المنفعة وحدها لا تكفى بل لابد من سيادة التعاون الممزوج بروح الايثار

لكن مما تجدر ملاحظته أن العالم الانسانى لم يبلغ من الرقى حداً يستطيع معه كل فرد الاقلاع عن تضحية مصالح الغير اذا اعترضت سبيل

رغباته وأطماعه الذاتية المؤقتة بل المشاهد أن الاوروبى مثال المدنية العصرية كزنجى أفريقيا مثال الخشونة والهمجية لايحجم عن تضحية أخيه فى كثير من الأحيان ليشبع نهمه وأنانيته وان اختلفت الذرائع والوسائل بارتقاء المدارك والعقول وما الحرب الاوروبية الكبرى سوى حجة ناطقة بصدق ماقررناه فقد استعملت أقسى ضروب الفتك بالانسان أثناء قيامها فلما انتهت أملت على المغلوبين شروطا لايمكن أن تسمى شروط صلح بل هى وسائل إهلاك لامجرد إذلال وإخضاع وقد كان عدم استقرار الامور واضطراب أحوال العالم الاوروبى دليلا لايقبل الجدل على أن الانانية المجردة لاتصلح أساساً للحياة الاجتماعية ولكنها تقتل نفسها ففرنسا الغالبة تقاسى نحو ماتقاسيه المانيا المغلوبة لان الانانية لا التعاون كانت القاعدة التى بنيت عليها شروط الصلح . فالفرق بين جماعات الزنوج والاوربيين انما هو فى علاقة أفراد الجماعة بعضهم ببعض لافى علاقات الجماعات المختلفة بعضها ببعض . ومما لاشك فيه أن العالم يحتاج لزمن طويل جداً قبل أن يصل الى مايرجوه له علماء الاخلاق المثاليين من احلال الايثار محل الاثرة احلالا تاماً ان قدر له أن يصل الى هذا الحد من الرقى . اذن طبيعة الاجتماع أو الطبيعة البشرية تقتضى قيام حكم يفصل فيما يقع بين الناس من خلاف فى سبيل تحقيق أغراضهم وأطماعهم الذاتية وفى تنفيذ الالتزامات ضمنية كانت أو صريحة .

قلنا ان الجماعات رقيت أو كانت على فطرتها الاولى قبل أن تهذب بتجاريب الحياة ورقى المدارك البشرية مسيرة بالتزامات ونقول الآن أن

حسن سير الامور موقوف على دقة تنفيذ هذه الالتزامات بما ينطبق على العدل ومصلحة الجماعة وأنه يترتب على عدم حمايتها فقدان الثقة وضعف التعاون وتفكك الروابط الاجتماعية ولن يقوم بالفصل فى الخلاف وبحماية الجماعة على خير وجه سوى قوة مجردة عن التحيز بعيدة عن الاثرة واذا صح هذا فلا يمكن أن يكون الفرد خير حكم . على أنا لو سلمنا جدلا بأمكان هذا التجرد فليس من الممكن تصور حال يكون الفرد فيها مصيباً فى كل مايرى ويعمل اذ ليس الرقى البالغ درجة العصمة من الخطأ فى طبيعة الفرد العادى . وما دامت العصمة من الخطأ فى التقدير والحكم غير ممكنة فى الفرد فلا يصح أن يكون ذلك الفرد حكما مهما أوتى من سعة العلم والادراك بل اللازم أن تكون الهيئة الاجتماعية ممثلة فيما نطلق عليه اسم الدولة هى ذلك الحكم المرجو . والقوة المنفذة لارادة الدولة هى الحكومة . وقيام الدولة ووجود الحكومة أمر لابد منه للانسان كما لا بد له من الحرية . وسنرى فيما يلى أنه لا تناقض البتة بين الحرية وسلطان الدولة وتنفيذ ارادتها فى النظام النيابى وأن القانون ليس شراً لابد منه ولكنه عنصر من عناصر التكون الاجتماعى .

ب — حقوق الانسان

لا نستفيد من الغرائز البشرية كما ينبغى الا اذا نظمنا كيفية استغلالها ، والاديان والاخلاق والقوانين هى وسائل ذلك التنظيم . لكن الدين صفة لا يمكن ارغام الغير على الاتصاف بها اذ ليس التدين فى

الطقوس والأفعال الآلية الظاهرة فقط ولكنه حالة نفسية لاتمكن السيطرة المادية عليها ولا يمكن أن تقوى أى سيطرة روحية على ايجادها وان كان من الممكن وضع بذورها . لكن البذور لاتنبت الا اذا كانت التربة صالحة . واذا كان من الممكن اصلاح التربة فى كثير من الأحايين بالوسائل الصناعية فان هناك تربا لايمكن بحال اصلاحها . كذلك بعض النفوس لايمكن أن تقبل مبادئ الأديان ولا يسهل اخضاعها لسلطانها . أما الأخلاق والقوانين فيعلم الناس عنها أنها أوضاع بشرية قابلة للتحسين وعرضة للنقص كـكل نتاج المجهود البشرى وهى بهذه الصفة لا تصلح وحدها أساساً لتقرير الحقوق بل لابد من مرجع ثابت يرجع اليه اذا ماتسلط على التشريع هوى الحكومات المستبدة أو النعرة الحزبية وسلطان الطوائف . هذا المرجع الذى لابد منه هو حقوق الانسان أو الحقوق الطبيعية . هذه الحقوق تستمد أصلها من طبيعة الانسان الاجتماعية لامن حال الفطرة أو البداوة واعلان حقوق الانسان لايقل فى أهميته بالنسبة للابحاث الاجتماعية عن تقرير البديهيات الأربع فى الابحاث الرياضية

أعلن حقوق الانسان أهل الولايات المتحدة الأمريكية كما أعلنها الفرنسيون وتابع هذين كثير من الشعوب . وقد أعلن الدستور المصرى الكثير من تلك الحقوق وان يكن جار على البعض فى التفاصيل مما قد نأتى على ذكره لدى تناول هذا الدستور بالبحث . نكرر هنا ما أثبتناه من قبل من أن الانسان اجتماعى بطبعه وأن طبيعة الشىء ليست أول حالة ظهر بها ولكنها أكمل صورة يمكن أن يصل اليها . وحقوق الانسان

بصفته عضواً فى جماعة بشرية لاتستمد أصلها من القانون فانها أسبق منه ولكنها تستمده من طبيعة الاجتماع أو الطبيعة البشرية ومن الغريب كما لاحظ هربرت سپنسر أن يتصور انسان وليس له حقوق طبعية يخلق حكومة (أو مجالس تشريعية) لتضع له قانوناً يقرر له تلك الحقوق التى يرتكز عليها النظام الاجتماعى . الحق أن الدولة أو القوانين تصون حقوق الانسان وتقررها ولكنها لاتخلقها . واذا استبدت الحكومات فان للناس أن يحاسبوها على أساس حقوقهم الطبعية والسياسية لاعلى الاوضاع القابلة للتغيير تبعاً لنزعات النفوس وأهوائها

قد كان تقرير تلك الحقوق واعلانها مثار خلافات شديدة بين الحكام والمحكومين من أقدم العصور وليس فى التاريخ أمثلة كثيرة على اعلان حقوق الانسان فى وحدة سياسية بالسهولة التى أعلنت بها فى مصر من الوجهة الداخلية البحتة [1] . فالعلاقات كانت من عهد محمد على للآن على شىء كثير من الصفاء بين الحاكم الشرعى وجمهور المحكومين بالرغم من أن الحكومات لم تكن ديموقراطية الأسس . ولم يتعكر ذلك الصفاء الا فى المضاعفات التى عاصرت الحركة العرابية تلك المضاعفات التى كانت نتيجة لابد منها للدسائس الأجنبية . فعمل جلالة الملك باعلان الدستور عمل اختيارى لحد كبير ساقت اليه التطورات الداخلية . واذا كانت قد ظهرت مشادة فى كيفية وضع الدستور وفى بعض تفاصيل أحكامه فان ذلك

---

(١) لم يدر بخلدنا ونحن نكتب هذا أن الدستور سيعتدى عليه فى السنة الثانية من عمره

لاينقص من قيمة تلك الحقيقة كبيرة الدلالة وهى أن مصر من خير أمثلة الاعتدال . والحادث ظاهرة تبشر بأن تطورنا سيتم بعيداً عن كل عنف ونحن نرحب به على هذا الاعتبار . وقد يحسن التنبيه الى أنا لانقصد من أن العمل كان اختيارياً من جانب جلالة الملك الى تقرير أن الدستور كان منحة من جلالته فهذا ما لا نسلم به . ولكنا نقرر أن ارادة الامة وارادة ملكها التقتا فكان الدستور الذى سنأتى بكلمة عنه بعد هذا البيان الوجيز سأترجم بتصرف طفيف ما أعلن الفرنسيون من حقوق الانسان ليقارنها القارئ بما أعلن الدستور المصرى منها ليرى أن الانتقال لايكون بالثورات الحادة فقط ولكنه يكون كذلك بالتطور السلمى وتبادل حسن الظن من غير هزات عنيفة

أولا — خلق الله الناس أحرارا متساوين فى الحقوق ويجب أن يبقوا كذلك مدى الدهر . فلا يسوغ أن تكون هناك فوارق اجتماعية الا اذا اقتضاها الصالح العام

ثانياً — الأمة مصدر السلطان . فلا يجوز لأى فرد أو جماعة من الافراد أن يدعوا لانفسهم شيئاً منه مالم يكن مستمداً منها صراحة

ثالثاً — الحرية السياسية هى حق الفرد فى أن يعمل ما لايؤذى الغير مباشرة وحدها الامتناع عن اعتراض الغير مباشرة لدى استعمال حقوقه الطبعية والسياسية

رابعاً — القانون وحده هو الذى يتولى وضع هذه القيود والحدود وتبيانها (والقانون هو ارادة الامة أو الدولة مصوغة فى قالب الامر

والنهى) ولكل فرد رشيد أن يشترك فى وضعه بالذات أو بطريق الانابة [١] وتتفرع النتائج التسع الآتية عن المبادىء الأربعة المتقدمة

(١) الغرض من قيام الجماعات السياسية « الدول » انما هو حفظ حقوق الانسان الأبدية المقدسة : الحرية والملكية والأمن

(٢) لا ينبغى أن يحرِّم القانون قولا أو عملا مالم يكن ضاراً بالجماعة وليس لأى انسان مهما كانت صفته ولا لأى جماعة من الناس مهما كان الاسم الذى تتخذه أن تمنع ما أباحه القانون أو تحل ما حرمه

(٣) يجب أن يكون جميع الأفراد سواء أمام القانون فى التمتع بحمايته والخضوع لارادته وألا يكون هناك تمييز فى تولى مناصب الدولة غير الكفاية والاستقامة

(٤) لايجوز اتهام أى فرد أو القبض عليه أو اعتقاله الا فى الأحوال التى نص عليها القانون

(٥) لا يصح أن يتعدى القانون فى فرض الجزاء الحد اللازم ولا يجوز أن توقع عقوبة استناداً الى قانون مالم يكن قد صدر وأعلن من قبل

(٦) المرء برىء حتى يحكم بادانته . فاذا اقتضى الصالح العام اعتقاله فلا يجوز ايذاؤه فوق ذلك بأى كيفية أو لأى غرض

(٧) لكل امرئ الحق فى القول والكتابة والنشر بلا قيد وعلى مسئوليته الشخصية اذا ما أساء استخدام هذا الحق المقدس .

---

(١) ارادة الدولة وارادة الامة سواء فى النظام النيابى . ومن رأينا أن نظام الاحزاب السياسية على مابه من مزايا يعطل هذه الارادة بعض الشىء

(٨) على جميع أفراد كل جماعة معينة النفقات اللازمة لقيامها وحمايتها وحفظ وتنمية مرافقها ولا يجوز أن يحمل هذا العبء فريق دون فريق

(٩) الملكية حق مقدس فلا يجوز أن يحرم أحد ملكه الا فى سبيل المصلحة العامة وفى هذه الحالة لابد من دفع التعويض الكافى مقدماً

هذا مانرى اثباته مما أعلن من حقوق الانسان ليكون ماثلا فى ذهن القارئ عند تناول سلطان الدولة وحدود ذلك السلطان بالبحث . واذا كان اعلان هذه الحقوق واقرارها قدأزال كثيراً من المشادة المضنية بل المهلكة فيما بين الحكام والمحكومين فانا لا نغالى ان قلنا أن اعلان واقرار حقوق الامم فى تقرير مصيرها وادارة شئونها دون تدخل الاجنبى وسيطرته قهراً وباملاء المطامع الذاتية يمنع أو على الاقل يضع حداً للمشادة الدولية ويقلل كثيراً من تلك الحروب المدمرة . ان حق الامم فى تقرير مصيرها أمر بدهى اذا استندنا الى القانون الطبعى . لكن تفاوت القوى وغريزة الاثرة وانعدام الوازع أو الحكم ذى السلطان القاهر جعل القوى من الامم يرهق ضعيفها الى حد تلاشت معه شخصية الامم المغلوبة على أمرها وصارت أجزاء قليلة الانتاج فى الاسرة البشرية وكان من الممكن أن تكون عاملة لمصلحة الهيئة الاجتماعية اذا ماتركت تنمو نموها الطبعى مع الاخذ بيدها فى ذلك السبيل لا خنقها وانتزاع عناصر الحياة منها . ان التدخل فى شئون الغير مهما كانت الذرائع الظاهرة اعتداء على حقوق

الانسان يعوق التقدم البشرى ويضيع مجهودات عظيمة فى تدبير وسائل التدمير كانت تدر الخير على الانسانية اذا ما وجهت للأغراض العمرانية السامية . واذا وجه اللوم لأحد فلن يكون للامم المعتدية وحدها ولكن للأمم المستسلمة المستكينة أولا . فلولا أن هذه فرطت فى حقها لما استطاعت تلك أن تعتدى عليه . اذن الكرامة القومية والصالح العام يقضيان بأن يعمل الأفراد فى كل جماعة سياسية على تقوية الجماعة التى ينتمون اليها لا يقاف الطامعين فيها عند حدهم فلا يغريهم ضعف الغير على اهتضام حقوقه . أما الخضوع والاستسلام فلا يزيد الطامع الا ايغالا فى الظلم ومبالغة فى الاعتداء وهذا يغرى منافسيه على مجاراته فتنشأ المشادة والاحتكاك فتستعر نيران الحروب ويستمر تهديد السلام بنمو الأحقاد والضغائن .

أما توازن القوى فيجعل المعتدى يفكر طويلا قبل الاعتداء. اذكر أنى حوالى ١٩١١ التقيت اتفاقاً بأحد فلاسفة الغرب وكانت وجهة مسيرنا سبباً فى تبادل الحديث وتناولنا بالضرورة شره الاستعمار الاوروبى . فلما وصلنا الى هذا الحد من الحديث استلفت الرجل نظرى الى طائفة من الغربان تنقر فى ظهور بعض ماشية كانت ترعى البرسيم وقال « أترى هذه الغربان ، أنها لا تنقر عبثاً ولكنها تلتقط نوعاً من الديدان هو غذاؤها ، انها تتغذى ولا بد لها أن تتغذى ولو أدى ذلك الى تضحية طائفة اخرى من الحيوان . ونحن معشر بنى البشر لا نفضلها كثيراً فى هذا السبيل اذا نظرت فى أنواع غذائنا ، فلا تلم الأوروبى ولكن لُمْ ذاك الذى سمح لنفسه

بالهبوط الى منزلة الديدان ». يا ويلنا ! أترى الانسان لايختلف عن غيره من أنواع الحيوان ؟

أن توازن القوى يدعو الى التعاون على استغلال كنوز الأرض لا استئثار فريق بها دون فريق فليكن هذا التوازن أول أغراض محبي الانسانية وزعماء الوطنية لتتعامل الامم تعامل الند للند وتقرر حقوق الأمم كما قررت حقوق الانسان وتسود الطمأنينة ويعم السلام .

م — المساواة

أتينا على ذكر المساواة كثيراً والمساواة اليوم مسألة المسائل فماذا نعنى بالمساواة ؟ ان الحرية وحقوق الانسان والمساواة تعبيرات نسمعها كثيراً ونرددها كثيراً ويجب أن نذكرها ولا ننساها طرفة عين ولكن ادراك معناها ومرماها أولى وأوجب . لقد ناقشنا معنى الحرية بعض الشيء وأشرنا الى نظرية حقوق الانسان ونرى قبل الخوض فى مدى الحرية وعلاقة الفرد بالجماعة أن نورد بعض الشيء عن المساواة

ان اختلاف القوى والمدارك فيما بين الأفراد أمر مشاهد ولا يمكن اجتنابه . فاذا علمنا مع هذا أن القوة والادراك والأمن هى أهم عناصر الانتاج وان هذا الانتاج لا يستقر الا اذا كانت الملكية الشخصية مقررة ومصونة كان تفسير المساواة التى تنشدها الجماعات بتوزيع الثروة بالتساوى اعتداء على الأمن والطمأنينة . قلنا أن « الغرض من قيام الجماعات السياسية انما هو حماية حقوق الانسان الأبدية المقدسة

AMERICAN UNIVERSITY LIBRARY CAIRO

وهى الحرية والملكية والأمن » فاذا سلمنا بمبدأ تفسير المساواة على أنها توزيع الثروة بين الناس بالتساوى انتفى الغرض الأصلى من قيام الدولة . ان الطبيعة لم تسو بين الناس واذا نحن سوينا بينهم وأخذنا من زيد النشيط لسد حاجة عمرو الخامل فلن ينتج هذا فى النهاية سوى الفقر العام لأن الانتاج وليد العمل ولن تكون هناك دوافع قوية على العمل مالم نأمن على استمتاعنا أتم الاستمتاع بجزاء عملنا وثمرة جهودنا ، والاثراء وحب الاستمتاع بالملك من أقوى الدوافع على العمل . على أنه لو فرض تحقق المستحيل فأمكن تقرير المساواة بهذا المعنى حينا من الزمن فكيف نضمن بقاءها مادامت عناصر الانتاج مختلفة بطبيعة الحال كما قررنا ؟ سيقولون ان واجب الدولة حينئذ يكون العمل على دوام هذا التساوى لكن أى قوة تلك التى تستطيع تقريره ؟ لن تستطيع الدولة هذا ولو خصصت كل قواها للتشريع ومراقبة تنفيذ قوانين التساوى المنشود فهل يكون ذلك من الصالح العام ؟ كلا . لكن تلك هى المساواة التى يرمى اليها دعاة الشيوعية وهى كما نرى لايمكن اقرارها من غير أن يحل الفقر محل الرخاء والاضطراب والقلق محل الأمن والطمأنينة .

قال بنتام إمام المشترعين الانجليز من أكثر من مائة عام ماترجمته « الملكية اختراع . وهى اختراع لايمكن أن يعيش الا فى ظل القانون... نعم خلق القانون الملكية وخلقها فى صالح الغنى والفقير على حد سواء فالجميع يعيشون فى كنف المدنية يقتسمون مزاياها ومواردها ومسراتها . وبعد أفليس للعامل البسيط لذة الاستمتاع بالتحصيل والملك ؟ .... »

« من واجب المشرع اقرار مبدأ الملكية كما هو والا فكيف نعمل تقسيما آخر من غير أن نأخذ من كلٍّ ما حصل عليه ؟ وكيف يمكن تجريد البعض من غير تهديد أمن الباقين وطمأنينتهم ؟ واذا تغيرت هذه المساواة — وهى لا بد أن تتغير فى اليوم التالى لاقرارها على تلك الصورة فكيف يمكن اقرارها مع اجتناب تغيير آخر . . . وماذا يكون مصير الأمن وقوة الانتاج والسعادة ؟ »

« اذا تعارض الأمن والمساواة فلا سبيل الى التردد فى تقديم الأول فهو أساس الحياة الاجتماعية إذ عليه مدار الرخاء والسعادة أما المساواة فلا تعيش وحدها طويلا بل الأمل فى دوامها مجرد خيال لا يمكن تحقيقه وأما الممكن بل الواجب فهو العمل على تقليل الفوارق مع تقرير الملكية الشخصية »

« قد تهدد الثورات والغزوات الثروة بما تحدث من قلق واضطراب ولكنها لا تلبث أن تستقر إذا ما عادت المياه الى مجاريها مادام مبدأ حق الملكية الشخصية مقرراً . أما اذا جرنا على المبدأ ذاته وهددنا الملكية لمجرد تقرير المساواة فى الملك بالطرق الصناعية فانا نوقع الجماعة فى شر لا مخرج لها منه ولن تتمتع بعدئذ بالأمن والانتاج والرخاء بل نعود الى حالة الهمجية الأولى »

« ان اقرار المساواة فى الملك اليوم لا نتيجة له اذا لم يكن الغرض تقريرها على الدوام فهل يتأتى ذلك بغير استخدام القوة والعنف اللذين استخدما فى تقريرها ؟ واذا فعلنا ذلك فسنحتاج لجيش من المراقبين والمفتشين ذوى صفات خاصة لا يصغون لنداء الاسترحام ولا يحابون ولا

يميلون مع الهوى ولا يخضعون لأغواء اللذة ولا لوساوس الشيطان مجردين عن كل غرض متحلين بكل فضيلة . سنحتاج لجيش من هؤلاء يتولون عملية حفظ التساوى فى حركة غير منقطعة يأخذون من نشاط القوى ما يزيد فى نصيب العاجز مسوين بين الذين يعملون والذين لا يعملون . وماذا تكون النتيجة ؟ سيدرك الجميع بسهولة وبسرعة أن لا فائدة من الكد والسعى ما دامت نتائجهما لا تمتاز عن نتائج الراحة والسكون فيعمدون اليهما ظانين أن من الحمق الكد والسعى . لكن هذا الحل ليس فى الواقع سوى خطوة فى سبيل الدمار بل هو السم تتجرعه الجماعة فلا يلبث أن يعمل فى جسمها عمل النار فى الهشيم . تلك نتيجة الاعتداء على الملكية وهى أشد فتكا بالجماعة من أرهف السيوف فى أيدى أقسى الأعداء فلن تحدث هذه الا اضراراً تمكن ازالتها ويخفف الانتاج من وطأتها ويمحو الزمن آثارها وأما تلك فانها تهلك الحرث والنسل »

هذا ماقاله بنتام من نحو مائة عام وهو على مانرى خير رد على مايجول بخاطر بعض أنصار الشيوعية فليتدبروه فلعل مافيه من حكمة يقضى على آثار تلك الصيحات الطائشة المنبعثة من أعماق روسيا

ليست المساواة اذن فى توزيع الأرزاق بالتساوى لما تقدم ولما بيناه من قبل من أن استشعار الأفراد حسن الجزاء أمر جوهرى فى الحياة الاجتماعية . ولو أن الدولة عمدت الى تقسيم الثروة بالتساوى لما كان فى عملها شىء من المساواة والعدل لأن هذا العدل لا يمكن أن يتفق مع الأخذ بلا مقابل أو الاعطاء جزافا ولن تكون عملية التساوى غير ذلك .

فهل المساواة فى تقسيم السعادة بين الناس كما يفهم من أقوال بنتام فى موضع آخر ؟ كلا . ولكى ندرك خطأ هذه النظرية ينبغى أن نبحث فى ماهية السعادة وفى طرق الوصول اليها . ان السعادة حال نفسية لا مادية فلا يمكن توزيعها ولا يمكن (مجاراة لمذهب بنتام نفسه فى التدليل) ثبات ذلك التوزيع اذا ما أمكن فترة ما . وبخاصة اذا افترضنا أنها تغلب احساس اللذة على احساس الألم لدى الأفراد — نحن نعلم أن الفرد الواحد فى الظروف المختلفة يستشعر احساسات مختلفة من عمل واحد أو قول واحد فان للمزاج والصحة والعوامل النفسية أكبر أثر فيما نسميه بالسعادة والسيطرة على هذه لا يمكن أن تكون فى متناول الدولة . لسنا اذن نوافق بنتام على نظرية توزيع السعادة .

ومن رأينا أن التفسير الوحيد للمساواة هو اتاحة فرص متساوية لاستمتاع جميع أفراد كل وحدة سياسية بوسائل الحياة الشريفة . واذا اعتبرنا حرية الانسان وأمنه وتربيته تربية صالحة هى وسائل الحياة الشريفة وجدنا معنى مقبولا للمساواة فى اعطاء الافراد أنصبة متساوية من حماية القانون وتكاليفه ومن التربية بدنية كانت أو عقلية أو خلقية فهى تقتضى أن يخضع الكبير والصغير والمثرى والصعلوك لأحكام القانون على حد سواء وتقتضى أن تنفق الدولة على تربية الفقراء ومعالجة مرضاهم فتتيح لهم بذلك أعظم ما يمكن من الفرص للنزول فى معترك الحياة وتقتضى أن يشترك كل فرد فى وحدة سياسية معينة فى النفقات اللازمة لحفظها وتقويتها وتنمية مواردها بنسبة قدرته على الدفع وتقتضى تعميم الضرائب

لاقصرها على بعض أوجه الاستثمار دون البعض مالم تكن مصلحة الجماعة هى المقصودة كفرض ضرائب لحماية الصناعات الأهلية الناشئة أو لصيانة الأخلاق والصحة العامة . فليس من المساواة اذن أن يدفع الفقير الذى لايملك سوى ربع فدان نحو ١٥ ٪ من الريع كما يدفع من يملك عشرة آلاف فدان وليس من المساواة أن يدفع ملاك الثروات العقارية ضرائب بينما تجار الحبوب مثلا يعفون منها وليس من المساواة تعدد النظم القضائية فى مصر ووجود الامتيازات الأجنبية إنما المساواة فى اتاحة فرص العيش والنمو بالتساوى بين أعضاء الوحدة السياسية المعينة وفى توزيع العدل .

فاذا لم تكن آلة توزيع العدل واحدة تستمد قوتها من أصل واحد وتسترشد بقانون واحد واذا لم يكن كل من يحتمون بقيام الدولة فى مصر سواء فى الانفاق على قيامها وعلى ترقية موارد البلاد لايمكن أن تتحقق المساواة التى تمليها أبسط مبادئ العمران . لكن الامتيازات الأجنبية فى مصر تحول دون المساواة وتقف فى سبيل كثير من وجوه الاصلاح . من ذا الذى يستطيع تبرير اعفاء الثروات غير العقارية (وجلها فى أيدى الأجانب) من كل ضريبة تقريبا وتحميلها ملاك العقارات ؟ أظن أن لا أحد يستطيع ذلك دون استناد الى الاعتساف والجور — ان قصر الضرائب على الثروة العقارية دون غيرها تقريباً قد أعطى الاوروبيين وغيرهم من الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية فوق ما امتازوا به من النشاط وسعة الحيلة والقدرة الناشئة عن رقى تربيتهم قوة أكثر من الوطنيين على الانتاج . دفع الضريبة مهما قل بذل والبذل انفاق من

القوى ونقص فى القوة المنتجة فهل من المساواة أن يحتمل هذه التضحية فريق من الناس دون فريق ؟ إن توزيع الفرص هنا غير متساو فنظام الامتيازات انتهاك صريح لحرمة المساواة بغض النظر عن مساويه الاخرى التى قد لا يكون هذا محل ذكرها . واذا كانت حرية المرء نصف كيانه الانسانى ، فان المساواة أساس النظام الاجتماعى الصالح . فلنعمل جميعاً على اقرار المساواة بالمعنى الذى حددناه والا فلن يكون هناك معنى للعدل وهو أساس الحكم

قلنا ان المساواة فى اتاحة فرص متساوية للنمو الجسمى والعقلى والخلقى فكيف يمكن اتاحة هذه الفرص من الوجهة العملية ؟ نقول ابتداء أن التساوى المطلق غير ممكن . لكن نظام الضرائب والتشريع الخاص بالعمال وتقرير التربية الابتدائية الاجبارية واصلاح برامج التعليم هى الوسائل العملية لتقرير مايمكن اقراره من المساواة من غير المساس بقوة الانتاج مساساً يعوق التقدم المرجو . فاذا فرضت ضريبة على الدخل . أنى كان مصدره وجعل أساس الضريبة القدرة المادية عليها وزيدت النسبة بزيادة هذه القدرة وتناولت الضرائب مازاد فى الميراث عن حد معين أمكن اشراك الدولة لحد ما فى الثروات الطائلة دون أن تمس كثيراً (وبطريقة مباشرة) حماسة الانتاج . ان العناية بالعمال فى التشريع واصلاح برامج التعليم مع تقرير التربية الاجبارية الابتدائية لا شك تعمل على اتاحة فرص أكبر لنمو الطوائف الفقيرة وتسليحها للكفاح فى معترك الحياة فتنفتح أمامها طرق النهوض والرقى

الفصل الثانى

حرية الجهر بالرأى

« ا » كيف ندرك معنى الحرية

كل فرد يريد ويرجو ويفكر ويعمل ولكن من المستحيل القول بأنه يكون مستقلا فى هذا كله عما يحيط به . هو يريد ولكن ارادته الوقتية التى يكون أول ظهورها فى شكل خاطر تختلف كثيراً عن ارادته الحقة التى يهذبها التفكير والنقد وحكم الظروف . تتمثل له الرغبة فيريد تحقيقها كما هى ولكن لا يلبث أن يفكر فى النتائج فينقد بفكره ما خطر بباله ودار بخلده فيعدل تلك الرغبة قليلا أو كثيراً فاذا ما أقدم على التنفيذ استوقفه هنيهة النقد أو عدم الامكان فيضطر الى تعديل رغبته بما لا يستثير النقد الحق . فاذا ماوضع الخطة للمضى فى سبيله اعترضته رغبات الغير وآمال الغير ومجهود الغير وهنا تتقابل الرغبات فيعدل بعضها بعضاً سواء كان ذلك بالاتفاق الضمنى أو الصريح أوبالارادة المشتركة وأعنى بها ارادة الدولة أو ما نطلق عليه اسم القانون . فاذا بحثنا فى الحرية فلا يصح أن نتصور فرداً مجرداً عن طبيعة الاجتماع كان له يوماً ما وجود غير اجتماعى وأن هذا الاجتماع طارئ طرأ عليه فانتقص من حريته وانما

يجب استناداً الى ما قررناه هنا وفى كلمتنا التمهيدية — اعتبار الروح الاجتماعية فى الانسان مقترنة بوجوده الفردى وأن هذه الروح كائن ينمو ويتطور ليبلغ ما فى طبيعة الانسان من رقى . اذن تعديل الرغبة التى تكون فى شكل خاطر لدى أول سنوحها ليس فى الحقيقة تقييداً وانما هو فى الواقع تطور ورقى بها وتحويلها من طريق ارادة الفرد الى ملتقى الارادات أو ارادة الجماعة باعتبارها كلا غير قابل للتجزئة أو كما قال الاستاذ « برنار بوزنكيه » امتداد ارادة الفرد لتصير ارادة الجماعة

ان قوى الفرد بما فيها قوة الادراك محدودة بالقياس الى قوة الجماعة فالقاضى والمحامى والطبيب والكاتب لو أمكن أن يعملوا غير متأثرين بما يستمدون من علم من عداهم لا يمكن أن يعملوا الا عملا ناقصاً . فاذا طرحت قضية من تلك القضايا المعقدة ذات الأوجه المختلفة أمام قاض أمكنه أن يكوّن عنها رأيا لأول وهلة . لكن احاطته بكل وجوه الرأى فيها وبكل تفاصيلها ووقائعها والمامه بكل النقط القانونية ذات العلاقة بها لا تتم الا اذا سمع دفاع الطرفين واستبان أوجه نظرهما وقد تكون نتيجة الاستئناس بآرائهم سبباً فى تعديل رأيه قليلا أو كثيراً لأن القاضى لا يمكن أن يلم فى وقت محدود معين بجميع النقط القانونية وبجميع الظروف المحيطة بها فنقطة من هنا وظرف من هناك وواقعة من هنا وفكرة من هناك تساعده على تكوين رأى يكون أقرب الى الصواب على كل حال . واذا كان القاضى وهو مثال الدقة فى الحكم والبحث بحكم نشأته وتخصصه يتأثر حتما — «وفى سبيل المصلحة العامة» بالتقاء أفكاره

بأفكار الغير وآرائه فما بالك بالفرد العادى

إن قيام الدولة أول ضمان لاتساع الحرية وحمايتها . نعم إن قيام الدولة يزيد فى الحرية وينميها — ولا يبقيها فقط كما هى كما قال روسو — ولكى يدرك القارئ ذلك بسهولة ينظر معى فى حبس المجرمين مثلا . لنتصور قرية ظهر بها مجرم عكر صفو الأمن وبعث الرعب فى قلوب السكان وهدد أهل القرية فى أموالهم وأنفسهم أفلا يرى القارئ القرويين يفقدون الكثير من حريتهم فلا يغدون ويروحون الا بحساب مقرون بالخوف والفزع ؟ فاذا مازج الشقى فى السجن ألا ترى الأمن والطمأنينة يعودان الى القرويين فيغدون ويروحون وهم أكثر حرية وأنعم بالا ؟ واذا علمنا هذا أفلا تكون قيود القانون ضمان الحرية وغذاءها ؟ لقد نقش بعض الأقدمين على مايوضع بأيدى المجرمين من القيود اسم الحرية فما أصدق الدلالة وأبلغ التعبير

الحرية بمعناها الحرفى انعدام القيود . وقد أبنا أن هذا مما لايمكن تحققه فى عالمنا الاجتماعى هذا وعرفناها بما يتفق مع رأينا فيما يسمى بحقوق الانسان . ونرى فيما وضعه لها أحد كتاب الاجتماع من أنها فى «أن يكوّن المرء نفسه» أبلغ تعريف . ولكن كيف يكوّن المرء نفسه ؟ لن يكوّن المرء نفسه حقيقة الا اذا كان فى امكانه الوصول الى مايريد حقيقة لا مايظن أنه رغبته . ولا يمكن الفرد بنفسه أن يدرك حاجته الحقة ولا رغبته الحقة بل الوسيلة الى ذلك أن يأتلف ويمتزج بالمجموع فيكون من مجموع الارادات ارادة عامة تدرك مصلحة المجموع ورغبته الحقة .

والكل (مجموع الأجزاء) يكون أقوى وأقدر على تحقيق الرغبة العامة اذا كانت الارادات الجزئية قوية وهذه تكون أقوى مايمكن اذا كانت القوى الضائعة بعملية تعديل الارادات الجزئية أقل مايمكن ولن يكون هذا الا بترقية التربية واتساع الصدور للنقد ورقيه .

« ب » متى يكون لنا رأى شخصى

وماذا نعنى بالقيود ؟ نعنى بها تسلط قوة خارجية على العقل تفقده سلطة تحريك اعضاء الجسم (١) . وقد يكون من السهل التحرر من قيود الغير بمقاومة قواه المادية لظهورها وامكان لمسها. لكن هناك قوة داخلية فيما بين المرء ونفسه تتسلط على عقله فتفقده سلطانه على جسمه ولا بد من التخلص منها اذا أردنا تحرير نفوسنا من القيود . وتربية الارادة ورياضة النفس على الخضوع لحكم العقل هو الخطوة الاولى فى سبيل التحرر أما الخطوة الثانية فهى المعرفة .

قلنا أن رغبات المرء تكون أول ماتبدو فى شكل خاطر وتحويل هذا الخاطر المحلق الى رغبة ثابتة يستلزم شيئاً من المعرفة والدراية فان العلم يقوى ملكة التميز وهذه تضعف من حالة الشك ومتى ضعفت حالة الشك فى المرء لبست أعماله ثوب العزم والاقدام فيقطع بالرأى ويمضى فى العمل من غير تردد ولا تهيب . ومن التناقض أن يطلب المرء التحرر من قيود الغير المادية فى حين أنه عبد آراء الغير أو عبد شهوات وعادات مرذولة ضارة .

---

(١) التعريف لبرنار بوزنكيه

والنقد من العناصر الأولى المهذبة لارادة الفرد ولكى ننتقد يجب أن يكون لنا رأى شخصى ولكى يكون لنا رأى شخصى ينبغى أن يسيطر عقلنا على أهوائنا وشهواتنا وأن نكون قادرين القدرة كلها على تحطيم قيود العادة وأن لا نكون عبيداً لآراء الغير فنفنى شخصياتنا فى شخصية أى فرد آخر مهما سمت مكانته ومهما عظم احترامنا وتقديرنا له . أجل لن يكون انسان جديراً بهذا الاسم النبيل قبل أن يكون قادراً على هذا كله .

إن السكر ولعب القمار والانغماس فى اللذات الدنيئة بسائر انواعها نتيجة تقييد العقول بقيود تلك العادات ولم تخضع لها العقول الا بعد أن تهاون صاحبها ابتداء فى مقاومة هواه وتحكيم عقله . وعندنا أنه مهما كان السكير أو هاوى القمار أو المنغمس فى حمأة الرذائل الاخرى عالما فان فى عدم ادراكه مايتعرض له من النتائج المهلكة طعناً لاينقض فى صحة علمه. ان العقل أعظم قوى الانسان المحركة فاختفاؤه وراء الأهواء والشهوات اختفاء لهذه القوى وسبيل الى الدمار والهلاك

حدثنى بعض القرويين أنه بينما كان يجمع محصول الذرة فى حقله اذ قصده غريب يركب حماراً . فلما وقف القروى ليستقبله اذ بذلك القادم قد سقط على الأرض لايبدى حراكاً كأنه قد مات . ولم يكد صاحب الحقل يفيق من ذهوله حتى بدت من الغريب اشارة أدرك منها القروى بصعوبة أنه يطلب شيئاً من القهوة فأرسل احدى بناته وأحضرت بناً وأوقد النار وقدم لضيفه القهوة . فما هو إلا أن شربها مع

قليل من الأفيون كان يحمله حتى بدأ يسترد قواه وماهى الا دقائق قليلة حتى تحول ذاك المخلوق الى نديم ظريف .

ذاك سلطان الأفيون قد جعل الرجل يعجز حتى عن النهوض على قدميه . ولئن كان سلطان السكر والقمار وأمثالهما يختلف من حيث الشدة والاعراض فانه لا يختلف فى النوع فهو فى كل ذلك خضوع العقل لهذه الشهوات الدنيئة أو استعبادها له . وكيف ينتظر من شخص غير متوازن القوى أن يعمل عملا خارجا مستقلا فعالا فى سبيل التحرر من قيود الغير بعزم وتصميم واقدام ؟ كيف يستطيع الجندى أداء واجبه وهو تحت سلطان أمثال تلك العادات وكيف يستطيع القاضى أن يحكم بين الناس بالعدل اذا كان عبداً لمثل تلك الشهوات وكيف يقوى السياسى على اداء واجبه اذا سلطت عليه قوة هذه المؤثرات وأضعفت عقله ؟ الواقع أن الشرقيين عامة وحكامهم خاصة انحطوا ونزلوا من سماء مجدهم باستسلامهم لأمثال تلك العادات فكان استعباد شهواتهم لهم أول الخطى فى سبيل خضوعهم التام لسلطان الغير .

فلكى يكون لنا رأى شخصى يجب أن يكون هذا الرأى من املاء العقل لا الشهوات والعواطف — يجب أن يسيطر العقل على جميع قوانا . ان الفرد عامل فى ذاته له أثره وقوته . لكنه ان سمح لنفسه بالتفكير فى حيز ضيق محدود بما يرى الغير فقد خان مصلحة الجماعة بحبس قوته الذاتية المفكرة عنهم وكان فى عيشته طفلا وعالة عليها فالتفكير الحر أول ما يجب أن يتصف به الانسان واذا لم نفكر تفكيراً حراً « فلسنا أنفسنا » بل لسنا

شيئاً ذا قيمة فى هذا العالم الاجتماعى المرتكز على قوة العقل المتحرك بها مادمنا قد اكتفينا بالتسليم بما يرى الغير بلا بحث ولا نظر

من الجوهرى أن نعمل جميعاً وألا تكون أعمالنا مجرد خواطر . نعم من المصلحة بل من الضرورى أن تتقارب أوجه النظر وانما لا يصح أن يغرينا على هذا الجمود والتسليم من غير نظر بما يرى من نجلهم ونحترمهم ونعتبرهم ونعتقد فيهم أصالة الرأى فان الاحاطة بكل أوجه الصواب فى ظرف معين أو فترة معينة لا يمكن أن يؤتاها فرداً واحداً مهما كانت مكانته من سعة العلم وبعد النظر لكن لمحة من هنا ولمحة من هناك وفكرة من هذا ورأى من ذاك تكون مزيجاً يكون أقرب الى الحقيقة على كل حال من رأى الفرد مهما كانت قوة ادراكه . ان العقل ككل الأعضاء ينمو ويتطور بالاستعمال . فاذا لم نستعمله — ونحن لا نستعمله اذا تابعنا خطوات الغير بلا نظر فلن ينمو النمو اللازم . واذا كان فى حالة جمود فلن يكون بحالة يستطيع صاحبه فيها التمييز اللازم للنقد الذى لا تستقيم بدونه الحياة الاجتماعية . واذا ذكرت النقد فانى أعنى نقد الذات ونقد الغير على حد سواء

« ح » تسويغ القيود

لكل انسان أن يفكر ويجهر برأيه ولو خالف الناس جميعاً دون أن تكون المخالفة لذاتها مسوغاً للحجر على الجهر بالرأى . لكن الناس نشؤوا على التذرع بشتى الوسائل لمصادرة آراء الغير اذا اعترضت آراءهم أو وقفت

حائلا بينهم وبين مطامعهم وغاياتهم . وضعت قوة الحكام المستبدين ودعاة الزعامة الروحية من أقدم العصور قيوداً أملى بعضها الاخلاص وأملى جلها الغرور والاعتساف فى استخدام السلطة وتناقلتها الأجيال وتناولها المصلحون بالتعديل حينا وبالهدم حيناً وبالعناية والوقاية أحياناً أخرى وواجب المصلحين فى كل زمان ومكان امتحانها وتحديدها وتكسير غير اللازم منها واعداد الناس لاباء ما لا تقتضيه مصلحة الجماعة وحضهم على قبول اللازم منها .

يجب أن ندرك أنه لابد من قيود لاتقاء الفوضى ولضمان الحرية ضماناً أوفى . لكن من الحمق أن نقبل أو نضع قيوداً ما لم تكن فى سبيل المصلحة العامة خاضعة لرقابة القضاء ونقرر من غير تردد ولا توان أنه لا يصح مصادرة رأى من غير مناقشة صاحبه وسماع حجته

كل ما يمكن أن يقال أن الآراء تصادر لأن القائل بذلك يرى غيرها وحب الاستئثار يستحثه على استبعاد ما يزاحم أراءه ، أو لأنه يعتقد فسادها فيدفعه الاخلاص للصالح العام الى العمل على محوها ، أو لأنه يؤمن بضررها بالجماعة اذا ما ظهرت فيصادرها دفعاً للضرر. وظاهر أن التعليل الأول غير جدير بالمناقشة وقبل مناقشة الأخيرين نرى البحث أولا فى ماهية فساد الرأى وثانياً فى نوع الضرر ومداه من الوجهة الاجتماعية .

فساد الرأى هو مخالفته للحقيقة المطلقة . ولما كانت الحقيقة واحدة لا تتجزأ كان الحكم قطعاً بصواب رأى أو مطابقته للحقيقة يستلزم الجزم

بفساد أو بطلان ماعداه من الآراء فهل هذا ممكن فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية ؟ بكل أسف لا . ان المسائل الاجتماعية والسياسية مكونة من عوامل لاتكاد تدخل تحت حصر وهى لتعددها وتعقدها واشتباكها وعدم ثباتها غير خاضعة لحساب دقيق كالمسائل الرياضية والطبيعية والكيمائية. من السهل أن نثبت أن ٥٠ × ٥٠ = ٢٥٠٠ ومن الهين أن نثبت أن تسخين كمية من الماء فى وعاء مكشوف ينتج عنه تبخر الماء برمته وانا اذا أحرقنا قطعة من الفحم فلا بد أن تستحيل رماداً . لكننا لانستطيع أن نحسب بالدقة مقدار ارتفاع سعر القطن ببورصة الاسكندرية بتدخل الحكومة المصرية فى السوق مشترية . هذه أمور بسيطة تظهر جلياً للفرد العادى فما سبب هذا الخلاف فى دقة التقدير ؟ السبب أننا فى المسائل الرياضية والطبيعية والكيمائية نعمل بقوانين ثابتة أو يمكن جعلها ثابتة وبكميات يمكن تحديدها بدقة بينما نحن مضطرون فى المسائل الاجتماعية والسياسية الى التعامل بالنفوس البشرية وهى عوامل لايمكن تحديدها وضبطها بصفة قاطعة بل كثيراً ما نضطر للعمل وليست لدينا كل العوامل اللازمة لدقة الحساب

يمكن توقع ارتفاع سعر القطن اذا تدخلت الحكومة ولكن هذا لايمكن الجزم به ومن باب أولى لايمكن تعيين مقدار الزيادة فى كل قنطار بالمليم . ذلك لأن ثمن القطن فى الأحوال الاعتيادية لايتوقف على الموجود منه بالسوق فقط بل على طلبات المعامل والمشترين وعلى مقدار مايستهلك من المصنوع منه وعلى اجور النقل والعمال وأحوال هؤلاء

النفسية وعلى الحالة الاقتصادية العامة فى البلاد التى تشتريه والتى تستهلكه مصنوعا وعلى كثير من العوامل الاخرى وجلها لا يمكن حسابه بالدقة لأنها غير خاضعة لنا ولا قابلة للحساب الدقيق. واذا كان هذا حال أبسط المسائل الاجتماعية فكيف يمكن الجزم بصحة هذا الرأى وبطلان ذاك لدرجة تبيح مصادرة ماعدا مانراه صوابا

بدهى أن هذا الجزم غير ممكن . واذا كان هذا صحيحاً فمن الغرور المخيف مصادرة الآراء لمجرد مخالفتها لآرائنا أو لمجرد أننا نعتقد خطأها مادامت متعلقة بمسألة اجتماعية . لكن من الجهة الاخرى يحق لنا بل يجب علينا أن ننظر ونبحث فيما يتعلق بهذه الشئون وأن نسعى غاية الجهد فى ارضاء ضمائرنا ولهذا حق علينا النظر فى كل رأى يخالف آراءنا والعمل على اصلاحه أو اصلاح آرائنا بما نستطيع من وسائل . أما ادعاء العصمة والاصرار على التمسك بالرأى فهو ضرب من الزهو والغرور .

أجل ان القائلين بمصادرة ما لا يتفق ورأى الغالبية مهما كانت وسيلة مصادرته انما يقولون بالعصمة من الخطأ من حيث لايشعرون كذلك من يصادرون الآراء الجديدة لمخالفتها للآراء المقررة . واذا لم يكن هؤلاء يقولون بالعصمة من الخطأ فعلى أى أساس يقطعون بصواب آرائهم وفساد آراء مخالفيهم ؟ ليست العصمة من صفات البشر ولم تختص الطبيعة بسداد الرأى فريقاً من الناس دون فريق ولا جيلا دون جيل فمن الحمق اذن أن يدعى فرد أو فريق من الناس العصمة من الخطأ بالاصرار على رأيه ومخالفة مايعارضه دون نظر ولا بحث فيه . من الجوهرى

أن نحكم على كل مايقع تحت حسنا أو يصادفنا ولكن من الاعتساف الحكم عليه دون بحث ونظر نزيهين . ولن يكون بحثنا وافياً الا اذا نجحنا لأكبر حد فى رؤية الآراء من وجهات نظر أصحابها ولن يتأتى ذلك الا اذا أتيحت لهم فرصة عرضها وتقليبها على كل وجوهها وامكانهم من الدفاع عنها وهذا غير ميسور الا اذا قررنا حرية الجهر بالرأى بأوسع ماتحتمله الحياة الاجتماعية .

ان انعاش الجماعة وانهاضها خير وسيلة لنهضة الأفراد وانتعاشهم فاذا أدركنا هذا هان علينا أن نضحى بالأنانية العمياء وبالشهرة وبارضاء شهوات الانتقام وبالفوز الشخصى المؤقت فى سبيل المصلحة العامة . من الممكن أن يكون اللجاج فى الرأى لمصلحة ذاتية لا للحقيقة ولا فى سبيلها ولكن الغالب فى الجماعات الراقية أن الاصرار على الرأى كثيراً مايكون نتيجة سوء تفاهم وعجز عن ادراك وجهة نظر الغير ومقصده فاذا أزيل سوء التفاهم استطعنا توفير كثير من القوى الضائعة بالاحتكاك الشديد والعنت وكان الوصول الى أقرب مايمكن من الحقيقة ميسوراً دون أن تكون هناك أسباب لأيغار الصدور واذكاء نار الحقد والبغضاء . ولن يكون هذا الا باتساع الصدور للنقد وتبادل الآراء بحرية تامة .

زعموا أن ستة من العميان سمعوا بقرب مرور أحد الفيلة فالتمسوا من صاحبه أن يتيح لهم فرصة تعرفه من طريق لمسه . فلما تقدم الحيوان تقدم أولهم ولمسه وكان ماوقع عليه لمسه خرطوم الفيل فصاح قائلا حقاً ان الفيل يشبه الثعبان العظيم . ثم تقدم الثانى الى الحيوان ولمس أحد نابيه

فقال ساخراً مخاطباً سابقه ماذا دهاك إنه يشبه الحربة ! ! ثم تقدم الثالث واتفق أنه لمس احدى أذنيه فضحك وقال يالكما من أبلهين ان الفيل يشبه المروحة ! ! حينئذ تقدم الرابع وقد راعه خصام زملائه وأراد أن يحسم النزاع ويقطع الشك باليقين فلما وقعت يده على ذنبه قال هادئاً هونوا عليكم فقد أتيتكم بالخبر اليقين ان الفيل يشبه حبلا ! ! فتقدم الخامس وقد عيل صبره ولمس الفيل وتصادف أن أوقع الحظ حسه على رجل الفيل فصاح ساخطاً يالابله ! ! انه أشبه شيء بجذع الشجرة ! ! حينذاك تقدم سادسهم وقد كاد الغيظ يخنقه واندفع الى الحيوان العظيم فأحس كبر جرمه فمد ذراعه عن آخرها وصاح متهكما ما أجهلكم انه يا اخوانى يشبه الحائط لا أقل ولا أكثر ! !

تلك صورة من صور حكماء الماضى صوروا بها حظ الناس من الوصول الى حقائق الكون . فهم لا يصلون الى الكثير ولكنهم لغرورهم يتوهمون أنه ليس بعد علمهم علم فيتهمون بلا بحث آراء من عداهم ولو علموا أن الحقائق يكمل بعضها بعضاً لخففوا من غلوائهم ولوصلوا الى أقرب ما يمكن من الحقيقة بالتفاهم والمناظرة .

ومن سوء السياسة محاولة خنق الآراء لأن هذا يقتل الشخصية ويبذر بذور التذمر ويسوق الى طرق الدمار . لم نسمع أن اطلاق حرية ابداء الرأى فى المسائل العامة قد أنتج نتائج سيئة بل انا على النقيض نلاحظ أن البلاد التى تطلق العنان للآراء ترقى رقياً مطرداً وتسير بخطى ثابتة واسعة الى الأمام. وليس هذا غريباً فحب الفوز لدى الأفراد يدفع كل فريق الى كد الذهن

واجهاد الخاطر لاقامة الأدلة على صواب رأيه . وكلما كان مجال الحرية واسعاً كانت الحماسة للبحث شديدة وكان كسب المجتمع من المباراة عظيما . ومما يؤيد مذهبنا فى هذه النقطة أن أحد المناضلين فى الانتخابات الانجليزية العامة التى فازت فيها حكومة من العمال لأول مرة بلغ به التحمس درجة استرسل معها فى الخطابة وشرح برنامجه ووجهة نظره ونقد آراء مخالفيه حتى خر صريعاً . انا ونحن نكتب هـذه السطور نجهل أى تفصيل عن أخلاق الرجل وآرائه السياسية غير أنا مع ذلك نجزم بأخلاصه لمذهبه على الأقل وغيرته عليه واهتمامه للمصلحة العامة ونستخلص من الحادث التاريخى أنه لولا وجود آراء معارضة قائمة حية نشطة تستحثه على السعى والجد والتفكير والنضال لما وصلت به الحماسة الى تلك الدرجة . قد يكون متطرفاً فى الانتصار لرأيه ولكنا نستخرج من الحادث دليلا على صحة ما نذهب اليه وهو أن اختلاف الآراء ووجود المناصرين لآرائهم باخلاص ووجود من يحرك حماستهم ويستثير جهودهم يدعو الى نشاط البحث والتفكير وحياة المبادئ حياة دائمة . ومن رأينا أن أول أسباب رقى الأمة الانجليزية على ما بها من احترام للتقاليد قد يشتبه بالجمود هو تقرير حرية القول والجهر بالرأى وحرية العمل . وعلى النقيض من ذلك كان تأخر الشعوب الشرقية وانحطاطها نتيجة محاربة حرية الرأى بشتى الوسائل تلك المحاربة التى ساقتهـا الى تلك الحالة المخجلة من الضعف والاستكانة والاستسلام حتى لأصبح الشعور بالكرامة القومية فى الصين والهند ومصر مثلا لايحتمل اذا قيس بمثله فى الولايات المتحدة الامريكية

وانجلترا وفرنسا .

دار بحثنا للآن على قاعدة أن الحقيقة المطلقة فى المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا يمكن تقريرها بالدقة وانه لذلك لا يكون من الصواب مصادرة آراء الغير والحجر عليها لمجرد انا نراها مخالفة لآرائنا وبعبارة أخرى كان بحثنا دائراً حول احتمال صواب الرأى الذى نعمل على مصادرته . لكننا نخطو خطوة جريئة ونسلم بأن رأينا هو الصواب والرأى المعارض باطل يقيناً فهل من المصلحة العامة خنق الآراء المعارضة ؟ نظن أن لا

خير للعالم بلا ريب أن تسود الآراء السديدة . لكن الرأى الراكد كالماء الراكد اذا مر عليه زمن بلا حركة فسد . وليس أعمل على بقاء الآراء حية قوية فتية أكثر من التقائها بآراء وعقائد تتعارض معها ، فتنازع البقاء أعظم منشط . ان حب الفوز احدى غرائز الانسان . فظهور رأى معارض يدفع أصحاب الرأى الآخر الى اجهاد الفكر وكد الذهن لتعزيز آرائهم فاذا كانت صحيحة مقبولة ازدادت قوة . أما اذا أمن أصحاب الآراء المناهضة والمزاحمة فلا يتعهدونها بالتقوية ولا يبحثون فيها ولا فى غيرها ويتركونها تعيش هادئة يأخذها الخلف عن السلف قضية مسلمة وتضعف حتى تصير عقيدة ميتة . فنحن حتى على فرض امكان تقرير الحقيقة المطلقة وهو فرض بعيد التحقيق كما رأينا فى المسائل الاجتماعية نخرج على أنه ليس من المصلحة فى شىء أن تتلاشى المعارضة ولو لم تكن مؤسسة على أساس مكين

لكن الواقع أن الحقيقة المطلقة فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يمكن الوصول اليها بالدقة وبصفة قاطعة . ومن رأينا أن الوسيلة الوحيدة للوصول الى أقرب ما يمكن الى الحقيقة انما هى المناظرة والمذاكرة والمشادة بين الآراء وهذا لا يكون الا بتقرير مبدأ حرية الجهر بالرأى

لسنا ندعو الى التسليم برأى الغير ولا نوحى بعدم الاعتماد على النفس فمعاذ الله أن نفكر فى ذلك . كذلك لا نقلل من شأن القدوة ولكنا نقرر أن البحث على كل حال قبل اعتناق المذهب أو الأخذ بوجهة النظر أمر يتفق مع الكرامة الانسانية وأن التسليم الأعمى ينافيها. من الاجرام الأدبى أن نقول بأهمال أشخاصنا وأوجه نظرنا ولكنا ندعو الى عدم الغلو فى تقديرها واتهام آراء الغير ومقاصده جزافاً سيما فى المسائل الاجتماعية والسياسية . كثيراً ما يختلف المرء مع مناظره فيبدو له كأن آراء ذلك الغير فاسدة ان لم يظنها ظاهرة السخف ويحزن لخفاء الحقيقة عن ذاك المناظر الى ذلك الحد لكنه مع ذلك يشاهد أن بعض غير المتناظرين ينتصر لرأى مناظره وان كان محايداً . هذا فى ذاته من غير شك لا يكفى لترجيح رأى على رأى ولكنه يكفى أو ينبغى أن يكفى لتنبيه المتشبث برأيه الى أن وجهة نظر زميله قد تستحق شيئاً من العناية والاعتبار فيتريث قبل اتهام آراء الغير لأنها قد تكون عين الصواب وأنه يحسن به لذلك أن يحاول رؤيتها من وجهة نظر صاحبها وان التفاهم قد يوصل الى الحقيقة . لكن هذا التفاهم اللازم لا يبلغ

ما يرجوه له طلاب الحق مالم يتح للجميع أعظم فرصة لأظهار آرائهم باشكالها وأوضاعها المختلفة

تستخرج الحقائق العامة إما بالتجربة والدليل الحسى وإما بالاستنتاج من مقدمات مفروض أنها صحيحة . وقد بينا أنه ليس من الممكن الجزم بصحة المقدمات فى المسائل الاجتماعية النظرية لأن النفوس البشرية هى عواملها الهامة وهذه النفوس لاتستقر على حال ولا يمكن ادراك كنهها حق الادراك ولا تبين مقدار ما تتأثر به من المؤثرات المختلفة . فاذا أضفنا الى ذلك العلاقات الاجتماعية والسياسية والأوساط والظروف وكثيراً من ضروب التأثير المختلفة كانت كل العوامل التى تدخل حسابنا غير ثابتة ولا خاضعة لقانون ثابت . ولو سلمنا جدلا بأنه فى ظرف خاص وفى زمن معين أمكن استخلاص حقائق جعلناها مقدمات صحيحة فانها قد تصبح بعد زمن غير صحيحة لاختلاف الظروف والمؤثرات . هذه حقيقة يجب أن يدركها كل من يبحث فى المسائل الاجتماعية والسياسية وإغفالها يجر الى نتائج غير صحيحة فى كثير من الأحوال ولكن يتشبث بها صاحبها لأن المنطق الصحيح أوصله اليها . على أن هذا القول ادعاء لا أساس له فان الجزم بصحة المقدمات غير ممكن فى المسائل الاجتماعية ويغلب أن تكون النتيجة باطلة اذا اعتمدت على مقدمات فاسدة

وأبلغ ما يحضرنى الآن الصورة التى أورد بها « الأربعة [1] »

---

(١) أربعة من أعضاء الوفد المصرى قبل انقسامه قدموا من أوروبا لعرض المشروع على الامة

مشروع ملنر فقد صاغوه فى عبارات لا يسع من يقرؤها الا استنتاج النتيجة التى مالت اليها غالبية الأمة فى بداية الأمر وترتب عليها الدفاع عن المشروع حتى من أكبر الرؤوس المفكرة، لكن حسن الحظ ساق من طعن فى صحة ايراد « الأربعة » للمشروع على أصله فصحح المقدمات وترتب على ذلك تصحيح النتيجة فتحول الرأى العام عن موقفه الأول ووضعت تحفظات غيرت من جوهر المشروع وانتهى الأمر حينذاك بقطع المفاوضات. فلو أن المعارضة لم تظهر وتصحح ما وضع من المقدمات لتغير وجه المسألة المصرية ولكسب الانجليز المعركة بأسهل الوسائل. اذن صحة المقدمات لا تضمن لأكبر حد إلا اذا تقررت حرية الجهر بالرأى لأوسع مدى. وليس خطر فساد المقدمات قاصراً على المسائل الاجتماعية ولكنه يصدق كذلك على الأبحاث العلمية البحتة. رُوى أن نظرية الاحتراق كانت تبنى حتى أواخر القرن الثامن عشر على خروج جسم أسموه « فلوجستون » أو مادة النار من الجسم المحترق وقال بذلك علماء الكيمياء فى ألمانيا خاصة زمناً طويلا. لكن باحثا مستقلا لم يقنعه مذهب القوم فى التعليل اذ دلت مشاهداته على أن وزن الجسم الذى يحترق فى حيز محصور يزداد فى الوزن ولو كان الاحتراق نتيجة خروج مادة من الجسم المحترق لما زاد الوزن بل نقص. غير أن أصحاب نظرية الفلوجستون أجابوا على ذلك الاعتراض الوجيه بزعم غاية فى السخف اذ قرروا أن الفلوجستون ذو وزن سالب ومعنى ذلك أن المادة تساوى مادة ناقصاً شيئاً آخر أو أن الجاذبية تعنى الدفع وهو ما لا يقول به عقل سليم.

والواقع أن ذلك التعليل الغريب كان الضربة القاضية على نظرية الفلوجستون التى سادت العالم الكيمائى زمناً طويلا . فلما تلاشت النظرية الفاسدة وأفسحت المجال لغيرها اكتشف العالم الكيمائى « بريستلى » الأكسوچين سنة ١٧٧٤ فسهل بذلك على « لافوازييه » تفسير نظرية الاحتراق التفسير الذى يأخذ به علماء الكيمياء الى وقتنا هذا

جئنا بهذه النبذة التاريخية لنقرر أن ما قد يبدو صحيحاً اليوم لأنه مبنى على مقدمات معتبرة صحيحة الآن لا يبعد أن يظهر فساده بعد حين لظهور فساد ما بنى عليه من المقدمات . واذا كان هذا صحيحاً فى المسائل العلمية وعواملها كما نعلم قابلة للتحديد الدقيق فليس من الحكمة فى شئ ان نثق ثقة لاحد لها فيما نبنى عليه نتائجنا من المقدمات فى المسائل الاجتماعية والسياسية . فمن الشطط إذن مصادرة آراء الغير لمجرد أنها لا تتفق مع الرأى المقرر أو مع رأى من يصادرها فقد يكون هو المخطئ ويكون ما يحاربه عين الصواب . ومن المصلحة العامة إفساح المجال لظهور جميع الآراء فان البحث الحر الصريح والنقد العلنى النزيه والمقارنة والمناظرة والمذاكرة هى الوسائل المعقولة لظهور الحقيقة . ولا ريب فى أن المصلحة فى القرب من الحقيقة جهد الطاقة

واذا رجعنا الى التاريخ العام وجدنا الوقائع تتزاحم على تأييد وجهة نظرنا . نحن المؤمنين نؤمن بما جاء بالكتب المقدسة عن الأنبياء والرسل وغير المؤمنين لا ينكرون عليهم كونهم خلاصة البشرية فى العصور التى ظهروا فيها . ويعلم الجميع أنه ما من نبى دعا الناس الى اتباع سبيل الرشاد

الا عورض ورمى بالخروج على جماعته وكثير منهم أوذى وقليل منهم عاش ليرى ثمرات تعاليمه وجهوده . والذى نعتقده أن أولئك الأنبياء كانوا دائماً على الحق فيما يدعون اليه وكان خصومهم على الباطل . فهل لنا أن نتعظ ؟ فاذا انتقلنا من الأنبياء والرسل الى الفلاسفة والعلماء وهم أحرى بالقياس رأينا ما يؤيد نظريتنا . ولا نظن أحداً ممن ألم بشيء من الفلسفة اليونانية يجهل قصة سقراط الحكيم اليونانى الذى كان عائشاً من نحو الفى عام . عاش سقراط ببلاد اليونان وكانت اذ ذاك صاحبة الزعامة العلمية وحاملة لواء العرفان — عاش يدعو قومه الى ما يراه حقاً وحمل بطبيعة الحال على كثير من النظم والافكار التى كانت قائمة وقتئذ فكان نصيبه أن اتهم بافساد أخلاق الشباب وحكم عليه بالاعدام . قضى على آراء سقراط لا بالبطلان فقط بل وبالضرر وتهديد الجماعة فصودرت أبشع مصادرة بالقضاء على حياته فماذا أظهرت الايام ؟ أظهرت أن سقراط على الحق فى كثير مما ذهب اليه ووجد من يدعو الى تخليد ذكراه ويعجب بحكمته ورأيه بعد ألفى عام من القضاء على حياته بحجة أن آراءه ضارة فاسدة . تذرعت السلطات العامة وقتئذ فى بلاد اليونان بحماية الهيئة الاجتماعية ولكنها باسم تلك الحماية طعنت الحرية الشخصية فى الصميم وقتلت نفساً بريئة وأطفأت نوراً كان العالم فى حاجة اليه . نعم لا يمكن اطفاء نور الحق الى الأبد فقد عاشت آراء سقراط وتعاليمه من بعده عشرات المئات من السنين ووجدت من يمجدها حتى يومنا هذا . لكن لابد أن تكون الانسانية قد خسرت كثيراً من جراء تلك المصادرة الشنيعة لان الهيئة الاجتماعية التى تذرعت بحمايتها

السلطات العامة تضار بايذاء الأفراد فى حريتهم وبالحجر عليهم لحرمانها ثمرة العقل البشرى الناضج زمناً طويلا . إن الطبيعة التى أنجبت سقراط لم تبل بالعقم بل المشاهد أنه لا يخلو جيل من حكماء . فليس اذن من سداد الرأى فى شىء مصادرة الآراء الحديثة من غير مناقشة بدعوى حماية المجتمع

واذا لم يكن لفرد من الأفراد أو لجماعة من الجماعات الحجر على آراء مخالفيهم فليس للسلطات العامة ذلك اذ لا يحق لها التدخل فى شئون الفرد بانتقاص شىء من « حقوق الانسان » المقدسة الا بالقدر اللازم لدفع الأذى عن الجماعة أو توفير مصلحة لا غنى عنها . فهل مصادرة الآراء قبل مناقشتها مما يساعد على النهوض ويعود على الهيئة الاجتماعية بالنفع ويدفع عنها الأذى ؟ كلا . لا نتازع فى أن المصلحة العامة تقضى بسيادة الآراء السديدة فى كل جماعة وتلاشى الآراء الفاسدة أو السقيمة والطريق المأمون ان لم يكن الوحيد لبلوغ هذه الغاية هو تقرير مبدأ حرية الرأى قولا وعملا لأبعد ما تحتمله الحياة الاجتماعية . يجب أن يدرك كل انسان أن السلطات العامة يتكون ممثلوها من أفراد ما هم الا مجموعة منا مواهبها ونفوسها بشرية وهى مثلنا تخطئ وتصيب وتميل مع الهوى ومن أجل ذلك لا يسوغ لها أن تدعى العصمة فتصادر آراء الافراد دون مناقشة

وخلاصة رأينا فى هذه النقطة أن الوصول الى الحقيقة فى محاولة تقرير المسائل الاجتماعية وحلها أمر يتعلق بعوامل متعددة غير ثابتة بل كثيراً ما تكون معدومة لدى الحكم واذا وجدت فان تكون خاضعة

خضوعاً تاماً لقانون ثابت ، وأنه لطبيعتها هذه لا يمكن اعتبارها مقياساً دقيقاً لصحة أو خطأ الآراء فى الشئون الاجتماعية والسياسية وانا لذلك يجب أن نفسح المجال لظهور كل رأى فى ميدان المناقشة والمناظرة حتى تتاح لنا أكبر فرصة للموازنة والمقارنة بين الآراء المختلفة واستبانة أقربها الى الحقيقة التى يجب أن ينشدها الجميع ، وأن مصادرة الآراء من غير مناقشتها لا تتعارض مع حقوق الانسان الطبعية فقط ولكنها تتعارض مع الصالح العام لأنها تبعدنا عن الحق باقصائنا عن أقرب السبل للوصول اليه

قلنا أن الحكم على رأى بالفساد والبطلان فيما يتعلق بالشئون الاجتماعية والسياسية يستلزم البحث فى ماهية الفساد من الوجهة الاجتماعية وفى ماهية الضرر ومداه . وقد حاولنا بسط الشطر الأول فلنحاول الآن بسط الشطر الثانى من الفكرة . قالوا ان الغرض من قيام الجماعات السياسية (الحكومات) انما هو المحافظة على حقوق الانسان الطبعية الأبدية وهى الحرية والملكية والأمن ونضيف الى هذا أن خير قاعدة يسير عليها الأفراد فى وحدة سياسية معينة هى أن يضعوا نصب أعينهم انهاض وترقية الجماعة باعتبار أنها أقرب وسيلة لانهاض وترقية الافراد . تقدم القول بأن الأنانية المجردة قصيرة النظر وأنها لا تصلح أساساً لبناء العالم الاجتماعى . بديهى أنا لا نقول باهمال الذات ولا نقصد الى اتهام الفرد لقواه والاقلال من شأن نفسه وعدم الركون اليها . ليس اهمال ذواتنا بالكلية أمراً مستطاعاً ولو كان كذلك فلن يكون فى الصالح العام لا لأن

الفرد عاش قبل الجماعة فان الفرد خلق وخلقت معه روح الاجتماع ولكن لأن الجماعة تكون أقدر على الكفاح فى الحياة اذا كان أفرادها أقوياء جسما وعقلا وخلقاً . لكنى أذهب الى أن بقاء الجماعة قوية نامية أقرب الى تحقيق هذا من الاغراق فى الانانية المجردة وتوجيه الجهود كلها لارضاء الرغبات الفردية المؤقتة واهمال الصالح العام الأبدى

هذا كلام قد يكون بادى التناقض فلنضرب الأمثال ليظهر المقصود . لنفرض أن صاحبى مزرعة اتصف احدهما بالانانية المجردة أى بالتغالى فى حب نفسه فحصر همه فى استبقاء أكبر نصيب من المنفعة لنفسه وبنيه وحرص الحرص كله على الاستمتاع بأوفر نصيب من اللذة والرفاهية واشباع رغباته من طعام ولباس وزينة وأبهة وادخار لأبنائه وأحفاده من غير مراعاة لحال الزراع الصحية والاقتصادية . واتصف ثانيهما باستشعار العدل الاجتماعى فوضع نصب عينيه أن يعيش هو وزراعه فيحصل على طعامه وكسائه وحاجاته وحاجات ذويه ولذاته ولذاتهم ويدخر ، كل ذلك واضعاً أمامه جعل الزراع فى أحسن حالة تستطاع للعمل والرضا فماذا تكون النتيجة ؟ قد يزيد كسب الأول السنة أو السنتين أو أكثر وقد يستمتع زمنا ما بأشباع رغباته لأقصى حد غير أن ارهاق الزراع ينتهى حتما بقلة القوة العاملة اما مباشرة نتيجة لضعفهم أو برحيلهم عنه وإما من طريق غير مباشر نتيجة لعدم إخلاصهم فى العمل وفقدان الروح المعنوية ولن يكون من وراء ذلك سوى قلة مورد كسب صاحبنا الأنانى المفرط فى حب ذاته ويتبع ذلك عجزه لحد ما عن ارضاء رغباته

الوقتية من أى نوع . أما حال الثانى فلا بد أن تكون على النقيض فهو باستشعار العدل الاجتماعى يرى من المصلحة أن يعيش هو وزراعه وان التعاون فى صالح الجميع . فهو لذلك يأبى إلا أن ينالوا النصيب العادل جزاء مجهودهم فتراه يساعد من هلكت ماشيته مثلا ويعالج من مرض ويأخذ بيد من أصيب بعجز وقتى ويؤثر البذل فى ذلك السبيل على ابتياع سيارة فخمة أو احياء ليلة تسلية ولهو وطرب . أما نتيجة ذلك فلا بد أن تكون زيادة فى قوة الزراع المادية والمعنوية يتبعها زيادة فى الانتاج تمكن صاحب المزرعة من اشباع رغباته الذاتية

هذان مثالان متطرفان لبيان أن انعاش المجموع خير وسيلة لانعاش الفرد قصدت من ايرادهما الى تجسيم الغرض الذى أرمى اليه وجردت مضربى المثل عمداً من العوامل الكثيرة المختلفة التى تؤثر فى حياتنا الاجتماعية المعتادة فى المدن الكبيرة والبيئات الصناعية والمعاملات التجارية ليرى القراء بسهولة ما نرمى الى تقريره . ويرى المتأمل أن بين هذين الطرفين تستقر الحقيقة التى لا سبيل الى نقضها. والنتيجة لا تتغير فى الجوهر وان اختلفت فى الصورة واختلفت آثارها من حيث المقدار

إن الطبيعة نفسها تضرب الأمثال بان بقاء النوع سواء كان ذلك فى أحط أنواع الحيوان أوكان فى أرقاها متوقف على نوع من التضحية من جانب الفرد : تتكاثر بعض الأنواع الحيوانية بالانقسام ولولا هذا الانقسام لتلاشى النوع ولتلاشى الفرد بالضرورة لكن فناء الفرد فى حياة المجموع حياة للفرد وللمجموع معاً . والانسان وهو أرقى ما نعرف

من أنواع الحيوان مسوق الى حفظ النوع بالتلقيح وهذه العملية مع طرق التغذية الطبيعية ليست سوى انفصال مادى أو فناء جزئى من الأباء والامهات لتكوين الأولاد . نعم قد يكون ذلك الانفصال المادى غير ارادى كما قد يكون ارادياً ولكن النتيجة على كل حال لا تتغير فلابد من تضحية من الذات لحد ما . على أن هذه التضحية تتجلى أكثر تجلٍ فى الحرمان الذى يرتضيه الوالدان طائعين مختارين فى سبيل توفير حاجات الابناء

تملى علينا الطبيعة أن فى تلاشى النوع تلاشياً للفرد ولكنا كثيراً ما نضل السبيل فيخفى علينا السر الالهى ونستسلم لتصورات لا نجد ما ترتكز عليه خارج مخيلاتنا

لنفرض حال جماعة ساد فيها حب الذات والاثرة فحصر كل عضو من أعضائها قواه الفردية فى إدراك رغباته الفردية المؤقتة دون نظر لأبعد من هذا ودون مراعاة صالح الجماعة . هذه حال تقضى بأن يكون هناك تطاحن مستمر يفوز فيه الأقوى بالضرورة ولكن أى فوز ذاك ؟ لن تكون النتيجة فى صالح الجماعة وهى لذلك لن تكون فى صالح الفرد اذ لا بد أن تضيع سدى بعض قوى الغالب والمغلوب كان فى توفيرها زيادة للانتاج مؤكدة . هذا الى أن الاستعداد للكفاح الفردى والقلق وعدم الطمأنينة تستنفد هى الاخرى جانباً آخر من تلك القوى فتخسر الجماعة . ولما كان لكل جماعة عدو من الخارج يتربص لينقض عليها لينمو على حسابها ولما كان لا بد أن يصرف المجموع المتطاحن كثيراً من قواه فى ذلك التنازع الفردى كان الباقى غير كاف لرد اعتداء المغيرين

فيصير أفراده جميعاً عبيداً لاولئك المغيرين وتصير أموال ومطامع قويهم وضعيفهم (تلك الاموال والاطماع التى اقتتلوا عليها فيما بينهم) متاعا للفاتحين وتحت تصرفهم . نرى بجلاء من هذه الفروض التى يعززها الواقع كيف أن الاغراق فى الانانية يهزم الانانية نفسها ويسوق الى دمار الجماعة ويجعل الافراد أعجز عن تحقيق رغباتهم المؤقتة. لنتصور كذلك مصير جماعة تفشت الانانية بين سكانها فصاروا جميعاً بما فيهم الجند يحرصون على الذات تاركين الصالح العام ظهريا فماذا يكون حال أمة يرى كل جندى فيها الفرار من الصفوف لينجو بحياته ؟ ان الاستبسال فى الدفاع والنضال ليس الا مظهراً سامياً من مظاهر انكار الذات فى سبيل المصلحة العامة فاذا انقلبت ميزة الجندية هذه الى احساس بان الفوز بالحياة وتوفير الذات هما خير سياسة فلا مراء فى أن جماعة تفشى فيها هذا الخلق تصبح طعمة لجماعة أخرى ساد بين أفرادها خلق انكار الذات فجعلوا من ذواتهم تروسا يقون بها الجماعة التى ينتمون اليها شر الفتح الاجنبى . لن يكون الغالبون مهما كان حظهم من المدنية عظيما الا حربا على البلاد المغلوبة على أمرها فويل للمغلوب . ولن يكون المغلوبون سوى عبيد للغالبين يسخرهم هؤلاء فى مصالحهم ويستبيحون دماءهم وأعراضهم ويضحون بمصالحهم اذا تعارضت المصالح . وما حكم الارهاب الذى شهدناه فى هذه السنين فى مصر وسوريا والهند والمانيا الا دليلا لا ينقض على صحة ما أوردناه

ولسنا نرتاب فى أن شر ما ابتلى به الشرق أنانية حكامه وقادته أنانية دعتهم الى تسخير كل شىء فى إشباع رغباتهم مضحين بمصلحة

الجماعة فكانت النتيجة اللازمة ضعف الفرد وهو منبع قوة الجماعة فضعفت الجماعة تبعاً لذلك وعاد ذلك الضعف على القادة والحكام بالخسران المبين ، وهكذا تقتل الانانية نفسها

شبه هربرت سبنسر الفرد والجماعة باجسام متصل بعضها ببعض لكل منها حرارة ذاتية وقال أن حرارة المجموع تتوقف على بكل جسم من الحرارة الذاتية فاذا فقد الجسم حرارته هذه فقد المجموع الحرارة . ثم خرج من هذا التشبيه على أن الانانية يجب أن تسود لانها مصدر القوة . ونحن اذا سلمنا معه جدلا بصحة التشبيه والقياس فلن نسلم بالنتيجة التى وصل اليها . ان اتصال الاجسام بعضها ببعض يمد الجسم الذى قد تنقطع حرارته الذاتية لأمر ما من حرارة المجموع بما يحفظ به كيانه حتى تعود اليه حرارته . كذلك اذا أخذ المجموع البشرى بيد الفرد العاجز حينا فانه يحفظ بذلك حياة ذلك الفرد حتى يسترد قواه ويستطيع العمل وحينئذ يتقاضى منه ما أعاره إياه . فالايثار لا الاثرة يجب أن يكون الخلق السائد فى كل جماعة لتعيش وتنهض وترقى

لنعد الآن الى متابعة بحثنا بعد أن أبنا مزية الايثار لنقول ان البحث فى هل هذا الرأى أو العمل ضار أو ذاك نافع يجب أن يتناول الاثر الواقع على الجماعة لا على الفرد . قد يكون ابداء الرأى مفيداً لصاحبه من حيث هو طريق لاستمتاع الفرد بنوع من اللذة ولكن هذا الابداء قد يؤذى احساس الغير أو يحط من اعتباره أو يمس الجماعة فى شخص الدولة فالجهر بمثل هذا الرأى مفيد من وجوه ضار من وجوه أخرى . .

مفيد لانه يمتع صاحبه بلذة ابدائه وينمى فيه قوة التفكير والابتكار وضار لانه يحدث عند غيره ألماً لسبب ما فهل من المصلحة العامة الحجر على هذا الرأى أو تركه يظهر ؟

المسألة كما ترى نسبية يتوقف الحكم فيها على الموازنة بين مقدار النفع ومدى الضرر . فاذا كان الاول أكثر من الثانى كان حقا أن يترك الرأى حراً يظهر وينتشر واذا كان العكس كانت المصلحة فى مقاومته . واذا قلنا المصلحة فانما نعنى المصلحة العامة لا مصلحة الافراد مهما سمت مراكزهم . لكن للظروف حساب لا يجوز اغفاله . فاذا كانت الجماعة فى حالة حرب أو ما فى حكمها مما يجعل حياتها كوحدة مهددة بالخطر كان من الحكمة جعل الغرض الاول تأمين هذه الحياة بكل وسيلة وكان تحميل الافراد كل تضحية فى هذا السبيل أمراً له مبرره . ذلك لان الحرية الشخصية والملكية الشخصية والأمن الشخصى تتوقف على بقاء الوحدة سليمة فاذا ضحيت حينا فى سبيل الجماعة لم تكن التضحية زائدة عن اللازم . واذا تقرر هذا فلا نرى من المغالاة القول بأن الآراء التى تهدد قوة الدفاع القومى والوجود القومى السليم تعتبر ضارة ، وعلى الجماعة فى شخص الدولة مقاومتها بل ومصادرتها فى الظروف الاستثنائية . وما يقال عن الآراء يقال كذلك عن الأفعال . على أن هذه كما قلنا حال غير اعتيادية فلا يصح الاستناد اليها لدى تقرير المسائل العامة . ومن رأينا أن اطلاق حرية الآراء بأوسع ما تحتمله حياة الاجتماع أو الحياة الانسانية فى الاحوال الاعتيادية من مصلحة الجماعة وأن المبالغة فى الحجر فى الاحوال الغير

الاستثنائية ضارة بها . ومن المشاهدات العادية أن محاولة خنق الرأى قبل ظهوره تزيد صاحبه استمساكا وتشبثاً به اعتقاداً منه بصحته ان كان مخلصاً واسترسالا فى العناد ان كان متعنتا وهى فوق ذلك تولد فى الجمهور فكرة مناصرته اذ الجمهور ميال الى اعتبار كل قيد اعتداء وكل مصادرة للرأى اضطهاداً وهو شديد العطف على من يظنهم مضطهدين

روت احدى الجرائد اليومية ما ملخصه : ظهر فجأة ببعض مدن ايطاليا خطيب أقلق بال الحكومة وكانت متوترة الأعصاب أيام اشتداد الحركة الشيوعية . تسلط الخطيب لسبب ما على الجمهور فى بعض المدن فأزعج الحكومة فراقبته وشددت فى المراقبة عليه ، وكانت يومئذ تحسب حسابا للشيوعيين . لكن شغف الجمهور بالخطيب ازداد بنسبة هذه المراقبة وازداد معه خوف الحكومة وحذرها ولم يكن يعلن الناس عن يوم يخطبهم فيه حتى يسبق مندوب البوليس الجميع الى المكان المعد ليرقب قول الخطيب وسلوك سامعيه . كل ذلك والحكومة تعمل له الف حساب وتبالغ فى الحيطة والحذر . فاذا ما تعرض المندوب للخطيب سخط الجمهور وصاح وحمل الخطيب على الأعناق وهكذا عمات السلطات الحاكمة على اشعال نار الهياج بما ظنته مخففاً منه . درج الجمهور على اعتبار تصرفات الحكومة كلها مقيدة للحرية فلما منعت خطيبه الكلام ظن أن ما حرمه شىء جدير بالاهتمام فاهتم فسخط فهاج . قالت الجريدة والظاهر أن مندوب البوليس رأى بعين الفراسة أن الخطيب الموهوم أقل مما قدره أولو الشأن وأن لا ضرر من السماح له بقول ما يشتهى .

وأراد أن يجرب صدق فراسته فصمم على عدم اعتراضه وحضر الاجتماع ذات يوم ووقف مكتوف اليدين . بدأ خطيبنا كلامه بالجمل الحماسية المعتادة فصفق له الجمهور. ثم قذف نظام الحكم ببعض الجمل المبهمة المعنى فلم يحرك المندوب ساكنا . فطعن فى رجال الحكومة صراحة ووالى الطعن حتى مله وفرغت جعبة سهامه فلم يظهر المندوب اكتراثا . أخيراً صاح الخطيب وقذف من فيه القنبلة تلو الاخرى ولكنه لم يصب هدفاً لانه لم يكن له غرض سوى استغواء الجماهير والحصول على الشهرة باستغلال قلق الحكومة فى ظرف من الظروف الحرجة . لكن برود المندوب أطفأ نار حماسته المصطنعة فأخذ يلقى الكلام جزافاً وأخذ المندوب يتغافل عنه وظهر على سامعيه الفتور. هنالك اضطرب الخطيب وتلعثم وانكشفت حقيقته للناس فتولوا عنه ساخرين يشيعهم المندوب بابتساماته وخلا المكان الا من الخطيب العظيم ! !

هذه رواية لا أعلم ان كانت حقيقة أم خيالا ولكنها على كل حال أبلغ تعبير عما أريد تقريره وهو أن الجمهور لميله الى نصرة الضعفاء والمضطهدين قد يعطف على من تصادر آراؤهم لانه لم يمكن من تبين فسادها فيعتبرهم ابطالا وقد يكونون أقل الناس استحقاقا لعطفه وأبعدهم عن البطولة . أما ترك المجال الكافى لظهور الآراء فى ثوبها الحقيقى وتعريضها ونقدها وبيان مواطن الضعف ومواضع النقص والضرر فيها فتساعد على ابرازها للناس كما هى لا كما يصورها للجمهور الخيال أو كما يتوهمها صاحبها تحت تأثير الجهل أو الغرور فيحكم عليها الجميع حكما

بعيداً عن الخيال . فمن الغرور اذن مصادرة الآراء فى الأحوال الاعتيادية ولو كانت فاسدة بغير اظهار عيوبها بعرضها على بساط البحث والمناظرة وافساح المجال لكل رأى وقول وعمل فى هذا السبيل .

ان وضع القيود التعسفية على المطبوعات وفرضها على حرية الاجتماع اعتداء صريح على حقوق الانسان والحكمة تقضى بترك كل من يخطب أو يكتب يفعل ذلك على مسؤوليته هو اذا ما أساء استعمال الحرية . أما تجاهل حقوق الانسان أو اهمالها واطراحها فقد كان فى كل زمان ومكان مصدر رزايا البشر وفساد الحكم ولهذا حق على كل من يهتم للصالح العام أن يدافع عن تلك الحقوق ويحميها من كل اعتداء ولهذا وضعت الحقوق فى كل الدساتير لتكون فى مأمن اذا انتشرت الحمى الحزبية أو الطائفية فى بلد من البلاد . ان تلك القيود من بقايا حكم الارهاب والظلم والقسوة والعجز وقد أظهرت التجارب العديدة القاسية وبخاصة فى السنين الأخيرة وفى جميع أنحاء العالم أن من العبث بل ومن الحمق محاولة حكم الأمم الحية بالأرهاب . دلت التجارب على أن النتيجة الوحيدة للقسوة من جانب الهيئات الحاكمة هى تعليم الناس كيف يقسون اذا ما غضبوا . واذا فهم الناس حقوقهم فانهم يدركون أن الغرض من كل قيد لا تمليه المصلحة العامة التى يرشد اليها المنطق الانسانى السليم انما هو اغتصاب حقوقهم . ولذا يعملون على التخلص منه وكلما اشتدت القيود اشتدت عزائمهم وقويت رغبتهم فى التخلص منها . والناس معذورون اذا ظنوا أن اتخاذ أى حكومة اجراءات تنافى أبسط مبادئ الحرية

والمساواة والعدالة تحد لمشاعرهم واعتداء على حقوقهم المقدسة . ومن الطبيعى أن يفكروا فى هذا الاعتداء ويحاولوا دفعه بكل الوسائل . واذا اعتدى على حقوق الانسان التى لم تعد بعد محل جدل ولم تقم الجماعة المعتدى عليها للدفاع عنها فليست تلك الجماعة ناضجة مدركة كل الادراك ماهية وأهمية هذه الحقوق وحينئذ كان حتما على قادة الرأى أن يبذلوا كل جهودهم لافهام الناس هذه الحقوق ليمكن أن يحرصوا عليها ويدافعوا عنها . ومن الخطر أن يدعوَ الزعماء الى الثورة فانها تهلك الحرث والنسل لكن من الجهة الأخرى ينبغى أن يعمل المشرعون أكبر حساب لشعور الأمة وكرامتها بصفتها شعباً مهما كانت موجبات التشريع والظروف المحيطة بالحكومة ومهما كانت الدوافع التى تدفع الى العمل فان النجاح السياسى والاجتماعى لا يكون على خير ما يرجى الا اذا كانت الارادة الحاكمة بكافة مظاهرها معبرة عن ارادة الجماعة أصدق تعبير . واذا ما ذكرت الارادة فانما أعنى بها تلك الارادة الحقة الدائمة ارادة المصلحة الحقة لا تلك الخواطر العارضة التى كثيراً ما تكون باملاء الجهل أو الحقد أو الأنانية أو الشهوة الحزبية أو الطائفية . من حسن التصرف اطراح حكم الارهاب والاسراف فى القيود والتمييز فلم يعد جو العصر ملائما للنظم التى تقوم على هذا الأساس . ومن المصلحة العامة اتساع المجال لكل قول أو فعل أو عمل واتاحة فرص متساوية للجميع ما لم يكن من وراء ذلك ضرر على الجماعة محقق أو على الأقل كثير الاحتمال

وما هو مقياس الضرر فى الحياة الاجتماعية ؟ يلذ لى أحياناً أن أغنى بصوت عال فى منزلى ليلا ويؤلم جارى المريض هذا الغناء لأنه أحوج ما يكون الى الهدوء . ويروقنى أن أخطب الناس لأوضح مسألة أرى الواجب الوطنى يدعو الى ايضاحها ويؤلم هذا الايضاح البعض الآخر لأسباب شخصية أو قومية أو سياسية أو أخلاقية لأن هذا الايضاح يجرح العواطف أو يمس بعض المقامات العالية أو يعرض علاقات دولية للفتور أو يكشف عن خبايا يجب أن تبقى مستورة . وتقيد أجور المساكن أو الاراضى الزراعية أو العمال فيرتاح بعض الناس ويسخط البعض الآخر . فى كل هذه الأمثلة وفى كثير غيرها يحدث القول الواحد أو العمل الواحد الألم عند البعض واللذة عند البعض الآخر فهل نحارب القول أو العمل أو نشجعه أو نتركه وشأنه ؟ نرى أن يكون النفع العام أساسا لكل قيد . والنفع المطلق أى الذى يعم كل أفراد الجماعة لا يمكن تحقيقه بل كل ما يمكن هو تقليل الضرر قدر المستطاع وأقل ما يمكن من الضرر هو الحد الذى يتغلب عنده احساس اللذة على احساس الالم فى الجماعة نتيجة لقول أو فعل أو ترك . هذا هو مقياس الضرر وليس من سبيل الى تحقيقه سوى الادراك والنقد . والنقد يقتضى حرية التفنيد من جانب وحرية الدفاع من جانب آخر وهذا أو ذاك لا يتأتى الا فى ضوء المعرفة وجو الحرية الفسيح

قلنا ان الغرض من قيام الجماعات السياسية هو حماية الفرد لمساعدة الجنس على البقاء والنهوض وقلنا مع هربرت سپنسر أن طبيعة الانسان

الاجتماعية تنادى بأن خير وسيلة لتحقيق هذا الغرض هى ترقية الجماعة وحماية وجودها كوحدة مستقلة . ولهذا الغرض وحده ينبغى أن تقيد حرية الافراد اذا كان من عدم القيود ما يهدد تحقيقه . لكننا اذا بالغنا فى وضع القيود نعمل من حيث لا نشعر على اضعاف شخصية الفرد واماتة المطامع الذاتية وهذا وذاك يضعفان من قوة الابتكار والرغبة فى العمل فيقل الانتاج المادى والفكرى وتضعف الجماعة بذلك وتتدهور . اذن من الجوهرى أن تدقق الهيئات التشريعية فى وضع القيود لكيلا يكون القانون وهو أهم وسائل ترقية الجماعات سدا يحول دون بلوغها الرقى المنشود . ان القانون كما نراه ارادة الدولة مصوغة بيد الهيئة التشريعية فى قالب الامر والنهى . والمثل الأعلى للدولة هو أن تتحور الارادات الفردية وتتعدل وتمتد حتى تمتزج وتصير ارادة عامة عليا مصدراً للأمر والنهى : ولن يكون هذا الا اذا اشترك أكبر عدد ممكن فى التعبير تعبيراً صادقا عن هذه الارادات الجزئية ونقدها . ولن يتأتى هذا الا اذا كان نظام الحكم نيابياً وكان حق الانتخاب عاما ورفعت كل قيود النقد ووسائل التعبير عن الرأى . واذا ذكرت النقد فانما أعنى به النقد النزيه نقد الافراد فى تصرفاتهم وآرائهم والحكومة وعمال السلطات العامة فى أعمالهم والقوانين جميعها . ليس القانون شراً لا بد منه كما نعته بنتام ولكنه عامل من أهم عوامل البناء الاجتماعى ولن يكون معبرا عن ارادة أكبر عدد فى الجماعة الا اذا اتسع للنقد وأتيحت له أكبر فرصة للتشكل بأقرب الأشكال الى روح الجماعة التى يطبق فيها تلك الروح الشعبية الديموقراطية

الحقة لا كما يستشعرها فريق من الناس

ونقد القوانين بما فيها القانون الاساسى أو الدستور نتيجة لازمة لحق الأمة فى وضع قوانينها ولحق كل فرد فى الجهر برأيه . وانما تجب الاشارة هنا الى أن هناك فرقا عظيما جدا بين نقد القانون وتحليله لأظهار عيوبه وبيان أوجه النقص فيه وايضاح مايترتب على تطبيقه من سوء الأثر وبين عصيانه أو الدعوة الى هذا العصيان . فمن الخطر المحقق عصيان القوانين ولو كانت سخيفة أو جائرة لأن هذا العصيان يربى النفوس على مخالفة القانون صالحاً كان أوطالحاً عادلا أوجائراً وهذا يسوق الى التفكك والفوضى أو يضيع كثيرا من الجهود فى العمل على احترامه كان من المصلحة المحققة أن توجه وجهات أخرى اذا كان القانون محترما مطاعا. لكننا من الجهة الاخرى نسىء الى أنفسنا ونخون الصالح العام اذا نحن تركنا القوانين الضارة أو الجائرة تعيش بيننا دون أن نعمل على الغائها أو أبدالها بخير منها . فما لا سبيل الى الشك فيه أن سيادة القوانين الجائرة تميت المشاعر أحيانا وتهيج الاحقاد أحيانا أخرى فتصلح التربة لنمو الثورات بما يثار فى الجماعة من روح التذمر وبما يحرك فى النفوس من عدم الرضا وحصول الغبن . فاذا انتقدنا قانونا من القوانين فلنحرص الحرص كله على أن نضع نصب أعيننا هذه الحقائق . واذا كان هذا واجب النقاد فان واجب المشرع يقضى بأن يدرك كل الادراك أن قوة القوانين ليست فى دقة صياغتها ولا فى صرامة تطبيقها ولا فى اللين والهوادة لدى التطبيق ولكنها فى التعبير عن أمانى الشعب وآماله ورغبته الحقة فى الوصول الى الحياة الانسانية الطيبة

وتعضيده لها عن اخلاص لأن الشعب هو كل شيء ولن تعمر القوانين طويلا اذا لم تستمد روحها من روحه وقوتها من اقراره لها وموافقته عليها

واذا كان القانون من أهم الأسس التى يبنى عليها هذا المجتمع فان نشر وترقية التربية الاجتماعية تسهل عمل المشرع وتساعد الهيئات التنفيذية على تطبيق القانون . والغرض من التربية ليس تعليم المعارف والفنون فقط بل تنمية قوى الفرد الجسمية والعقلية والخلقية . والخلق القديم فى حياتنا الاجتماعية يقتضى أن تكون نفسية الفرد مزيجا من الأثرة المعقولة والايثار المعقول أو بعبارة أخرى يستلزم أن يكون هناك توازن بين الأنانية وانكار الذات فى سبيل مصلحة الجماعة وقوتها وسلامتها . وعندنا أن كلا الأمرين متمم للآخر . فلن تتاح للفرد أكبر فرصة للتكون والنمو والرقى الذاتى الا اذا كان فى جماعة راقية موطد فيها الأمن سائد فيها الرخاء . ولن تكون الجماعة حائزة لهذه الصفات الا اذا كان قوامها أفراد أقوياء جسما وعقلا وخلقاً ليكونوا أكفاء فى معترك الحياة الاجتماعية القائمة على بقاء الأصلح

وليس انكار الذات فى سبيل المصلحة العامة مطلوبا فى المسائل المادية فقط ولكنه مطلوب كذلك فى المسائل الفكرية . فمن مظاهره عدم الاصرار على رأى ظهر خطؤه مهما كانت منزلة صاحبه الاجتماعية ومن الأنانية الممقوتة البشعة استمساك الفرد برأى تبين بطلانه مخافة أن يهبط به العدول عنه من سماء مجد رفعه اليه استمساكه به الى مستوى

الفرد العادى . من مظاهر البطولة بل من أبرز هذه المظاهر انكار الذات وهذا الانكار هنا فضيلة لا شك فيها . وما الاصرار على الباطل الا أنانية مجردة عمياء لأن سيادة الرأى الباطل فى جماعة يضر بها كما يفيدها انتشار الآراء السديدة . وتضحية الصالح العام فى سبيل ارضاء شهوات فردية أو حزبية أو لاتقاء سقطات فردية أو حزبية أبشع مظاهر الانانية . وعندنا أن التربية الاجتماعية كفيلة بشفاء مرض الأنانية هذا الى حد كبير . ومن أيسر طرق التربية الاجتماعية تسهيل النقد النزيه وتشجيعه والعمل على تبادل الآراء بمنتهى الحرية . ان النقد النزيه يتعهد مرضى الأنانية والغرور بالجرعة بعد الجرعة فاذا لم يبرئهم يبرىء الجمهور من مرض الاتباع الأعمى بما يكشف من سوءات المصابين بهذا الداء العياء فلا يعود يعجب بأهل المقدرة الكلامية أو باهل الدهاء والرياء منهم ذلك الاعجاب الحماسى غير المبنى على تقدير صحيح

ان الغرور مزيج من الجهل والانانية واحتقار الغير والمغالاة فى تقدير الذات وهو مصدر التعنت والاصرار على الباطل ولا يشجع عليه أكثر من التغاضى عنه وعدم نقد تصرفات صاحبه . روى كاتب فى احدى قصصه الممتعة أن عالما من القسس فى العصور القديمة شغف حباً براقصة فتانة فرأى انتشالها من حياة الاغواء الى الحياة الهادئة ونجح فى انتزاعها من حياة المدن الى دير من الاديرة . لكنها مرضت فاستبقاه حبه لها وعطفه عليها الى جانبها يؤنسها ويواسيها . بيد أن يد المنون لم تتركه يستمتع بذلك العطف وينعم بتلك المواساة طويلا واختطفت فتاته . جزع

القس لذلك أيما جزع وهجر العالم المدنى الى الصحراء وزاده التقشف والانفراد تعمقاً فى البحث والنظر ولم يلبث أن اشتهر بزهده وعلمه وفضله فقصده الزوار من كل صوب يغترفون من بحر علمه ويستفيدون من حكيم قوله ورأيه . والظاهر أن اندفاع الناس هذا عكر عليه هدوه فانسل الى قمة جبل طالباً التفرغ لتأملاته وأبحاثه. لكن الناس اكتشفوا مكانه وصاروا يزورونه فى مواسمهم وأعيادهم يقدمون له الزاد والطعام والشراب وانتهز بعض المسترزقة الفرصة فحمل بضاعته الى مكان الحج وما هى الا بعض السنين حتى رأى القس الناسك سفح الجبل يستحيل شبه مدينة وظن رغم علمه أنه مصدر الخير ولم يمض طويل حتى استحال ذلك الظن عقيدة راسخة بأنه لذاته مصدر الخير. تغيرت لهجة الناسك فخاطب من حوله خطاب الآلهة وقبل القرابين . وما زال الغرور يعظم له من شأنه حتى توهم أنه يستطيع الهبوط الى سفح الجبل والرقى الى السماء طائراً ، وكأن بعض الناس استشعر منه ذلك وبدافع التملق أو الاخلاص شجعه على اعتقاده . وكأنه أراد ذات يوم أن يهبط من عرشه الى حيث يستوى مع عباده ليريهم قدرته وكأن بعض المخلصين أو الخبثاء أدركوا ما يجول بخاطره فهللوا له فحرك العالم الناسك بالامس ذراعيه وقد صورهما الوهم جناحين ودفع نفسه الى الارض فوقع على أم رأسه ودق عنقه وهكذا ذهب ضحية الغرور . حينئذ وحينئذ فقط أفاق العباد المأخوذون وعلموا أن ما ظنوه إلهاً أو قديساً ليس الا فرداً مثلهم بل أقل منهم

هكذا يفعل الغرور لا فى عالم الخيال والقصص بل فى عالم الحقائق. يسترسل المغرور اذا لم ينبهه الناس الى خطئه فاذا ما سار زمناً فى طريق وصله الى مركز سام فى قلوب الناس تعذر عليه الرجوع والتنحى عن هذا المركز فيصر على الباطل ويدوس الحق وبذا يكون مصدراً للأذى والشر. لكن النقد فى حينه لا قبل فوات الفرصة يشفى من هذا المرض قبل أن يزمن واذا كان نقد الافراد العاديين لازماً فنقد الحكام وقادة الرأى والزعماء أولى وألزم لأن الجمهور يتبع هؤلاء بلا بحث ولا نظر فاذا ما أخطأوا كان الخطر ناشئاً لا عن خطئهم كأفراد بل عما يترتب على متابعة الجمهور لهم. والجمهور قلما يعقل وقلما يمشى الهوينا. واذا كانت هذه مضار عدم النقد فهل تقييده قيوداً ثقيلة بتقييد حرية الرأى والجهر به الا جرماً؟

وكما يكون تقييد الرأى آتياً عن طريق الهيئات الحاكمة فى شكل قانون أو أمر ادارى الخ فانه يكون كذلك عن الجماعة ذاتها فى صورة الرأى العام. والرأى العام هذا قوة غير عاقلة ولكنها قوية شديدة الفعل تسير أينما وجهها الزعماء. ولما كان القادة والزعماء من البشر يخطئون ويصيبون كان من المصلحة نقدهم اذا ما أخطؤوا حتى لا يندفع الجمهور فى الخطأ فيتردى فى الهاوية. لكن من الكياسة واللياقة أن يكون النقد فى رفق ولين بعيداً عن الشخصيات والا انعكست الآية وارتدت سهام النقد الى مسددها وكان الناقد كناطح الصخرة

ان الاخلاص خير سياسة حتى فى النقد. فاذا انتقدنا خصما أو

صديقاً فلنحاول التجرد عن الهوى جهد طاقتنا ولنعلم أنه وان كان يحق لنا بل ويجب علينا الحكم على آراء وأقوال وأفعال الغير فليس لنا أن نندفع وراء آرائنا فيما يتعلق بالمقاصد والنوايا فان الحكم عليها ضرب من الحدس والتخمين وهو على كل حال يوغر الصدور ويخرج بالمنتقد عن حد الاعتدال أحياناً فيتولد الشقاق وتنمو الأحقاد ويتسع الخرق ويفوت الغرض من النقد

فنحن نرى أن اطلاق حرية الجهر بالرأى فى كل أشكاله يساعد على ترقية التربية الاجتماعية بتنقية الآراء من الأغلاط والمغالطات وتمهيد الطريق لنمو المذاهب والعقائد والأفكار المختلفة وظهورها واجتماعها على ما يرقى الوسط الذى تظهر فيه واذا ما ارتقت التربية الاجتماعية تغلب الاعتدال على الأثرة العمياء وسارت الجماعة الى الامام فى ظل الفهم والعطف والاخاء والسلام . واذا كانت حرية الخطابة والكتابة وتشجيع النقد النزيه أسهل وسائل التربية الاجتماعية فان تأسيس معاهد التربية العامة والعناية بوضع البرامج وتطبيقها واختيار رجالها وتضامن المنزل والمدرسة والافراد والحكومة وجماعات البر وتعاونهم على النهوض بها تعمل على ارشاد الخطباء والكتاب والنقاد الى أقوم الطرق وتبعد بهم عن مزالق الهوى وزلات الجهل والطيش والغرور فلا يستحيل النقد خصاماً ولا يكون أساسه الانتقام والتشفى ولا تضيع المصلحة العامة قرباناً للشهوات والضغائن والاحقاد الشخصية والحزبية

الفصل الثالث

الفرد والجماعة

أثبتنا أن الانسان اجتماعى بطبعه وأن الفرد لا يحيا الحياة الانسانية الطيبة الا فى جماعة موطد فيها الامن والنظام . والامن والنظام هـذان قائمان على ما نطلق عليه اسم الالتزامات السياسية فعلام تقوم هـذه الالتزامات ؟ ان فى الاجابة عن هـذا السؤال اجابة شافية حلا للمسألة السياسية وايضاحا للحالة المدنية التى تسود هـذا العالم . وعندنا أن خير ما يجيب به المرء على هذه المسألة هو استعراض آراء الباحثين والمفكرين من أئمة السياسة فى القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر مع ما يقتضيه المقـام من التعليق لما فى ذلك من ايراد تطور الفكر البشرى فى سبيل تفسير و تعليل نظرية الحكم

رأى المفكرون من أقدم العصور نوعا من الحكومة فى كل وحدة سياسـية سواء كانت تلك الحكومة استبدادية أو ديموقراطية فحاولوا تفسيرها و تعليلها كل من وجهة نظره وبما يوحى به اليه المنطق البشرى وظروف وأحوال بلاده خاصة والبـلاد التى شهد فيها نظما للحكم عامة وكانت النتيجة التى وصل اليها كل منهم لازمة لما وضع لها من مقدمات أملتها عليه ظروفه وأمياله ودرجة ادراكه وكان بعض تلك النتائج فاسداً لفساد ما وضع لها من مقـدمات كما نراها نحن اليوم من ضوء البحث

والنظر وتجاريب الماضى القيمة . ولن أضيع وقتاً فى بحث النظم القديمة والنظم اليونانية خاصة وان كانت جديرة بالدرس لأنى هنا لا أرى الاطالة ولان اختلاف الوحدات السياسية فى الماضى البعيد عنها فى الحاضر لا يجعل البحث كبير فائدة فى الناحية التى أقصد اليها . لقد كان الشرق مع الاسف الشديد فى القرون الثلاثة المشار اليها غارقا فى شبه جمود فكرى ولهذا أرانى مضطراً للاسترشاد بآراء الكتاب الغربيين دون غيرهم

بدأت روح القومية المنعشة تدب فى جسم العالم الأوربى فى أواخر القرن السادس عشر وبدأ معها النظر فى حكومة الفرد وحكومة الامة نفسها وعلاقة الحكام بالمحكومين وتشكلت نظم الحكم من ذلك الوقت للآن متأثرة بابحاث الباحثين . وأهم من كتبوا فى القرن السابع عشر فى فلسفة الحكم الفيلسوف الانجليزى الاشهر هوبز

بدأ هوبز بوصف الانسان وصفاً بعيداً عن الحقيقة فساقه هذا الى نتائج غير مقبولة فى كثير من المواطن وان كان له فضل السبق فى تقرير كثير من الحقائق السياسية التى لم تنكر حتى يومنا هذا . اعتبر هوبز جماعة البشر مكونة من ذرات سابحة فى عالم الاجتماع وكانت فى نظره ذرات متنافرة ليس بينها شىء من الجاذبية لا تحركها سوى الرغبات والشهوات المتعارضة وأن الناس لذلك كانوا فى عراك مستمر ، والانسان الفطرى على زعمه مخلوق شرس شكس لا تنقطع بينه وبين أخيه الحروب . لكن العيش الهنى مستحيل مع حالة الحرب الدائمة تلك بل لا بد من السلام . بحث كل عن السلام فلم يجده الا فى الكف عن القتال . غير

ميول الغير

أن القاء السلاح قبل التأكد من الميول غير السامية ضرب من الحمق . لذا اتفق كل فرد فى جماعة مع كل فرد آخر عدا واحد فيها على أن يختاروا جميعاً شخصاً يسلطونه عليهم لحماية أموالهم وأنفسهم من كل معتد فى الجماعة أو خارجها . ولكى يكون ذلك الشخص قادراً على منع حالة الحرب المزعومة لايجوز أن يكون لسلطته حد والا تعدد السلطان وفسد النظام : فلا يصح أن يعزل أو يؤذى أو يحاكم أو يقتل مهما اقترف لان السلطان لكى يكون فعالا يجب أن لايحد ، وهذا الحد يكون حتما اذا نوقشت تصرفات ذلك « الشخص » . على أنه مع ذلك لا يمكن أن يأتى ما يعد مسؤولا عنه أو ما يثير بحق تذمر الغير فى الجماعة التى قام بالامر فيها فقد اختاروه جميعاً للتعبير عن ارادة الجميع والعمل باسم الجميع فمهما عمل فانما يعمل بتفويض أعطاه له كل فرد مقدماً فاذا ما أصاب الفرد مكروه فليس له أن يتذمر ويحتج لان موافقته شاملة لكل الاحتمالات أما جزاء ذلك الشخص فلن يكون الا فى اليوم الآخر ، ومن الله جل شأنه ، وأما الافراد فليست أموالهم وأشخاصهم حراماً عليه وان كانت موضع حمايته ضد الغير . كل هذا ضمنه هوبز العقد الذى لا يمكن فسخه كما أخبرنا لان « الشخص » المتعاقد عليه اكتسب مابه من أحكام وسلطان بمجرد ابرامه وما دام أنه ليس طرفا فيه فلن يسرى عليه أى قرار من المتعاقدين ويكون كل تعاقد عداه باطلا بطلانا جوهريا

تلك هى نظرية هوبز فى جملتها وتتجلى فيها حقيقة لا سبيل الى انكارها وهى أنه لا ينبغى أن يكون لسلطان الدولة أى قيد فى حدود

الجماعة التى تقوم فيها وأن كل فرد يجب أن يخضع لهذه الارادة العليا ارادة الدولة أو القانون . لكن فكرة العقد وشروطه والمقدمات التى توصل بها الى الفكرة خطأ لا ندرى كيف وقع فيه فكر مبتكر كفكر هوبز ومنطق بديع كمنطقه . قد يكون ذلك لقصوره عن ادراك طبيعة الانسان الاجتماعية كما قد تكون مجرد محاولة لتقرير النظام الملكى فى انجلترا ولكن بوسيلة غير فعالة . فقد كان هوبز مربياً لشارل الاول ملك انجلترا حينئذ وربما ظن أنه يوطد أركان عرشه بهذه الفلسفة . لكن الواقع أن فلسفة المربى هى التى أوقعت ذلك الملك فى الهلاك لان شارل كان مقتنعاً بنظرية هوبز مربيه فلما أراد تطبيقها عملا بتمثيل دور « الشخص » الذى لا تعلو على ارادته ارادة اعترضته ارادة الأمة الانجليزية الحية والتى كان يجب أن تدخل حساب الاستاذ وتلميذه فكانت الغلبة للشعب

لنترك أثر النظرية فى الشعب الانجليزى ولنكتف باشارتنا الى الجزء الصحيح منها وهو وجوب سيادة ارادة عليا سيادة لا حد لها وهى ارادة الدولة لنناقش مقدماته وأساس نظريته وهو العقد

فالاتفاق المزعوم لا سند على صحته ولا يمكن أن يكون صحيحاً فى الحكومات الشعبية وهو على كل حال لا يبرر قيام الالتزامات السياسية الا على قاعدة استبداد الفرد أو الحاكم وخضوع الأمة بلا حد وعلى هذا تبقى مسألة تعليل قيام الالتزامات السياسية فى النظم الديموقراطية وهى نظم الحكومة التى تدعو اليها الفطرة الانسانية السليمة بلا حل

شاف . والتعليل الصحيح هو أن هذه الارادة العليا التى وضع هوبز فكرتها بارزة ليست قائمة على اتفاق وتنازل ومصالحة ولكنها نتيجة امتزاج وائتلاف الارادات الجزئية بعد تعديلها وتحورها بالنقد والتجربة ومقتضيات المعيشة الاجتماعية وامتدادها وصيرورتها تلك الارادة العليا المؤسسة على رغبة الجميع الحقة فى الحياة الانسانية الطيبة

هذا عن الاساس . أما عن المقدمات فان فى كلام هوبز نفسه مايمكن اتخاذه دليلا على خطئها . فقد حدثنا فقال أنه لما كانت حالة حرب كل انسان مع أخيه الانسان حالة لا تطاق بحث الجميع عن السلام الخ. فالشعور بأن حياة الخصام المتبادل المستمر لا تطاق والبحث عن السلام من غير أن يكون هناك مرشد اليه سوى قوى الانسان الذاتية دليل لا ينقض على أن ذاك الخصام الدائم ليس من طبيعة الانسان . ومع ذلك فهل حقيقة الجماعة البشرية أنها ذرات متنافرة لا تحركها سوى الشهوات والرغبات المتعارضة ؟ كلا . ان هناك على الأقل الجاذبية الجنسية وهذه أنتجت البنوة من أقدم العصور وعاطفة البنوة جاذبية لا شك فيها من جانب الأم على الأقل قبل أن يتعين الآباء . فالعلاقات الجنسية والأبوة والبنوة والامومة والصداقة كلها تكذب الزعم القائل بأن الجماعة البشرية كانت ذرات متنافرة متحاربة . واذا رجعنا الى ما قررناه بما لا مزيد عليه من الوضوح من أن الانسان اجتماعى بطبعه وضح لنا فساد مقدمات هوبز واذا انهارت المقدمات تبعتها النتائج المترتبة عليها . وعندنا أن علة خطئه قصوره عن ادراك طبيعة الانسان الاجتماعية وافتراض أنه وجد أولا ثم

طرأ الاجتماع عليه مع أن الروح الاجتماعية مقترنة بوجوده الانسانى كما أوضحنا . وكما قصر ادراك هوبز عن تعرف طبيعة الانسان الاجتماعية فقد قصر أيضاً عن تصور الارادة العليا فى غير الفرد وفاته أن الدولة شخص معنوى لا فرد ولا جملة أفراد

وقد عرض لوك وهو فيلسوف انجليزى أيضاً عاصر هوبز نظرية العقد الاجتماعى بصورة أخرى : وعنده أن الانسان لم يكن ذلك المخلوق الشكس بل هو مخلوق اجتماعى عاش حيناً من الدهر فى سلام دون أن يجد سبباً للخصام فقد كانت الخيرات كثيرة وأسباب العيش سهلة موفورة ولم تكن هناك حاجة بادية للادخار بل ولا سبيل اليه لأن ما قد يدخر لا يسلم من العطب والتلف والفساد . لكن لسوء الحظ كما يقول لوك اخترع التعامل بالنقود وهذه يمكن ادخارها دون أن يتطرق الفساد اليها فابتدأ الانسان يفكر فى الادخار وابتدأ مع هذا التزاحمُ والتنافس وأصبح من اللازم أن يوجد حكم قوى نافذ الكلمة على الجميع يقضى فيما يعرض من الخصومات ! ! لهذا اتفق الناس جميعاً فى كل جماعة مع شخص اختاروه ليكون ذلك الحكَم وليحمى حريتهم وأنفسهم وأموالهم من عبث العابثين مقابل وضع قوة الأفراد تحت تصرفه فاذا ما خالف شروط العقد القائمة على مصلحة الجماعة حق للغالبية عزله

ولوك مثل هوبز وضع مقدمات فاسدة فوصل الى نتيجة فاسدة . فلا شك فى أن اختراع التعامل بالنقود لم يكن سبب النزاع والخصام . وهو مثل معاصره ومواطنه مخطئ فى فكرة ذلك العقد المزعوم ولكنه

خالفه فى مسألة هامة اذ بينما هوبز يدعو الى الحكومة المستبدة اذا بلوك يدعو الى الديموقراطية وسيادة سلطان الأمة ولكن بطريقة عرجاء . واذا قلنا أن نظرية هوبز وآراءه قد أغرت شارل الأول ملك انجلترا على الاسراف فى استعمال سلطته فلنا أن نقول أن تعاليم لوك زودت الشعب الانجليزى بالفكرة التى أنتجت انقلاب سنة ١٦٨٨ بعد المقدمات التى سطرتها انجلترا بالدماء . ومما هو جدير بالملاحظة أن ينشأ الفيلسوفان فى عصر واحد . وكأن الله جات قدرته شاء أن تكون قوى انجلترا المفكرة متوازنة بعيدة فى جملتها عن التطرف من زمن بعيد فلا هى تتهالك على الديموقراطية الجامحة ولا هى تستسلم لسلطان الفرد غير المقيد لذا كان تطورها بديعاً ومثلا طيباً للطبيعة البشرية السليمة التى يحدوها الاعتدال فى سيرها الى الأمام

يرى الفلاسفة أبعد مما يرى معاصروهم ومن أجل هذا تتعرض آراؤهم وأفكارهم لسوء التأويل والتفسير . كانت آراء لوك ديموقراطية ولكن كان من الممكن أن يساء فهمها ويتطرف أتباعه وأشياعه فى تطبيقها لو لم تكن نظرية هوبز قائمة ولها أنصارها

على أن أعظم مقررى نظرية العقد الاجتماعى الفيلسوف الفرنسى روسو . فهو يرى الانسان مخلوقاً نبيلا ولكن النظم الفاسدة أفسدت ذلك الطبع النبيل فهو من هذه الناحية يتفق مع لوك مع هذا الفارق : انه لم يعز فساد طبيعة البشر بعد سلامتها الى التعامل بالنقود ! ! واذا أردنا أن نجمل رأى روسو كما يظهر فى كتابه « العقد الاجتماعى » فيمكن القول

بأن الانسان فى نظره خلق فرداً وعاش قبل أن ينغمس فى شرور الاجتماع ناعماً حراً فلما دخل حظيرة الاجتماع ! أفسدت النظم طبيعته الوديعة وانتقصت من حريته . ودليلنا على هذا قوله « خلق الانسان حراً ولكنه يرسف أينما سار فى القيود والأغلال . وبينما يظن المرء نفسه سيد الناس اذا به فى الواقع أكثر اتصافاً بالعبودية منهم . . . . وأنا لا ندرى كيف تم ذلك التغيير ولكن يخيل الينا أنا نستطيع تبريره »

ومن الغريب أن روسو ينحى أحياناً على حياة الاجتماع باللائمة ويتوق الى الرجوع الى ما أسماه الحالة الطبيعية ويمدح أحياناً أخرى ذلك النظام الاجتماعى وينعت حالة الانسان الأولى بالوحشية فكيف نعلل ذلك التناقض أو التذبذب بين هذه الفكرة وتلك ؟ كان روسو من العبقريين النادرين ذوى الادراك الواسع والملاحظة الدقيقة وهذه صفات لا يمكن معها أن يفوته فهم طبيعة الانسان الاجتماعية . لكن نظرية العقد الاجتماعى تملكته فكانت كلما هدته عبقريته الى فكرة صحيحة عن طبيعة العلاقات الاجتماعية اجتذبته نظرية العقد اليها وهكذا كان يتذبذب بين فكرة وأخرى . انظر كيف يقول « وقد أحدث انتقال الانسان من حالة الفطرة والبداوة الى حظيرة المدنية تأثيراً عظيما فيه فاستحال مجرد الالهام شعوراً حياً بالعدل واصطبغت آراؤه وأعماله بالصبغة الخلقية التى لم تكن موجودة من قبل فاستمع لصوت الواجب والحق وكان من قبل مسيراً برغباته وشهواته الحيوانية الصرفة واتسعت دائرة أفكاره فأصبح يحتكم الى عقله وكان من قبل لا يرى الا نفسه ولا يثنى عن ميوله

الوحشية الا مرغماً . نعم حرم الكثير من مزاياه الأولى ولكنه استعاض فى الواقع خيراً منها فنمت ملكاته وارتقت وامتدت فخرجت من حيز الذات الضيق الى سهل الاجتماع الفسيح. ورقت مشاعره وتهذبت وسمت روحه الى منزلة كانت خليقة أن تجعله يسبح بحمد الظروف السعيدة التى أخرجته من تلك الحال الحيوانية الموحشة الى نور الانسانية لو لم تشوه مفاسد المدنية تلك النعم وتهبط بتلك المزايا فتجعل تلك الحال الجديدة أحط درجة من حال البداوة التى خرج منها »

« أجل خسر الانسان حريته الطبيعية بدخوله طرفا فى العقد الاجتماعى . واذا ذكرنا الحرية البدوية فانما نعنى طموحه غير المحدود الى الحصول على كل ما يسترعى نظره ما دام ذلك فى مقدوره لكنه استعاض منها حريته المدنية وأمنه على ما تملك يداه . ومن الضرورى لعدم الوقوع فى الخطأ أن نميز بين الحرية الطبيعية التى لا يحدها سوى قوى الفرد وبين الحرية المدنية التى تحدها ارادة المجموع وان نميز بين تلك الملكية التى لاسند لها غير الحيازة وبين الملكية بمعناها الحاضر القائمة على سند صحيح يرتكز على القانون

« هذا كسب عظيم من غير شك وتعظم قيمته اذا أضفنا الى ما تقدم ما اكتسب الانسان من الحرية الأدبية فهى التى صيرته سيد نفسه وكان من قبل عبداً لشهواته . أما الخضوع للقانون الذى نضعه بأنفسنا لأنفسنا فليس استسلام الرقيق ولكنه خضوع لحارس الحرية وحاميها »

هذه هى فكرة روسو عن الحالتين البدوية والاجتماعية . واذا

جردناها عن الصيغ والقيود التى اقتضتها فكرة العقد وخلصناها من بعض أفكار أملاها حقده على نظام البيئة التى عاش فيها ونقينا كتاب العقد مما كان يجرفه تيار فصاحة الكاتب العظيم من المبادئ غير المنتقاة فيلقيه فى سلسلة أفكاره الاجتماعية البديعة وآرائه العريقة فى الديموقراطية بدت لنا فكرته صائبة متمشية مع أفكار أحدث وأعظم الكتاب السياسيين المعاصرين . ونحن نوصى من يقرأ كتاب العقد — وهو جدير بأن يقرأه كل من يستطيع — ألا يعتبر التفاصيل عقيدة للكاتب ومذهباً والا تعرض لخطر اطراح لباب الفكرة كما فعل الكثيرون فقد أغرق بحر فصاحة روسو زبدة أفكاره ولم يهتد اليها الا القليل ولذلك عزى اليه التطرف والخيال

والآن وقد أشرنا الى كيفية ايراد كل من الكتاب الثلاثة هوبز ولوك وروسو لنظرية العقد فلنحاول المقارنة بين آرائهم . أدرك هوبز ولوك على السواء انه لا بد من ارادة عليا تعبر عن الوحدة السياسية . لكن هوبز ذهب الى أنه لما كان من الضرورى أن تكون تلك الارادة فعالة ذات سلطان غير مقيد فلا بد أن تكون فى جهة معينة ولا يجوز أن يكون للجماعة عليها شروط ولا يصح أن يوكل لجهة أخرى أى سلطان عليها . فصاحب السلطان لا بد أن يكون فرداً حسياً أو جملة أفراد على رأى هوبز . وجلى أنه مصيب فى أن تكون تلك الارادة العليا فعالة ولكنه مخطئ فى أنه لم يرجعها الى الجماعة فعلا وبعبارة أخرى ان الارادة العليا عن هوبز تعسفية وليست عامة ولا تصلح أساساً يقوم

عليها النظام النيابى الديموقراطى

ولوك يصر على أن تكون الارادة عامة يصح أن يتولى فرد أو أفراد التعبير عنها بشروط تضعها الجماعة فاذا ماخولفت تلك الشروط حق للجماعة سحب تلك السلطة منه . لكن كيف تكون الارادة فعالة ؟ ليس من سبيل غير الثورة اذا ماخولفت الجماعة والنظام الذى لا يقوم الا على الثورة عند أى أزمة لا يصح أن يكون نظاماً اجتماعياً يوصلنا للحياة الطيبة

أما روسو فقد توصل الى تعبير ربما كان هو بعينه ما يريد أن يصل اليه سابقاه ولكن خانهما المنطق . ذلك أن روسو آمن بالارادة العامة ووضعها فى الامة بقوله « أن كلامنا يريد الحياة الطيبة ويصرفه عنها العجز أوعدم ادراكها حق الادراك أو هوى فى النفس أو غير ذلك . لكن هذا لا يعنى أنه يرفض قبولها اذا ما اهتدى اليها . اذن هناك غرض مشترك يسعى اليه الجميع ويريده الجميع وهو الحياة الانسانية الطيبة فاذا ما اتجهت الارادة العليا اليه فانما تنفذ رغبة الجميع حتى حينما تمنع بالقوة بعض الافراد من الحصول على رغبات عارضة جامحة » . من هنا نرى أن روسو قد أوضح الارادة العامة الفعالة من غير أن يقرر استبداد فرد بالجماعة ومن غير أن يدعو للثورة . ونحن مع « برنار بوزانكيه » نأخذ بهذه الفكرة ونقرر أن الالتزامات السياسية قائمة على فكرة أن الفرد يريد الحياة الطيبة وحالة الاجتماع تحور وتعدل الرغبات المؤقتة العارضة وتصيرها بالتحول والامتزاج ارادة عامة . وطرق التعديل والتحوير وان كانت بالقوة لها مبرر وهذا المبرر يرتكز على ارادة الفرد ذاته أن يحيا

حياة انسانية طيبة تلك الحياة التى يريدها ولكنه قد لا يدركها وقد لا يستطيع بقواه المحدودة تكييفها حق التكييف

تلك هى فكرة روسو تبدو ظاهرة اذا جردنا كتاباته عن الصيغ التى اقتضاها العقد المزعوم . ولكننا نأخذ عليه أولا أن لا سند على هذا العقد . وهو حتى مع اعتبار تفسير كانت «الفيلسوف» الألمانى له «وهو أن روسو لم يقصد منه التعاقد الفعلى ولكنه يشبّه قيام العلاقات الاجتماعية بعلاقات التعاقد بين الأفراد » نقول حتى مع هذا الاعتبار لا نرى نظرية العقد تبرر قيام الالتزامات السياسية من غير التجاء الى فروض سخيفة . ونأخذ عليه ثانياً كرهه للتمثيل الشعبى وتحليقه فى الخيال ليحقق ما يشبه نظام دول المدن المعروفة فى نظام الحكم الاغريقى أو جمهورية جنوا مسقط رأسه

اذن أخفق الفلاسفة الثلاثة فى تعليل وتبرير خضوع الفرد للجماعة. وأساس خطئهم التشبث بفكرة العقد وعدم ادراكهم أن الانسان اجتماعى بطبعه لا مخلوق مجرد عن غريزة الاجتماع كان يتمتع بقسط لا حد له من الحرية فقده لما دخل حظيرة المجتمع . وقد رأينا نحن أن الانسان اجتماعى بطبعه وأن حريته تنمو لا تنقص بتطور النظام الاجتماعى وأن القيود التى تضعها الجماعة فى صورة القوانين بمعناها الذى نراه نحن ليست إلا حارساً لحرية الأفراد وعاملا لا بد منه للحياة الاجتماعية فهى خير لا شر

ننتقل الآن الى كاتب آخر يفكر من ناحية أخرى ويضع نتائجه على مقدمات من نوع آخر ونعنى به بنتام المشترع الانجليزى

والديموقراطى العظيم . ويحسن قبل أن نوجز مذهبه أن نأتى على حال بلده فى العصر الذى كان فيه بنتام من قادة الاصلاح عن طريق القانون

ظهر بنتام فى عصر بدأت انجلترا تتنسم فيه الراحة بعد خروجها من حروب نابليون منتصرة وان كانت منهوكة القوى . كان نصيراً للديموقراطية وكان رجال الاعمال بعيدين بحكم النظام الانجليزى وقتئذ عن مجالس النيابة والتشريع فانتهزوا هياج الخواطر من كساد التجارة والصناعة الناتج عن ظروف أوروبا العامة وطالبوا بالاصلاح الدستورى فكان بنتام خير من يدعو اليه ويعمل على تحقيقه . لقد كان أرباب الصناعة والتجارة بانجلترا حينذاك قوة ولكنهم كانوا بحكم النظام بعيدين عن السياسة وقتئذ فاستخدم بنتام هذه القوة ، وبها وبما أوتى من فكر صحيح ونظر سليم استطاع أن يدخل كثيراً من الاصلاح فى الحياة السياسية العملية من غير هدم ولا اضطراب ، وكان بنتام من تلك الشخصيات النادرة التى جمعت الى حب الاصلاح بغض الهدم والمقدرة على وصف العلاج اللطيف بعد تشخيص الداء تشخيصاً ظاهراً . كان ممن أوتى القدرة على اكتشاف العيوب واصلاحها مع المحافظة على روح الجماعة العام وتقاليدها خلافاً لروسو . كتب فى اصلاح القانون والنظام النيابى خاصة وكان نجاحه مدهشاً . لكنه على ما نرى لم يوفق الى تعليل خضوع الفرد للجماعة تعليلا يتفق مع روحه الديموقراطية السامية

يرى بنتام أن الغرض من قيام الحكومة ينبغى أن يكون توفير أكبر قسط من السعادة لأعظم عدد من الناس وكان يرى أن السعادة

فى تغلب احساس اللذة على احساس الألم وأن اللذة نهاية الخير كما أن الالم نهاية الشر . ولما كان كل قيد يسبب ألما كان القانون مصدر الحدود والقيود شراً ولكنه شر لا بد منه وكانت الحكومة ذاتها مجرد اختيار لأخف الشرور . على هذا الاساس بنى ذلك الفيلسوف العظيم كل أبحاثه وكان فى كل مناسبة لا يرى غير القانون ولا يعترف بحق ما لم يكن مصدره القانون الذى ليس إلا مجرد أمر من ذى السلطان . أما حقوق الانسان الطبيعية فلا يؤمن بها ولا يعترف بوجودها

لكننا اذا جاريناه واتخذنا اللذة والألم مقياسا للسعادة واعتبرنا أن الغرض من قيام الجماعات السياسية انما هو توفير أعظم قسط من السعادة لاكبر عدد من الناس فانا لا نوافقه على النتيجة التى توصل اليها بوضع تلك المقدمات . ان اللذة وليدة القدرة على تحقيق الرغبات كما أن الالم وليد العجز عن ادراكها . ومما لا شك فيه أن الفرد أقوى فى ظل القانون منه مجرداً عن حمايته ورعايته وعنايته . فاذا تقرر هذا — وهو ما لا سبيل الى انكاره — كان القانون وهو مصدر زيادة قوى الفرد مصدراً للذة فى الجملة لا مانعاً لها ولا شراً لا بد منه كما قال عنه بنتام بل وسيلة لابد منها للحياة الاجتماعية ولاغنى عنها ليستمتع الانسان بهذه الحياة

على أن الالم واللذة والسعادة احساسات نسبية لا يمكن تعيينها وتحديدها بصفة عامة . أما القانون فلا يمكن أن يكون بذاته مصدراً لحق الانسان لانه يمكن أن تتغير روحه بتأثير الحزبية أو الطائفة الغالبة فى الجماعة . ومن الغريب كما لاحظ هربرت سبنسر أن يتصور انسان

وليس له حقوق طبيعية يخلق هيئة تضع له قانونا يمنحه الحقوق التى يستند اليها نظامنا الاجتماعى

لقد اضطر بنتام وهو نصير الديموقراطية الحديثة وأعظم مؤسسيها فى انجلترا الى القول بأن القانون مجرد أمر وهو شر لابد منه . وقد نشأ هذا عن افتراضه أن الانسان خلق ابتداء وتمتع فى حالة البداوة بكامل الحرية فقيده القانون ولما كانت القيود شرا كان القانون ذاته شرا . زعم أنه كان للانسان قبل أن يدخل حظيرة المجتمع نوع من الحرية يستعمله فى الخير والشر على حد سواء فطرأ عليه النظام السياسى وهو فى صالحه من غير شك فانتقص من حريته بوضع كثير من القيود عليها . ولكنا أثبتنا أن الانسان اجتماعى بطبعه خلقت معه الروح الاجتماعية وأنه أقدر فى ظل القانون وأقوى وأن الحرية تنمو وتعظم بسيادة القانون وسلطانه

يتلخص مذهب بنتام «فى أن الحكومة والقانون يستمدان وجودهما ودوامهما من نفعهما العام وأن اطاعتهما واجبة على أساس هذا النفع وأنه فى الاحوال الاستثنائية والازمات الحادة لا مبرر لمقاومتهما وعصيانهما الا على أساس هذا النفع وأن الغرض من قيام الحكومات وسن القوانين انما هو توفير أعظم نصيب من السعادة لأكبر عدد من الناس فى كل وحدة سياسية ومقياس هذه السعادة أربعة أمور : وفرة القوت والرخاء والمساواة ، والامن وهو أكبرها شأناً وأعظمها أهمية »

يقول بنتام ان نفع واسعاد غالبية الشعب هما الغرض من قيام الحكومة والمبرر لدوامها وهذا صحيح . لكنا لا ندرى هل أدخل فى

حسابه أن حياة الشعوب ليست محدودة كحياة الافراد ولكنها تكاد تكون أبدية كما لا ندرى ان كان أدرك أن اللذة والنفع قد يتعارضان . غير أنا نعلم علم اليقين أن أعمار الشعوب طويلة جداً وأن الحكمة تقضى بادخال الاجيال القادمة فى حسابنا وأن توفير أعظم نصيب من السعادة اليوم لاكبر عدد من الناس والحرص على هذا دون حساب الاعتبارات الاخرى قد يسبب أكبر نكبة لأكبر عدد من الناس فى مستقبل جماعة سياسية معينة وأن الحرمان المؤقت والشقاء المؤقت قد يكون من ورائهما الرخاء والهناء فى المستقبل القريب أو البعيد . روى أن ديمو ستكليس السياسى اليونانى الشهير اقترح بناء أسطول من بعض أبواب ايرادات دولته وكان معارضوه يرون استخدام المال فى تخفيف آلام عدد غير قليل من مواطنيهم لكن من حسن الحظ أو قل بعد النظر وفق المجلس الى الاقتناع برأى السياسى العظيم فأنشئ الاسطول . ويقول المؤرخون أن ذلك الاسطول الذى استلزم بناؤه بعض الحرمان والالم نجى اليونان فيما بعد بل نجى أوروبا كلها من شر غزوة فارسية لو وفقت لكانت المدنية على غير ما نراها اليوم . والامم الغيورة على كرامتها وكيانها اليوم ترى الفخر كل الفخر والنفع كل النفع فى صد هجمات العدو والمغير ودفع اعتدائه بأى ثمن حتى ولو كان هذا الثمن تضحية أعظم نصيب من سعادة أكبر عدد منها . وهذه انجلترا أيام الحرب العالمية ماذا عانت ؟ لقد كادت تعد لقمات من ليسوا فى صفوف القتال من أبنائها لتزود المحاربين بأتم عدة وأوفى زاد ومثلها فرنسا وأعظم منها المانيا . ضحى الجميع بسعادة وهناء أكبر عدد من الابناء مؤقتاً لانقاذ

مستقبل البلاد . واذا أحللنا هذه الملاحظات محلها بدا لنا أن الأسس التى بنى عليها بنتام بحثه غير ثابتة وان كانت تفاصيله فى كثير من المواطن معتبرة للآن من مفاخر الفكر البشرى ، وانا اذا اتخذنا هذا الاساس دعامة نقيم عليها بحثنا فى تبرير قيام الالتزامات السياسية لا يمكن أن نخطو كثيراً . وكيف يمكن أن يخطو بنتام بعيداً فى هذا السبيل وقد ينادى صراحة بأن القانون شر لا بد منه وأن الحكومة ذاتها اختيار لأخف الشرور ؟ خرجنا من بحثنا هذا اذن على أن بنتام أيضاً لم يوفق الى تبرير خضوع الفرد للجماعة دون تضحية الحرية وأن فكرة السعادة والنفع العام لم تمحص التمحيص الكافى . ولو اهتدى الكاتب العظيم الى أن الروح الاجتماعية اقترنت بوجود الانسان وأن الاجتماع مصدر القوة واللذة لسلك فى ايراد بحثه طريقاً آخر

واذا لم يكن بنتام المشترع الانجليزى العظيم قد نجح فى تبرير خضوع الفرد للجماعة فهل نجح تلميذه جون استيورت مل ؟ استند مل كما استند أستاذه الى فكرة النفع فقد كان من النفعيين لكنه رجع هذا النفع العام الى الانسانية الخالدة فأدخل فى حسابه بالضرورة الاجيال القادمة والجماعة الحاضرة سواء بسواء وبادخال هذا التعديل على مذهب أمامه أضاف الى نظرية النفع عاملا مهما . يستند مِلْ كذلك فى ابحاثه كما يظهر من رسالته البديعة فى الحرية على التفرقة بين ما هو متعلق بالفرد وبين ما هو متعلق بالجماعة وهذه التفرقة هى كل ما نأخذه عليه . لقد اعترف هو بأن كل ما يمس الفرد يمس الجماعة حتما فكفانا باعترافه هذا

مؤونة تفنيد فكرة هذا التحديد . ويكفى أن نقول هنا أن هذا الأساس الذى بنى عليه مل رسالته فى الحرية عَرَّضَهُ لمناقضة أهم مبادئه فى مواطن كثيرة . فقد استجاز مثلا وهو من أعظم أنصار الانفرادية قهر الفرد على تنفيذ ما يسميه علماء القانون بالالتزامات الطبيعية وهى كما نعلم لا تستند الا الى واجب أدبى بحت ! ! أليس هذا قولا صريحاً بوجوب تعليم الناس الأخلاق باشراف القانون عليها مباشرة ؟ لكن هذا هو ما انساق اليه مل بالاسترسال فى فكرة التحديد حتى لقد قرر أن السارق والذى يمتنع عن انقاذ غريق كان فى مقدوره أن ينقذه يجب أن ينالا الجزاء بيد القانون على حد سواء . أفليس هذا القول صريحاً فى أنه يجب أن يتدخل القانون فى تعليم الفرد الشجاعة والمروءة وبالاختصار تعليمه الأخلاق ؟ فاذا علمنا أن مل نفسه يحارب فكرة تدخل القانون فى تعليم الأخلاق مباشرة علمنا الى أى حد سيق الكاتب العظيم لمناقضة نفسه . لقد خلط بين ما هو من اختصاص الأخلاق وما هو من اختصاص القانون وكان هذا الخلط نتيجة اصراره على تحديد ما يمس الفرد وما يمس الجماعة كأنهما شيئان غير ممتزجين أو على الأقل مشتبكين

قال الكاتب متأثراً بمذهبه : « قد تبدو فكرة عدم الحاجة الى تقييد سلطة الناس على أنفسهم من الأمور البدهية . لكن ان جاز التسليم بهذا القول أيام لم تكن الحكومات الديموقراطية سوى مجرد أمل نحلم بتحققه يوماً من الأيام أو شيئاً قرأنا عن حدوثه فى الزمن الماضى البعيد . . . . فلا يجوز التسليم به اليوم وقد أدركنا أن حكم النفس (الحكم الذاتى

Self government) وسلطان الناس على أنفسهم عبارات لا تعبر عن الواقع تعبيراً دقيقاً . ففريق الناس الذى يقبض على أزمة الحكم ليس نفس المحكومين . وما يسمى بالحكومة الذاتية ليس حكم كل فرد نفسه ولكنه خضوع كل فرد لجميع من عداه من أفراد الجماعة. وما يسمى بارادة الشعب لا يعنى فى الحقيقة والواقع سوى ارادة أكبر عدد منه أو الغالبية أو بتعبير أدق تلك الفئة التى نجحت فى حمل الناس على اعتبارها أغلبية . فنحن نرى امكان استبداد جزء من الشعب بالجزء الآخر وعلى هذا فاتخاذ الحيطة لمنع وقوع هذا الاستبداد لازم لزومه فى منع سوء استعمال أى سلطة أخرى »

هذا الكلام صحيح من وجوه ، ومخاوف « مل » لها مبرر لحد ما ولكن المبالغة فى اثارة المخاوف والحذر من النظام النيابى وليدة فكرة التفرقة بين الفرد والجماعة واهمال فكرة أن هناك مصلحة مشتركة يريدها الجميع لا الفرد ولا الجماعة منفصلين

راعت جون استيورت مل تلك الصورة فوجه قواه وجهوده ومنطقه لاستنباط المبادئ ووضع القواعد لوقاية الفرد من استبداد الجماعة وسلطانها فدافع عن الانفرادية ذلك الدفاع القوى الذى خصص له أكثر من سدس رسالته فى الحرية . لكن هذه الحماسة وهذا الدفاع لم ينسياه أن الجماعات مسيرة فى الواقع بالتزامات وأن القانون لا بد منه فأخذ فى تبرير قيوده وبيان مداها ولم يسعه الا التسليم بأنه « كلما كان هناك ضرر أو خطر معين يهدد الفرد أو الجماعة خرجت المسألة من نطاق الحرية

وأصبحت ضمن دائرة الأخلاق أو داخل منطقة القانون » وهذا قول نقره عليه من غير شك لأنه رد قوى على نظرية تحديد المناطق — مناطق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة — التى يأخذ بها ويدافع عنها. ويلوح لنا أن مل وضع نصب عينيه (قبل أن يكتب) فكرة واجتهد فى تقريرها. لكن بعد نظره ودقة ملاحظاته وسلامة منطقه واخلاصه للحق كانت تضطره من حين لآخر الى الخروج عما وضعه لنفسه مقدماً لارضاء منطقه وادراكه

يقرر فى جملته القصيرة أن كل ماينتج عنه ضرر للغير يجب أن تقيده النصوص القانونية العامة وكل مايحتمل أن ينجم عنه هذا الضرر يترك لسلطان الأخلاق وما تبقى بعد ذلك يكون للذاتية أو الانفرادية Individuality لكن أى شىء يبقى للانفرادية ؟ لا شىء. اذن فكرة تعيين المناطق لا تثبت أمام الواقع واذا ثبتت فلا يمكن أن تعنى الا أن القانون أو ارادة الجماعة المملاة على الفرد لا يمكن أن يكون الا مجرد تحكم واذلال ووسيلة لقتل الشخصية. لكنا نقرران اعتبار الفرد والجماعة عنصرين متنافرين ذوى مصالح متضاربة يناقض البداهة التى تقرر حالة الاجتماع

لا يدعو (مل) الى الفوضى ولا يقلل من شأن القانون ولكن الرعب يكاد يخلع قلبه اذا ماتخيل ذلك الشبح المفزع شبح استبداد الجماعة بالفرد فوضع شقةً حراماً وأنذر بضياع النبوغ والرقى اذا ما اقتحمتها الجماعة سواء عن طريق القانون أو عن طريق الرأى العام. لكن أليس ذلك

الحيز المحدود الذى يحاول وضع الفرد فيه أدعى للقصور والجمود من امتزاجه بالروح العامة واختلاطها به واتساع مداركه وأفكاره بتعديلها وتحويرها تحت تأثير النقد سواء كان عن طريق الرأى العام أو عن طريق القانون ؟

ان مبدأ تدخل القانون لحماية الغير ولمجرد هذه الحماية له من غير شك قيمته . لكن اصرار « مل » على تحديد التخوم بين النفس والغير وجعل هـذا التحديد لا نوع التدخل وطبيعته وأثره المرشد والهادى قد جره الى مناقضة مذاهبه أشد مناقضة

أنظر مثـلا كيف يبرر نصير الحرية والانفرادية تدخل القانون فى تحريم الزواج على من لا تظهر فيهم القدرة على القيام بما تتطلبه الأسرة من الحاجات لاحتمال وقوع الضرر على الأطفال من طريق فقرهم أو على غيرهم من طريق ازدياد عدد السكان مع عدم وجود مورد ثابت للرزق !! جون استيورت مل نصير الحرية والانفرادية ومن كتاب الاقتصاد السياسى ينساق بفكرة غير ناضجة الى الدعوة الى تدخل القانون هنـا لاحتمالات واهية ! لست أشك فى أنه من اللازم أن يحرم الزواج أحياناً ولـكن لا على هـذا الأساس . ان وجه الغرابة ليس فى أنه يستحيل أن يدرك المشرع قوى الفرد الـكامنـة الممكن أن تواجه ما قد يعرض من مسئوولیات الحيـاة الزوجية القادمة فتعالجها بكفاءة وحماسة لم يكن من السهل تقديرهما مقدماً ولا فى أن العطف الأبوى والزوجى وواجبـات الأسرة من أقوى الدوافع على الـكد والسعى فقط بل فى أن مبـدأ مل الغالب ضد كل تدخل من هذه الناحية

الحق أن ليس الذات أو الغير غرضاً قائماً بذاته ولكن الحياة الطيبة هى الغرض الذى ينشده الجميع . فاذا تدخل القانون فانما يتدخل للصالح العام وهو تحقيق هذه الحياة الطيبة . ولما كان كل فرد لازماً للجماعة فلا تفهم قط كيف تكون هناك شؤون فردية لاتهم الجماعة

ان كل ما يتعلق بسلامة الفرد العقلية والخلقية والبدنية يجب أن ينال شطراً من عناية القانون فاذا تعارضت الحرية الفردية مع الصالح العام فلا بأس من تضحيتها . وعندنا أن الحد الوحيد لتدخل القانون هو أن لا تمس المسئولية الشخصية بحمل الأفراد على الاكتاف اذا أمكن أن يثبتوا على أقدامهم لأن هذا حقيقة يقبر النبوغ ويميت القوى المفكرة المبتكرة

حدث بمصر أن ظهر لغم بالسواحل بالقرب من جهة تدعى المعدية ولعدم اتخاذ الاحتياط اللازم انفجر فذهب ضحية انفجاره عدد من الصيادين. لقد علم رجال الحكومة بظهور اللغم ولكنهم لم يقهروا الناس على عدم الدنو منه بل تركوا لهم كامل الحرية فهلك من اقترب . هذا الحادث المؤلم يوضح مسألة الرغبة الحقة والرغبة العارضة الطائشة أتم ايضاح فأما الرغبة الحقة فارادة الصيادين المساكين أن يعيشوا عيشة بعيدة عن كل خطر لا موجب له وأما الرغبة العارضة فمعرفة ماهية ذلك اللغم. فاذا كانت الجماعة فى شخص العمدة أو رجال السواحل منعت المساكين من أن يقتربوا من اللغم الخطر كان عملها ذلك متعارضاً مع الرغبة المؤقتة أو الظاهرة ولكنه فى الوقت ذاته معبراً عن الارادة الحقة ارادة السلامة

أما اذا أردنا أن نطبق نظرية « مل » وفرضنا أن ليس للضحايا أى قريب أو ولد أو زوجة فانا لا نجد على السلطات الحاكمة أى لوم لأنها انما تطبق فكرة ترك الفرد يفعل ما يشاء ما دام لا يمس عمله الغير حتى لا تقيد حريته . وهنا تظهر قيمة الفكرة فان رغبة الفرد الحقة ذاتها خولفت بعدم التدخل واذا كانت الحرية هى مكنة تحقيق الرغبة ظهر جلياً أن عدم التدخل . يهدد الحرية فى مواطن كثيرة . ان الصالح العام لا مصلحة الغير ولا مصلحة الذات باعتباره ذاتا أو غيراً هى التى تدفعنا للعمل وهى دون غيرها التى تملى القيود . فنظرية مل فى تفسير الالتزامات السياسية نظرية باطلة كذلك

استعرضنا فى هذا البحث آراء أعظم فلاسفة الغرب فى القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ورأيناها تصل من طرق مختلفة الى نتيجة واحدة وهى أنه كان للفرد غير مجتمع نوع من الحرية أفقده القانون و نظام الاجتماع الكثير منه وكان من الطبيعى وهم متشبعون بهذه الفكرة أن يعتبروا كل قيد اعتداء على تلك الحرية وأن يعجزوا عن تعليل قيام الالتزامات السياسية تعليلا لا يتهم القانون والحكومة بأنهما شر لا بد منه أو بأنهما انتقاص للحرية

ونحن نعتقد مع « برنار بوزانكيه » أن تبرير الالتزامات السياسية تبريراً لا يتهم نظام الحكم ولا يعتبر القانون والحكومة من عوامل انتقاص الحرية لا بد أن يرتكز على فكرة اتحاد ارادة الفرد بارادة الجماعة التى يعيش فيها لأن وجهة الجميع الحياة الانسانية الطيبة ولن تكون الحياة

طيبة الا اذا توفر الأمن وسهلت أسباب العيش الشريف

واذا كان الأمن والرخاء والسلامة أغراضنا جميعاً وينبغى أن تتوجه لتحقيقها قوى الجماعة وجهودها كان كل ما يوصل الى تحقيقها غير مخالف لارادة أى فرد تلك الارادة الحقة . فاذا حاد بنا عنها قصر نظر أو قلة ادراك أو مصلحة شخصية عارضة مؤقتة كاذبة خادعة وحولتنا الجماعة عنها الى الرغبة الحقة ولو قهراً لم يكن ذلك القهر اعتداء على الحرية أو انتقاصا لها لأنا اذا أطعنا القانون فانما نطيع أنفسنا ولأن هذا القانون هو الوسيلة لتحقيق أغراضنا الصادقة . واذا أخذنا بالفكرة التى حاولنا تقريرها بالكلمة التمهيدية اتضح لنا عدم ضرورة الالتجاء الى نظريات العقد الاجتماعى والسعادة وتحديد ما يتعلق بالجماعة وما هو من شأن الفرد خاصة والأبوة والأمومة ومجرد القوة والحق الالهى المخول للملوك فى حكومة الشعوب الى غير ما هنالك من النظريات العديدة فى تبرير خضوع الفرد للجماعة على وجه العموم

قد تكون القوة أو الغلبة أول مظهر من مظاهر السلطان ولكن من الخطأ اعتبار الظاهرة أصلا واهمال التطورات التى ساقت اليها نفس الطبيعة البشرية . وليس من يتمسك بالظاهر وينكر التطور الا قائل ان الانسان ليس هذا المخلوق الراقى ولكنه ذلك البدوى الساذج البسيط غير المصقول . لكن الانسان الراقى اليوم حقيقة لاشك فيها وقد صار اليها بالتطور فهذا التطور لاشك فيه ودليله الذى لا ينقض وجود هذا الانسان سيد شهواته وسيد الماء والهواء ومسخر قوى الطبيعة لمنفعته ورفاهيته .

والقانون والحكومة هما أهم مظاهر هذا التطور وليسا من عوامل انتقاص الحرية . فما القانون كما ينبغى أن يكون الا الارادة العامة العليا للجماعة وليست طاعته الا طاعة للنفس

ومن الحكمة بل من اللازم ألا يتدخل القانون لأبعد من ازالة العراقيل التى تعترض سبيل النمو الذاتى فاذا فعل أكثر من ذلك فقد يفوت الغرض منه ويكون على الانسانية حربا واذا أغفل المشرع اعتبار هذه الحقيقة لدى وضع القوانين فلن يكون الا هادماً لأن كل ما يهدم الفرد يهدم معه الجماعة التى قوامها الفرد فى ظل القانون والنظام

ومن المهم أن نذكر أن للرأى العام أثرا فى تكييف الفرد يكاد يفوق أثر القانون العام وأنه على قدر نمو الشخصيات المستقلة العامة فى الجماعة تكون قوة الجماعة وأثرها فى الوجود فاذا اضمحلت الشخصيات المستقلة اضمحل معها استعداد الجماعة للرقى فتضعف وتتدهور بتدهور القوة المنشئة المبتكرة. ولا تنشأ الشخصيات المستقلة الا فى جو من الحرية لأن غذاءها التفكير والبحث والعمل المستقل. وخير وسيلة لنمو الشخصيات المستقلة والاعتماد على النفس ترك المجال الكافى لتربية الملكات الفردية ونموها بعد تمهيد الطريق لذلك بازاحة العراقيل من سبيله وأعظم العقبات فى سبيل النمو والنهوض سلطان العادة . فاعداد النفوس لتكسير قيود العادة كلما كان ذلك لازماً يساعد المصلحين كثيراً لأن العادة قوة رجعية تعوق تقدم الجماعات وتعرقل حركات الاصلاح وتعمل على بقاء كل حالة توطدت أركانها وأصبحت مألوفة وان ظهرت ضرورة العدول عنها لغيرها

قال الاستاذ جنكس أحد الكتاب الأمريكيين فى سلطان العادة بعد أن رده الى غريزة أسماها القصور الذاتى العقلى والخلقى Mental & moralinertia

« الجمود أو القصور الذاتى العقلى والخلقى هو كراهة المرء التحول من قديم ألفه الى جديد لم يتعوده . قليل من الناس يدرك عظيم خضوعنا لسلطان العادة وعجزنا عن الابتكار وأقل منهم من يعلم ماتستهدف له الانسانية من الضرر تارة وما تجنيه من الخير تارة اخرى من وراء تلك الصفة أو بالحرى الغريزة البشرية ومع هذا فلا يكلفنا إقامة الدليل على ما لسلطان العادة من القوة والأثر الا مجرد القاء نظرة بسيطة على سلوكنا وتصرفاتنا فى حياتنا اليومية

« يكاد أفراد كل طبقة رجالا ونساء لا يحيدون قيد شعرة عن حكم العادة سواء كان ذلك فى انتقاء شكل الملبس أو نوع الطعام أو طريقة إعداده أو كان فى اختيار ضروب اللهو والتسلية . وليس ذلك لأنهم فكروا فى أفضلية هذا على ذاك بل لأن غيرهم من الوجهاء أو المتأنقين أو الأغنياء أو من كانت لهم شهرة خاصة اتبعوه ولأن الجرى على مثال الغير أسهل من التفكير والابتكار . نعمل الشىء لأن الغير يعمله أو لأنه يظهر لنا كأنه يعمله فنحاكيه ثم نتعوده ونجرى فى تيار العادة من غير أن نفكر حتى فى الاتجاه الذى نسلكه . ولهذا الجمود (أو القصور الذاتى) الذى يقف بنا عند حد الاتباع ويقعد بنا عن الابتكار أعمق أثر فى حياتنا الاجتماعية بكافة مظاهرها ونواحيها . ينخرط الشخص فى سلك حزب

سياسى معين ولمجرد هذا يبقى دائما ديموقراطياً أو جمهورياً مثلاً ولو تغيرت مبادىء الحزب أو اتخذت السياسة العامة مجرى غير الذى كانت تسير فيه بتأثير الحوادث والتطور . وليست المبادئ التى توحى للناخبين دائما بانتخاب زيد أو عمرو ولكن الميل الى احتذاء مثال الغير هو الذى يدفعهم الى التصويت لهذا أو ذاك لأن الاتباع أسهل من التفكير المستقل

« وليس أثر سلطان العادة ظاهراً فى حياتنا اليومية والسياسية فقط ولكنه يتناول التربية والدين كذلك فأنت ترى أن طرق تربية أبنائنا تكاد تكون واحدة وتبقى كذلك حتى ينتهج نابه مفكر أو حتى جرىء متهور سبيلا جديداً فيتبعه آلاف الناس من غير بحث ولا نظر وهكذا تتغير الطرق والاساليب باتباع الغالبية خطى الأقلية المفكرة أو الجريئة كذلك يتبع الناس تقاليد الكنيسة التى ألفوها منذ نعومة أظفارهم بلا نظر فيما قد يكون بين نظم الكنائس المختلفة من الفوارق فى الشكل أو فى الجوهر والمبدأ بل يؤدون طقوساً دينية لأنهم درجوا على ذلك وتعودوه من غير أن يفكروا تفكيراً جدياً فى مقدار تأثيره على النفوس والمشاعر . واذا نظرت الى الذين يصيبون نجاحاً فى هذه الحياة سواء كانوا من رجال الأعمال أو التربية أو السياسة وجدتهم من أولئك الذين أوتوا القدرة على تكسير قيود العادة والتخلص من أغلالها بنفض الجمود عن أنفسهم .

«ولا يسعنا ترك هذا البحث قبل أن نشير الى ما لتلك الصفة من المزايا : انها من أهم عوامل تماسك بناء العالم الاجتماعى والذى يجعلها كذلك هو

صفتها الرجعية أيضاً . فخضوع الجماهير الغفيرة من الأفراد لحكم العادة أو بتعبير آخر مافيهم من صفة القصور الذاتى هو الذى وحّدهم تحت لواء العشيرة أولا ثم كوّن منهم أخيراً هذه الجماعات السياسية العصرية وهو الذى يساعد على ضم صفوفهم للعمل المتحد فى سبيل المصلحة المشتركة وهو الذى ساق الى تطور الجماعات من حالة عدم القرار الشبيهة بالفوضى الى حالة الخضوع للنظام والحكم الرشيد »

هذا ملخص رأى الكاتب الاميركى المحقق فى مدى سلطان العادة ونحن اذا ضربنا صفحاً عما ورد به من الخلط بين المحاكاة أو التقليد أو الاعتياد نجد أنه أصدق تعبير عما نستشعره جميعاً . فجمهور الناس يحس بميل قوى لاستبقاء القديم على قدمه وينفر كلما دعى الى تغيير ما ألفه . فاذا ما تركنا عادة لأخرى بالمحاكاة أو بتأثير قوة الزعامة الخ تسلط علينا سلطان هذه العادة الجديدة حتى ليكاد يحبس عنا منافذ الفكر المستقل والنظر والبحث الحرين . لكن تربية الشخصية تضعف من قوة ذلك السلطان والعلم الصحيح ورياضة الفكر على الابتكار يحميان الجماعة لحد كبير من الخضوع للعادات الضارة كما أن الحجر على حرية الفكر وابداء الرأى وحرية العمل وتفشى الجهل تعمل على قتل الشخصية بتربية النفوس على الخنوع والاستسلام والفكر على الركود والجمود ولنا فى صعوبة انتزاع بعض العادات الضارة من الطبقات غير المتنورة وسهولته فى الطبقات المستنيرة أصدق دليل على صحة ما نذهب اليه

فاذا نظرنا فى علاقة الفرد بالجماعة فلا ينبغى اغفال ما لسلطان العادة

AMERICAN UNIVERSITY LIBRARY CAIRO

من القوة والأثر واذا فكرنا فى الترقية من طريق التشريع فليس من المأمون أن نغفل حساب هذا السلطان ولا نبالغ كثيراً ان قلنا أن سلطان العادة وقوتها الرجعية أعظم العوائق فى سبيل التشريع الاصلاحى . واذا فكرنا فى حماية الحرية من التشريع السيء فلنفكر فى حمايتها أيضاً من سلطان العادة

ونحن اذا رجعنا الى التاريخ العام وجدنا الأدلة تتزاحم على تأييد ماذهب اليه . نهضت شعوب وانحطت اخرى فاذا بحثنا عن علة النهوض وجدناها فى التربية الاستقلالية سواء عمل لها عمداً بوسائل صناعية أو أملتها حالات الجماعات الخاصة . واذا تتبعنا أسباب الانحطاط وصلنا إلى أنها فى الضغط على حرية الرأى والعمل سواء كان ذلك من جانب الهيئة الحاكمة أو من طريق الرأى العام أو كان ناشئاً عن تربية سيئة .

كانت مصر وفارس والهند والصين أمثلة جيدة للانتاج المادى والفكرى والقوة والمنعة فصارت اليوم نهباً بين أيدى المستعمرين لأن الحجر على حرية الفكر والعمل بشتى الوسائل قتل الشخصية فيها وأمات فى الافراد القوة المبتكرة فاستحالت تلك الجموع البشرية العظيمة كتلا من العجزة المستسلمين وسهل على حكامهم وزعمائهم التصرف فيهم كما يتصرفون فى أمتعتهم فضعف الجميع وأضحوا لقمة للطامعين

فمصر مثلا كانت دولة متمدينة تنطق بعظمتها الاكتشافات الحديثة بوادى الملوك وغيره أيام لم تكن انجلترا سوى مجموعة من البرابرة المتوحشين بلا شخصية معينة بل كانت فرقا تعيش على البداوة الاولى

ولكنها الآن قابضة على مصير مصر بيد قاسية تتحكم فى مورد حياتها وتتغلغل فى جميع شؤونها ولم يتم ذلك اتفاقاً ولكن لأنا ضعفنا وكانوا أقوياء وويل للضعيف من القوى . ولست أتردد فى القول بأن الذى نزل بمصر من سماء مجدها الى هذا الحضيض انما هو انمحاء الشخصيات المستقلة الحرة القوية بالمبالغة فى تقييد حرية العمل بشتى الوسائل عن قصد وعن غير قصد فاستحالت تلك الامة مصدر العرفان والنور الى هذه الامة العاجزة التى لايكاد يكون لها مفخرة اليوم سوى تاريخ غابر مجيد . انأصل البلاء موت القوة المنتجة فكيف ماتت ؟ حدثنا المؤرخون أنه أتى على مصر حين من الدهر كانت فيها الحرف بالوراثة فما كان يصح أن يكون ابن الطبيب نحاتاً ولا ابن المهندس جندياً الخ وأن القسس احتكروا بعض العلوم . وحدثونا كذلك بأن عادة تقديس القطط حدت بالجندى المصرى الباسل الى أن يترك الفرس يستولون على بلاده يوماً ما لأنهم استاقوا أمامهم قطعاناً من القطط وهو يحرص على ألا يزعج تلك المخلوقات المقدسة كما علموه ! كانت نتيجة الحجر أن اشتغل اناس فيما لايميلون اليه وحرم على اناس الاشتغال فيما يميلون اليه فقبر النبوغ وهو لايورث ووقف التقدم لأنه وليد النبوغ والانتاج . وهل يشك انسان فى أن انهزام صفات الجندية المصرية أمام سخافات وأباطيل الا أثر من آثار ذلك الحجر الاثيم على حرية الفكر والعمل

وعندى أن انحطاط مصر المادى والأدبى ووقوف الانتاج كان بسبب ذيوع أمثال تلك العقائد وتنفيذ أمثال تلك التعاليم المؤسسة على

الحجر على حرية الفكر والعمل . ودليلنا على هذا الفرق بين حالة مصر فى العصور الاولى وحالها اليوم . ويؤيد مذهبنا أن مصر كانت قوية أيام محمد على فلما تألبت عليه أوروبا ووضعت قيودها الثقيلة على البحرية المصرية والجيش المصرى انضمرت تلك القوة بتأثير الحجر وفى عهد اسماعيل زاد الضغط الانجليزى واستمر فى زيادته حتى أصبحنا بعد احتلال الانجليز لبلادنا نحو الأربعين عاماً ولا نستطيع صنع ابرة وقد كنا من نحو مائة عام نصنع المدافع ونبنى الأساطيل . وبعد أن كنا نهدد الاستانة ونخضع الوهابيين واليونان فى جولة أصبحنا عرضة لأن تهددنا أية أمة صغيرة. ذلك لان الاحتلال والاستعمار والدهاء الانجليزى وضعت القيود الثقيلة على كل عمل فى سبيل نهوضنا : ألغت المدارس الحربية والفنية وقتلت الروح الادارية وكادت تقضى على القومية المصرية ذاتها حتى أصبحنا فى يدها كالأكرة تحركها كيف شاءت

ولست أنسى قط يوم كنت وأنا بالسنة الثالثة الابتدائية أقرأ برنامج الجغرافيا فى كتاب ناونلى باللغة الانكليزية وأنا لا أكاد أفهم لم لا أقرأ الدروس باللغة التى أفهمها أكثر من كل لغة غيرها . ولست أنسى ما حييت حيرتى وأنا أجوب مكتبات القاهرة أبحث عن كتاب بالعربية أراجع فيه دروس الهندسة وقد أبيح تدريسها بالعربية لأول مرة بعد المحاولة الانجليزية الشريرة للقضاء على لغة البلاد . كنا سنة ١٩٠٨ لا نجد كتاباً للهندسة مكتوبا بالعربية لغتنا الا بشق الأنفس لأن انجلترا شاءت هدم البلد فحرمت التدريس بلغة البلاد فبادت المصنفات بالعربية .

والآن ونحن فى سنة ١٩٢٥ وبعد أن رفع هذا القيد الأثيم ترى مصنفات بالعربية فى الهندسة والحساب والجبر وحساب المثلثات والعلوم الطبيعية والكيمائية والزراعية والقانونية الخ الخ . هذه مسائل بسيطة فى ذاتها ولكنها كبيرة الدلالة على أن الحجر يميت الانتاج ويسير بالجماعات الى الانحطاط وأن انحطاط مصر والشعوب الشرقية الاخرى التى كانت فيما مضى مثالا للرقى والنور انما كان نتيجة شكل ما من أشكال الحجر وتقييد حرية الفكر والعمل . وكلما ازددنا تأملا وتفكيراً ازددنا يقيناً بأن المبالغة فى القيود تميت الامم والحرية تحييها . هذه اوروبا خضعت حيناً لما كان يسمى بالامبراطورية الرومانية المقدسة ففنيت شخصيتها حينا فى شخص تلك الامبراطورية وكان الضعف والانحطاط غالبين فى شعوبها . فلما هبت ريح القومية المنعشة اكتسحت تلك السلطة وفكت القيود فسارت أوروبا فى سبيل التقدم بخطى الجبابرة . وكانت مصر والشام وبلاد المغرب بلاداً بها كثير من الحياة ولها أثر فعال ظاهر فى العالم السياسى والاقتصادى قبل أن يدمجها الترك بمساعدة الحرمة الدينية فيما يسمونه الخلافة فلما أدمجت فنيت شخصية تلك البلاد فى تلك الخلافة واستحالت موارد الاستغلال الشخصى حتى اذا ماضعفت تركيا وعجزت عن الدفاع عن تلك الكتل البشرية التى لاحول لها ولا قوة اختطفتها أيدى المستعمرين البلد تلو البلد ثم أخذت تنتزع منها الحياة بوضع شتى القيود وغدت على ما نراها اليوم من الانحلال والضعف والاستكانة والاستسلام بفقدان الاعتماد على النفس وموت القوة المبتكرة بموت الشخصية المستقلة .

فوضع القيود الثقيلة على الحرية باختلاف مظاهرها والاستسلام للعادة وسلطانها تهوى بالشعوب الى الحضيض

فاذا قلنا أن القانون لابد منه لقيام الجماعات وبقائها ورخائها وإذا قررنا أن التقاليد والعادات دعائم لابد منها للحياة الاجتماعية المتماسكة فلا يصح أن ننسى أن الافراط فى الحجر يخضع الناس لقيود ثقيلة تهدم الاستقلال اللازم للنمو الذاتى وتقلل الانتاج باضعاف المسئولية الشخصية وقوة الابتكار والانشاء . فليراع المشرعون ذلك وليحذروا استحالة القوانين آلات للهدم بدل البناء وليعمل المصلحون حساباً لسلطان العادة ليضمنوا خدمة الانسانية خدمة صادقة

الفصل الرابع

الدولة

١ — ما هى الدولة

أتينا كثيراً على ذكر الدولة فما هى ؟ لا أريد أن أسرد طائفة من تلك التعاريف الشائعة (مع اعترافى بدقتها وفضل واضعيها) قبل أن احاول تعرف ماهيتها من المقدمات التى بسطتها فى الكلمة التى صدرت بها هذا البحث . ومن الضرورى أن أقول ابتداء أن الدولة ليست شيئاً مادياً ولكنها شىء معنوى ذو آثار مادية بالضرورة . فالدولة غير الحكومة وغير الوزراء وغير الملوك وغير الشعب وغير البرلمان وان كانت هذه كلها وكثير غيرها من النظم من أسس الدولة

قررنا أن الانسان اجتماعى بطبعه وأثبتنا صدق هذا القول المأثور اثباتاً لا يترك مجالا فى صحته . فاذا كان الانسان يعيش جماعات وكانت الرغبات الحقة لأفراد الجماعات البشرية المختلفة لا تسود قبل أن تتحول وتتعدل الرغبات العارضة الوقتية كان لابد اتقاء للفوضى ولما ينجم عن الاصطدام والاحتكاك من ارادة عليا توجه وتنظم جهود الأفراد الى غاية تلتقى عندها الرغبات الفردية بعد أن تحور وتتعدل الى ما يحقق الغرض

المشترك للجميع وهو الحياة الطيبة حياة الأمن والرخاء . هذه الارادة العليا الفعالة فى كل جماعة سياسية مستقلة هى الدولة

والدولة نمو وتطور اجتماعى تقتضيه نفس طبيعة الانسان الاجتماعية لأنه لو لم يكن هناك غرض مشترك لما كان اجتماع . واذا قلنا أنها نمو وتطور فانا نعنى أنها لا تُمنح ولا تعطَى ولكنها تنشأ بتوفر أركان خاصة لابد منها لقيام الدولة . ولا يمكن أن تمنح جماعة سياسية جماعة أخرى وجوداً يصح أن يسمى دولة إذ لا يمكن أن تكون الجماعة الثانية دولة مالم تكن فيها هى العناصر اللازمة لكيان الدولة وحياتها وبقائها

وما دامت الدولة هى الارادة العليا الفعالة فى الجماعة فلن تقوم مالم تكن الجماعة مستقلة عن غيرها أى سيدة نفسها لأن سلطان الدولة لا يتعدد ولا يتجزأ . فالقول مثلا بأن دولة بريطانيا جعلت الجماعة المصرية دولة مستقلة يناقض نفسه لأنه اما أن تكون الجماعة المصرية نضجت نضوجا سياسياً تكون معه ذات ارادة عليا مسيطرة فعالة داخل الحدود المصرية تجمع الارادات الفردية وتوجهها الى غرض مشترك واحد أو لا تكون بلغت هذا الحد من النضوج السياسى . فاذا كانت بلغته فليس من الدقة فى شىء أن نقول أن بريطانيا منحتها وجوداً مستقلا يصح معه أن تسمى دولة فى حين أنها أصبحت كذلك بالتطور والرشد والنضوج السياسى وتوافر عوامل خاصة . واذا كان لابد من ذكر بلد بصدد النضوج السياسى لبلد آخر فيمكن التعبير بأن دولة أو دولا اعترفت بالجماعة دولة مستقلة وهذا شىء آخر . أما إذا لم تكن مصر نضجت بعدُ النضوج

السياسى الكافى لقيام دولة مستقلة بها أو كانت قوى انجلترا تعمل على تفكيك الجماعة المصرية وتحول دون امتزاج الارادات الجزئية واندماجها فى ارادة عليا فعالة موحدة الغرض خاضعة لنفسها فلا تصيرها منحة انجلترا دولة لأن الذى يعطى يستطيع أن يمنع ويسلب أى أنه لايكون هناك استقلال فعلى بل يكون المسيطر على الجماعة المصرية دولة أجنبية هى الدولة الانجليزية

فى هذا العالم طوائف مختلفة تشترك كل طائفة منها لحد كبير فى الأخلاق والعادات واللغة وهى بحكم هذا الاشتراك اجتمعت وكونت جماعات فى بقع متعددة من الأرض تسيطر فيها إرادة عليا فعالة يدين لها الجميع بالولاء والطاعة والخضوع . فاذا أردنا أن نستخرج تعريفاً للدولة أمكن القول بأنها « هى الارادة العليا السائدة سيادة مطلقة على جميع الافراد فى جماعة سياسية مستقلة ببقعة من الأرض معينة » . وليس المدار فى نشوء الدولة على الكثرة العددية أو اتساع المساحة أو الثروة بل على قابلية الجماعة لتكون منها ارادة عليا فعالة توجه الجهود المتعددة لغرض مشترك وعلى قدر سهولة هذا الامتزاج تكون صلاحية الجماعة لنشوء دولة بها ، أما ضياع كثير من القوى فى الاحتكاك الناشىء عن تنافر الاغراض وتعارض الارادات الجزئية استرسالا واسرافاً فى المصالح الذاتية فيعوق قيام الدولة ويضعف من قوتها . ولن تقوم دولة قوية فى جماعة ساد فيها خلق الأنانية كما لن تعدم جماعة ساد فيها خلق الايثار والتضحية قيام دولة قوية فيها لأن الإثرة والأنانية تسبب ضياع

كثير من القوى باحتكاك الأغراض المتنافرة فيها بينما تساعد التضحية والايثار على تقارب الأغراض وامتزاج الارادات الجزئية . وإذا قارنا سلوك الجماعة الانجليزية مثلا منذ نحو ثلاثمائة عام أيام هدد فيليب ملك اسبانيا كيانها باسطوله المسمى بالارمادا بسلوك الجماعة المصرية اليوم وقد هددها الاستعمار الأجنبي شر تهديد وعلمنا أن الأمة الانجليزية تضافرت كل قواها لصد ذلك الخطر الداهم وأن الامة المصرية عجزت عن الاتحاد للقيام بعمل اجماعى ضد المعتدى على كيانها القومى ووجودها المستقل سهل علينا ادراك السر فى قيام الدول وانقراضها وعلمنا أن العمل المشترك حيث تسود ارادة عليا مسيطرة مصدر القوة وأن العجز عن القيام بعمل مشترك لغرض مشترك أصل الضعف والهوان

بعد هذا لا نرانا بحاجة الى القول بأن هناك فرقاً بين الدولة والحكومة والامة أو الشعب . فالشعب مجموع الأفراد الذين جمعتهم روابط متعددة فى بقعة من الأرض معينة سواء كان ذلك الشعب سيد نفسه أو كان مسودا . والحكومة هى اداة تنفيذ ارادة الدولة وقد تكون الدولة المسيطرة أجنبية كما تكون وطنية وفى الحالة الاولى تكون الحكومة أداة تنفيذ الارادة الأجنبية

قلنا أن الدولة نمو وتطور تستلزمه نفس طبيعة الاجتماع فما هى العناصر اللازمة لقيامها ؟ هذه العناصر هى :

أولا — اجتماع عدد وافر من الناس يشتركون لدرجة معينة فى

الميول واللغة والأخلاق اشتراكا يكفى لتكوين كتلة للدفاع عن كيان الجماعة المستقل ازاء الدول الاخرى واستغلال أراضيها

ثانياً — وجود بقعة من الأرض معينة قابلة للانتاج

ثالثاً — أن تكون الجماعة مستقلة داخل حدودها أى معترف لها بالسيادة وقادرة على بسط هذه السيادة داخل حدودها غير مقيدة الا بقيود الاجتماع المشتركة بين جميع الدول

رابعاً — أن تكون بلغت من التطور الاجتماعى حداً يسمح بسيادة ارادة عامة على جميع الأفراد سيادة مطلقة

السكان . فاذا لم يكن عدد أعضاء الجماعة كافياً لاستغلال الأرض والدفاع عنها فلا تستطيع الجماعة الثبات فى وجه المغيرين كما حصل للجبل الاسود . واذا لم تكن العناصر المكونة لها متجانسة صعب توحيد الجهود لغرض واحد . وقد اخفقت حتى الآن كل الجهود التى بذلت لانشاء دولة من خليط غير متجانس وأحدث الأمثلة على ذلك تركيا والنمسا وروسيا فقد فشلت محاولاتها انشاء دولة واحدة من خليط من الناس لا تربطهم روابط قوية كما فشلت من قبل محاولات الفرس والرومان والعرب . ولا بد أن تخفق المحاولة التى تقوم بها بريطانيا اليوم لاقامة الدولة التى يطلقون عليها اليوم اسم الامبراطورية البريطانية اذا لم تعدل سياستها وتقصر الاتحاد على العنصر الانجلوسكسونى

بقعة الأرض

واذا لم توجد قطعة معينة من الأرض تسود فيها الارادة العليا سيادة مطلقة فلا يمكن قيام الدولة كما هو شأن اليهود اليوم . تشتتت اليهود فى جميع بقاع الأرض لأسباب ليس هذا محل بسطها فحال ذلك دون قيام دولة منهم رغم ماامتازوا به من النشاط والرقى واتساع الموارد المالية والفكرية . ونشك كثيراً فى فلاح محاولة انشاء دولة منهم بفلسطين إلا إذا كان الجنس مازال محتفظا بعادات مشتركة رغم تشتته وسكناه بقعاً من الأرض مختلفة من كل وجه واندماجه فى أوساط متعددة ، وهو ما لانظنه

كون الجماعة مستقلة

واذا لم تكن الجماعة مستقلة كل الاستقلال داخل حدودها استحال قيام الدولة لأن السلطان لا يمكن تعدده اذ السلطة العليا لاتسمى كذلك إلا إذا كانت واحدة فاذا ما تعددت السلطات انعدمت الدولة . ومن هذا نرى أن كل البلاد الخاضعة لنوع من الاشراف الأجنبي لا يمكن أن تقوم بها دول بالمعنى الصحيح مادام ذلك الاشراف موجوداً . فكندا واستراليا ونيوزيلندا مثلا وإن كانت تتمتع بنصيب وافر من الحكم الذاتى لايمكن أن يقال أن بها دولا قائمة لا لأن الحاكم تعينه بريطانيا فقط ولكن لأن كل نظام تتمتع به يمكن قانونا نقضه بقرار من البرلمان البريطانى . وقل مثل ذلك وأكثر منه عن ارلندا والعراق وجنوب

افريقية . وتحاول بريطانيا أن تظفر من مصر بتعاقد يجعل تدخلها فى الشؤون المصرية مشروعا . فاذا ظفرت بهذا التعاقد على أساس تحفظات ٢٨ فبراير فلن تكون مصر حرة ولا يمكن أن يقال أنها دولة مستقلة ذات سيادة . فأما مركزها الحالى بمصر فمركز المغتصب واحتلال الجند البريطانى للأراضى المصرية محض اعتداء ولكنه مناقض كل المناقضة لقيام دولة مصرية الآن بالمعنى الصحيح

قد يقال أن نظام سويسرا والولايات المتحدة والمانيا مثل لتعدد السلطان والبلاد مع ذلك مستقلة وأن ولاية القضاء والمناصب العليا الادارية تجزئة للسلطان فكيف يمكن مع هذا القول بأن سلطان الدولة لا يتعدد ولا يتجزأ . لكن المتأمل لا يجد أى تناقض فسلطان الدولة فى نظام الاتحاد موجود فى الاتحاد ذاته لا فى الولايات المكونة له والسلطان المخول لتلك الولايات انما هو تفويض من الدولة المركزية لحد ما . كذلك ولاية القضاء الخ انما هى تفويض أو توكيل من قبل الدولة صاحبة السيادة

قلنا أن الدولة تكون صاحبة السلطان المطلق داخل حدودها بمراعاة شروط الحياة الاجتماعية فهل لهذه الشروط قوة القيود الحقيقية ؟ ان الذى نعلمه أن ليس لها إلا صفة أدبية بحتة فهى بهذه الصفة ليست قيوداً بالمعنى الصحيح فاذا لم تعتبرها دولة قوية فلن يحاسبها إلا ضميرها ان صح أن يكون للدول ضمير . وأوضح مثل على ذلك مركز بريطانيا بمصر . فقد وطدت لنفسها مركزاً يستند الى القوة المادية الغشومة دون غيرها وقد تصرفت فى كثير من الأحايين تصرفا لا مبرر له من الوجهة الحقوقية

أو الدولية ثم لا تجد من يعترضها أو يقف فى سبيلها لأنها قوية ومصر ضعيفة . وهى تحتل مصر وتتصرف فى الشئون المصرية المدنية والعسكرية وتسيطر على منابع الحياة المصرية . وحدث أخيراً أنها طردت الجند المصرى من أرض مصرية دون اكتراث للاتفاقات أو حساب اللياقة فلم تجد ما يصدها أو يرجعها الى جادة الحق من قانون دولى أو عرف أو مراعاة صداقة أو حق

نعم انها تختفى وراء أدوات تنفيذ من المصريين أنفسهم ولكنها على كل حال هى المسيطرة على البلاد وعند اللزوم اذا تعذر ايجاد أدوات تنفذ ارادتها بطلاء مصرى تلجأ الى القهر المكشوف ثم لا تجد من يعترضها لأنها قوية ومصر ضعيفة

كذلك قيام الامتيازات الأجنبية ببلد ينقص من سيادة الدولة المستقلة بذلك البلد . ويظهر هذا واضحاً اذا ما تذكرنا أن الدولة يجب أن تكون مطلقة التصرف داخل حدودها . ولا يمكن أن تقاس المعاهدات والالتزامات المتبادلة بالامتيازات الأجنبية لأنه يغلب فى المعاهدات تبادل المنافع أما الامتيازات فقيود لمصلحة فريق واحد . فمصر بخضوعها للامتيازات الأجنبية لا تقوم بها دولة مستقلة ذات سلطان تام داخل حدودها ولو كانت خالية من الجند الأجنبى والسيطرة الأجنبية الادارية ذلك لأنها لا تستطيع قهر الأجنبى المتمتع بالامتيازات الأجنبية على دفع الضريبة غير العقارية الخ ولا تستطيع محاكمة مجرم وان ضبط متلبساً بالجريمة اذا كان من رعايا دولة تتمتع بالامتيازات الأجنبية كما لا يمكن أن تلزمه

بدفع ضريبة على الايراد مثلا إذا ما فرضتها على المصريين وهذه القيود لا تتفق مع الاستقلال والسيادة

واستقلال الجماعة يستلزم أن تكون مواردها الحيوية فى قبضة يدها والا كان للدولة القابضة على تلك الموارد ما تتسلط به على ارادتها بتهديدها من حين لحين . وتظهر أهمية هذه النقطة إذا اعتبرنا حال بلاد كالبلاد المصرية تعيش على مياه النيل . فاذا سيطرت دولة أجنبية على مياه هذا النهر كما تحاول بريطانيا اليوم أصبح القطر المصرى فى قبضة يدها ولا يمكن أن يقال بحق حينئذ أن مصر دولة ذات سيادة مستقلة عن النفوذ البريطانى ولو لم يكن بها جندى أجنبى واحد ولو لم يكن للأجانب امتيازات تعفيهم من الخضوع لارادة الدولة . ان مصر من غير النيل صحراء لا أكثر ولا يمكن أن تقوم دولة بالصحراء ولا يقلل من خطر المحاولة البريطانية أن البريطانيين قوم متمدينون أو أنه يمكن أن تسيطر على مياه النيل لجنة دولية فقد ذقنا مدنية انجلترا سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٤ وشهدنا نفوذاً للجان الدولية فى الخلاف اليونانى الايطالى والارلندى البريطانى . ويجب أن نفهم أن ليس للدول ضمير عند تحكم الغرض . فمجرد سيطرة أى دولة على منابع النيل تكفى لتهديد استقلال مصر مهما بلغت من النظام لأن تلك السيطرة وسيلة للضغط على ارادتها

هذه هى العناصر المادية التى يجب توافرها لتكون من الجماعة دولة بالمعنى الصحيح . وأهم من هذا كله أن تكون الجماعة بلغت من النضوج حداً يسمح بسيطرة ارادة عليا فعالة . ولا بد لهذا من اجتماع شىء كثير من

الادراك والغيرة وسيادة روح النظام

ليست الدولة هى القوة السياسية فقط أو القوة الحربية ان صح فصل هذه القوة أو تلك عما عداها بل هى مجموع النظم من الاسرة والتربية الى المالية والحربية وبالاختصار كل مايؤدى الى الرخاء وصيانة الأمن فى الحياة الاجتماعية . وبقدر حسن ادراك كل فرد فى الجماعة لواجبه نحوها ونحو نفسه وقدرته على القيام بهذا الواجب على أحسن وجه تكون صلاحية الجماعة لقيام دولة قوية بها . فالزارع فى حقله والتاجر فى حانوته والجندى والقائد فى الميدان والقضاة ورجال الادارة فى مكاتبهم وكراسيهم والمعلم والتلميذ فى المدرسة والأب والام فى المنزل والعامل فى المصنع وصاحب المال فى المكتب كل هؤلاء لهم نصيبهم فى تكوين الدولة . ولست أقصد بهذا الى القول بأن كلا منهم لايتحرك إلا والصالح العام نصب عينيه ولكنى أقول أن الصالح العام مشترك وما دام تقسيم العمل ضرورة فقيام كل منهم بنصيبه على خير وجه يعمل فى بناء الدولة . ان الحياة الطيبة وجهة الجميع تهدى اليها الفطرة البشرية والمنطق السليم. فأما الفطرة البشرية فموجودة فى كل انسان وأما المنطق السليم فنتيجة التربية والمعرفة . وتلك الفطرة وهذا المنطق يناديان بأن قيام الدولة لا بد منه . ولكنه لايتاح إلا إذا بلغت الجماعة درجة من الرقى فى العلوم والصناعات والاخلاق تستطيع معها أن تدرك ضرورة سيادة ارادة عليا وتعمل على قيامها لتقهر مافى نفوس الأفراد من الميول الحيوانية وتعدل ارادة كل فرد بحيث تتوجه جهوده لتحقيق

الارادة الحقة ارادة الحياة الطيبة

بعد هذا البيان لانرى بأساً من ايراد بعض التعاريف : قال وودرو ولسن ان الدولة «هى جماعة من الناس فى بقعة معينة من الأرض يسود فيها ساطان القانون ». وقال وولسى « انها جماعة تقيم العدل فى بقعة معينة من الأرض على أيدى عمالها طبقاً لقانون تضعه لهذا الغرض »

وقال هولاند انها « اجتماع عدد كبير من الناس فى بقعة من المعمور معينة يخضع كل فرد منهم لارادة الغالبية أو طائفة من الطوائف بما لتلك الغالبية أو تلك الطائفة من القوة » وقال جنكس انها « الجماعة منظمة مستقلة تدير شئونها بنفسها » وقال بوزانكيه انها « الجماعة كوحدة معترف لها بحق بسط نفوذها على جميع أعضائها فى بقعة معينة من الأرض باستخدام القوة المادية المطلقة كلما أرادت » وهو يرى أن الجماعة تكوّن نفسها بهذا الشكل بالتطور والاخفاق تارة، والنجاح تارة أخرى فى تجاريب الحياة

ب — علام يرتكز سلطان الدولة

من أظهر لوازم الدولة امكانها استخدام القوة المادية بلا قيد فى تنفيذ ارادتها ضد كل خارج عليها داخل حدودها . فعلام يرتكز سلطان الدولة ؟ نحن لا نتردد لحظة فى القول بأن الامة هى مصدر هذا السلطان ارتكانا على تحليلنا السابق . لكن كثيراً من الكتاب يعتبرون هذه النقطة أصعب الابحاث السياسية ويذهبون فى الاجابة عن هذا السؤال مذاهب

شتى . ونظن أن منشأ الصعوبة عندهم عدم تعيين ماهية الدولة تعييناً واضحاً والخلط بين السلطان القانونى والسلطان السياسى . وقد يكون من المفيد استعراض الخلاف مجرد استعراض استكمالا للبحث وان كنا نرى فيما قررناه مايكفى لتبرير النتيجة التى ندعو اليها وهى أن الأمة مصدر السلطان وعليها يرتكز سلطان الدولة

ذهب اوستن المشترع الانجليزى الأشهر واتباعه — وهم كثيرون جداً — الى أن القوة التى تضع وتنفذ القانون هى مصدر السلطان وهى فى بريطانيا العظمى وفى البلاد التى اخذت عنها نظام الحكم فى البرلمان ، ويعنون بالبرلمان المجلسين والرئيس الأعلى للهيئة التنفيذية وهو الملك فى بريطانيا ورئيس الجمهورية فى الولايات المتحدة الأمريكية . وعند هؤلاء أن البرلمان قانوناً يمكن أن يصدر أى قانون رغم ارادة باقى الأمة حتى ولو كان ضد الأخلاق العامة وضد الصالح العام . فاذا اعترض معترض بأن المجلسين ذاتهما محدودا العمر وأنه لذلك ينبغى أن يكون الناخبون معتبرين مصدر السلطان ردوا عليه بأن من الممكن قانونا أن يصدر البرلمان قراراً بأن يبقى الى الأبد ويعين هو بدل من يموت أو يترك البرلمان لأى سبب . وهكذا كلما فتح لهم باب سدوه على أساس سلطة البرلمان القانونية المطلقة

هذه نظرية اوستن وهى شائعة فى البلاد التى تتكلم الانجليزية وظاهر أنها تتمسك بالنظريات وتنسى الواقع وتهمل التقاليد ويتجاهل واضعوها وأنصارها أن مخالفة البرلمان لتقاليد الامة قد تسوق الى ثورة وأن

البرلمان ذاته لايمكن أن يكون مجموعة قائمة بذاتها من الأفكار الشاذة عن أفكار الأمة ذات رغبات شاذة مناقضة لرغباتها . نعم لم يذكر أوستين وأتباعه سوى خاصة واحدة للجماعة المنظمة هى القوة التى تأمر وتتولى تنفيذ ما تأمر به فأما ماهية الدولة ذات الارادة العليا وكونها نتيجة تطور الجماعة وأما المؤثرات المختلفة التى تؤثر فيها وتعمل على تشكيلها فقد تجاهلوها كما تجاهلوا سلطان التقاليد والعادة والدين وتاريخ التطور البشرى . دار بحثنا فى الدولة على أن الارادة العليا ارادة الدولة ليست آتية من الخارج وانما هى امتزاج وائتلاف ارادات الأفراد لغرض واحد مشترك هو تحقيق الحياة الطيبة للجماعة ومع هذا الفهم لانرى وجهاً لاعتبار القوة التشريعية والقوة التنفيذية مصدر السلطان بل الامة هى هذا المصدر

نعم قرر اوستين « أن مايقره صاحب السلطان فى حكم مايأمر به » واستخرج أنصاره من ذلك دفاعاً ضد ما وجه الى مذهبهم من الاعتراضات المبنية على التقاليد والعادات. لكن الفريق الآخر تساءل : « وكيف يمكن أن يطبق ذلك على ما لابد لذى السلطان من اتباعه من التقاليد والعادات؟ ان هذا لايسرى عليه كما لا يعتبر اقرارنا لصحة قانون الجاذبية مثلا انشاء لهذا القانون » والواقع أن المغالطة ظاهرة : فاقرار ما لا سبيل لنقضه ليس اقراراً فقط ولكنه إذعان وتسليم والمشرع والمنفذ فى الجماعات يذعنان للظروف وللتطور اذعاناً . فالأمة فى الواقع مصدر السلطان

وأخيراً يقول المعترضون على نظرية اوستن أنه إذا أمكن التسليم

بأن القوة المشرعة هى مصدر السلطان القانونى فان السلطان الحقيقى أو السياسى يرتكز على جهة اخرى هى الامة فهى مصدر الفكر والوحى ومظهر تطور الجماعة . فى مقدورها قلب نظام الحكم إذا لم يتمش مع مشيئتها وفى وسعها اكتساح كل سلطة عدا سلطتها واخضاعها لها . وقد يقال أن الكثرة العددية لا تكفى وحدها للحصول على القوة اللازمة لقلب النظام فبضعة آلاف من الجند المدرب المزود بالسلاح وحسن القيادة تستطيع اخضاع امة يعد أفرادها بالملايين. لكن هذا الاعتراض لا يثبت أمام هذه الحقيقة وهى أن المدار على أفكار الجماعات لا على أجسامها . قال رتشى « ليست السلطة السياسية فى جماعة خاضعة للكثرة العددية ولكنها فى مجموعة الأفكار والمشاعر وهى تشمل تقاليد الماضى وحاجات الحاضر وآمال المستقبل .. فمصدر قوة القيصر فى روسيا وأساس طاعة رعيته له يرجعان الى اعتقاد سواد شعبه فى أنه يستمد حقه فى حكمهم من الله »

أجل ان السيطرة على أفكار الشعب لا الجيوش ولا الأساطيل هى مصدر القوة فاذا اتجهت ارادة الأمة الى الخلاص من عنصر ظالم سواء كان أجنبياً أو وطنياً فلن تثبت الماديات أمام الأمة المتنورة المتذمرة .

وإذا كان رتشى قد اتخذ له من روسيا بالأمس مثلا يستعين به على تقريب وجهة نظره للافهام فانا نجد من حال روسيا نفسها اليوم مايؤكد صحة نظر الكاتب العظيم . كانت الحكومة الروسية وعلى رأسها القيصر قابضة على أزمة الجيش بعدته ولكنها لم تكن قبيل الانقلاب قابضة على

أفكار ومشاعر شعبها ان صح هذا التعبير فقبضتها هنا كانت آخذة فى التراخى بتأثير التعاليم البطيئة المستمرة التى كان يبثها قادة الأفكار المتذمرون ويتقبلها الشعب الساخط أو بتعبير أدق الفريق المتنور الساخط منه . فلما تغير اعتقاد سواد الروسيين فى قيصرهم وبلغ سخطهم على النظام حداً معيناً بتأثير عوامل مختلفة تغير الجيش معهم لأنه جزء منهم واكتسحوا القيصر وحكومته وقلبوا النظام رأساً على عقب . نعم ان هذا الانقلاب أوقع الشعب الروسى فى الفوضى ولكن الحادثة دليل على أن قوة الجند ليست كل شىء وأن الأفكار والمشاعر تحول الماديات الى الطريق الذى ترسمه . وهذا موسولينى رجل ايطاليا اليوم ماذا كان يملك من الجيوش والأسلحة حتى تمكن من القبض على ايطاليا بيد من حديد ؟ لم يكن يملك شيئاً مادياً يذكر بجانب ما كان لدى الحكومة من القوى المادية ولكنه نجح فى تغيير الأفكار والمشاعر وفاز فى اقناع السواد الأعظم من مواطنيه بخطر الشيوعية وبضعف الحكومات المتوالية وعجزها عن رد الخطر فتمكّن باتجاه الشعور العام من اجتذاب الجيش وانتزاعه من يد الحكومة واستطاع وضع يده على قوى ايطاليا وتوجيه تلك القوى الى الجهة التى يرى الفاشستى وجوب الاتجاه اليها

لسنا نقصد بهذا القول الى تحبيذ الشيوعية أو الفاشزم ولكنا ضربنا المثل بالمذهبين المتناقضين القائمين أو بالحرى اللذين يحاولان السيادة فى عصر واحد لاثبات ما قرره رتشى منذ عهد بعيد من أن الماديات ليست شيئاً بجانب الأفكار والمشاعر

ان الأمة إذن مصدر السلطان لا الملوك ولا الوزراء ولا البرلمان ولا جمهور الناخبين . نعم كثيراً ما يسلس قيادها للزعماء ملوكا كانوا أو غير ملوك ولكنها إذا أعيتها الحيل فى « إزاحة العراقيل » من سبيل أمانيها بالطرق السلمية لجأت الى الثورة وحينئذ لن يستطيع الوقوف أمامها جند ولا سلاح لأنها تستطيع التغلب على كل شىء إذا أحسنت قيادتها . على أنه إذا كانت الامة تناضل قوى داخلية تقف فى سبيل رغباتها الحقة وفى سبيل المصلحة القومية فليس الجند الا جزءاً من الشعب يتأثر بما يتأثر به باقى الأفراد ويشاطرهم آمالهم وأمانيهم ومخاوفهم ومصيرهم . فالذين يقولون بتفوق الجند المنظم يتناسون هذه الحقيقة كما يتناسون أن النظام واتحاد الجهود ممكن فى كل جماعة . وقد أدرك هذا زعماء القومية وطلاب التغيير فى كل زمان وعملوا حسابه وكان نجاحهم متناسباً مع القدرة على توحيد جهود الامة

ويظهر أن أوستن وأتباعه نظروا الى نظام الحكم الانجليزى وبنوا عليه حكمهم فاذا سلمنا بالنظرية فى نظام كالنظام الانجليزى اضطررنا الى الالتجاء الى النظرية التى نأخذ بها نحن فى نظام كنظام الاتحاد السويسرى وحتى فى نظام الولايات المتحدة الأمريكية نجد للمحاكم العادية سلطانا وهو أن تبطل كل قانون تراه مخالفاً للدستور

واذا عجزت جماعة عن جعل الامة مصدر السلطان الفعلى فليس هذا لأن الفكرة غير صحيحة بل لأن الجماعة لم تعد الاعداد الكافى أو لم تنضج النضوج المطلوب وهذا لا ينقص من قيمة الفكرة قليلا ولا كثيراً

وفى التاريخ الحديث المثل على صحة ما نذهب اليه

حرصت بريطانيا العظمى على أن تكون الأمة عملا مصدر السلطان فكانت الامة فعلا صاحبة السيادة العليا فى كل شؤونها . نعم اعترضتها صعاب كثيرة ولكنها تغلبت عليها فى النهاية وأصبح نظام الحكم فيها أثبت منه فى كل بلد آخر . وهؤلاء أهل الولايات المتحدة الأمريكية رأوا أن تكون ببلادهم دولة مستقلة فاعترضتها قوى بريطانيا ولم تكن هذه القوى بالشىء اليسير ولكنها لم تثبت أمام قوى الأمريكيين المعنوية فقد تأصلت الحرية فى نفوسهم ولم يكن ما يعترضهم ليثنى من عزمهم عن الوصول اليها . وهذه فرنسا وقد عانت أقسى ضروب الاستبداد فازت أخيراً بتقرير سلطان الأمة الأعلى عملا بعد هزات عنيفة وتقلبات بين نظام وآخر سنين عديدة . ونعتقد أن مصر ستفوز حتما بغرضها وتقوم بها دولة مستقلة عملا إذا وفقت الى توحيد ارادات الأفراد وتوجيهها الى هذا الغرض المشترك ووفرت هذه القوى العظيمة الضائعة فى الاحتكاك الناشىء عن كيد فريق من الأمة لفريق آخر ونسيان المسألة القومية الكبرى وهى حال أدت الى ما يشبه الفوضى الخلقية فى هذه الفترة العصيبة من حياتها . وقد علمنا التاريخ أنه يكفى أن يتحرك الشعب الى تحقيق غاية الانسان وهى الحياة الاجتماعية الطيبة عن عقيدة وايمان قويين لتتحرك كل القوى الكامنة فى النفوس البشرية من أمل وتصميم وفكر وابتكار وانتاج بنظام فى هذا السبيل . فاذا مارأينا شعوبا تصبو لهذه الغاية وتتجه اليها وتسير فى السبيل ثم تفشل فلا بد أن يكون هناك

شيء من العيب فى حركتها وواجب المفكرين اكتشاف هذا العيب وتلافيه ليرتكز سلطان الدولة على الأمة مسترشدة « بتقاليد الماضى وعِبره وحاجات الحاضر ووسائله وآمال المستقبل »

ج — متى تتدخل الدولة

ليس سلطان الدولة المطلق داخل حدودها محلا للمناقشة ولا موضعاً للتساؤل لأنه إذا انكر حق الدولة فى تنفيذ ارادتها أو انعدم امكان استعمال القوة المادية لتنفيذ القانون ضد كل خارج عليه غرقت الجماعة فى الفوضى . انما موضوع البحث تعرف المواضع التى تستخدم الدولة فيها قوتها هذه دون اضعاف المسئولية الشخصية وعرقلة النمو الفردى وقتل روح الابتكار

الغرض من قيام الدولة تحقيق الحياة الانسانية الطيبة ومن أهم الوسائل لبلوغ هذه الغاية قيام القانون وسيادته فاذا لم يعن المشرعون والقائمون بالتنفيذ بوضعه وتطبيقه أمكن أن تكون الوسيلة هادمة للغاية لا موصلة اليها وهنا موضع الخطر . وهنا تظهر أهمية البحث ودقته

ومن المتعذر وضع نظام يصلح لكل جماعة بل المصلحة تقضى بان تختلف النظم باختلاف الجماعات وتفاوت أخلاقها وعاداتها ومداركها وموقع أراضيها ومواردها الطبيعية الخ الخ على أن هناك قواعد عامة تضبط النظم المختلفة وهذه القواعد العامة هى التى نحاول تبيانها ومناقشتها ،

وخير وسيلة لذلك ايراد مذهبي الفردية Individualism والاشتراكية وهما المذهبان اللذان يتنازعان السيطرة على نظام الحكم فى الوقت الحاضر . ولكى يظهر الفرق جليا يحسن عرض آراء المتطرفين من أنصار كل مذهب حتى نكفى أنفسنا مؤونة التفاصيل. ويمكن ادراك مذهب غلاة الفردية من قول بعضهم « أن معاونة الدولة للفقير والعاجز والمتقدم فى السن تعمل على أن تعيش أصناف من الناس لا حق لها فى البقاء . قد يبدو أن من الخشونة القول بوجوب ترك من أعجزه الضعف أو المرض من العمال ينافس وحده زميله المتمتع بالقوة والنشاط والشباب فيتصارعان حتى يصرع القوى الضعيف . وقد يظهر ان من الفظاظة القول بترك الأرامل واليتامى يغشون معترك الحياة دون سند خاص من جانب الدولة ليفوزوا بالبقاء أو ليتلاشوا من الوجود ليفسحوا الطريق لمن هم أجدر منهم بالحياة . ولكنا اذا نظرنا الى الجماعة لا باعتبارها أفراداً بل باعتبارها كلا لا يتجزأ ووضعنا نصب أعيننا الصالح العام وضح لنا ان تلك المظاهر الخشنة ليست سوى أسس قوية للنهوض والتقدم والفلاح »

هذه صورة من صور الفردية المتطرفة موشاة بفكرة بقاء الاصلح . واذا رجعنا الى ما اثبتناه فى الكلمة التمهيدية من ان أساس حياة الجماعة التعاون الممزوج بروح الايثار ظهر لنا مقدار ما فى مذهب غلاة الفردية من البعد عن طبيعة البشر وعلمنا أنه لذلك لا يمكن أن يعيش ، فانه لن يعيش من النظم الا ما كان متفقا مع طبيعة الانسان

على أنه وان كان ايراد الرأى المتطرف يعيننا على ادراك الفردية

بسهولة فانه لا يساعد على دقة الحكم على المذهب ذاته حكما صحيحاً .
الغرض فى نظر هذا المذهب الدفاع عن الحرية الفردية لمساعدة النمو الذاتى وبذلك ترقى الجماعات لأن الفرد فى نظرهم هو كل شىء . ولن يستطيع الفرد بلوغ أقصى حدود النمو الذاتى وهو مثقل بقيود الجماعة أو محمول على اكتافها بل الوسيلة لبلوغ هذا النمو تركه يناضل لنفسه ولو أدى هذا الترك الى سقوط بعض الافراد فى الميدان . ومما لاشك فيه أن قيام مذهب الفردية ساعد كثيراً على تقدم العالم فى الصناعة والتجارة وجنى منه فوائد لا سبيل للحط من قيمتها . لكن هناك مصاعب لا يستطيع الفرد تذليلها حتى يقوم بنصيبه من العمل ولا يستطيع ازالتها من سبيله سوى الجماعة . قلنا أن المساواة تعنى اتاحة فرص متساوية للنمو الفردى وما لم تتدخل الجماعة فلا سبيل الى تقليل فروق عدم المساواة الطبيعية . فتدخل الجماعة اذن لا بد منه ليصل الافراد الى ما فى طبيعتهم من الاستعداد للنمو . والتغالى فى تطبيق مذهب الفردية يؤدى الى نتائج غير مقبولة تنافى طبيعة البشر ولا يمكن التسليم بها الا اذا جردنا الانسان من أهم مميزاته . ومن جهة أخرى يؤدى تدخل الدولة فى كل شىء الى اضعاف المسؤولية الشخصية وانحطاط قوة الفرد مادية كانت أو معنوية وفى هذا وذاك ضرر

يرى أنصار مذهب الفردية أو الذاتية أنه لا ينبغى أن تتعدى سيطرة الجماعة على شؤون الافراد أعمال الشرطة : تضرب على أيدى الخارجين على النظام فى الداخل وتصد غارة المعتدين من الخارج وتترك

كل المشروعات للمجهود الفردى ليكون من التنافس ما يثير الهمم ويشحذ العزائم فيدفعها الى الاكثار من الانتاج فيزداد الرخاء . وهم فوق خوفهم من أضعاف المسئولية الشخصية اذا أمعنت الدولة فى التدخل فى الشؤون الفردية يرون الحكومة غير صالحة للقيام بالمشروعات التى لا تصل حد الكمال الا بالحماسة والتسابق والتنافس الفردى . هذا ما يستند اليه الفرديون فى تعزيز مبدئهم . وقد فاتهم أن هناك مشروعات لا يمكن أن يقوم بها مجهود الافراد كما ينبغى اما لأنها غير مثمرة مباشرة أو لأنها تحتاج لتخصص أو لمجهود عظيم جداً أو تتطلب موارد ليست لدى الأفراد أو لان احتكارها يؤدى الى أرباح فاحشة ، واغتناء فريق صغير على حساب باقى الجماعة . فنظام البريد مثلا عمل مفيد ولكن تعميمه حتى فى البلاد التى ليس بها من الأعمال ما يسد نفقاته أمر لا يقوم به الافراد لأنه غير مثمر . وتوزيع مياه الرى خاصة فى بلد كمصر أمر لابد منه فاذا ترك أمر التوزيع للمشروعات الفردية دون أى تدخل من الدولة أمكن تصور احتكار بعض الأفراد أو بعض الشركات لمنابع المياه وفى هذا من الضرر ما لا سبيل لانكاره . على أن عيوب غلاة الفردية تنكشف اذا ما تذكرنا أن عدم المساواة أمر طبيعى وأنه حتى بغض النظر عن كونه أمراً طبيعياً فان هناك عوارض تؤدى اليه كموت فجائى أو غرق أو حريق أو مرض فاذا لم تتدخل الجماعة لتتيح للنمو الفردى أعظم فرصة فان التوازن يختل ويفوت الغرض الذى قامت الفردية لتحقيقه . ومما لا شك فيه أنه اذا ترك القوى يرهق الضعيف بلا قيد ومن غير أن

تأخذ الجماعة بيد الضعيف حتى يقوى لا تكون النتيجة فى النهاية الا خسارتها . ان المطامع الشخصية تارة والقصور تارة أخرى تعمينا فى أحوال كثيرة عن أدراك رغبتنا الحقة ولا بد لادراكها من أرادة عليا هى أرادة الدولة أو القانون . فتدخل القانون أحيانا فيما بين الزراع والملاك أو أصحاب المعامل والعمال أو المنتج والمستهلك الخ لا يمكن أن يكون بحق موضع طعن أو محلا للأنكار فترك الحبل على الغارب يوقعنا فى الخطأ ويسوق الى التذمر ويؤدى الى قيام مذاهب متطرفة تسير فى اتجاهات متعارضة فيعظم الاحتكاك وتضيع بعض قوى الجماعة عبثاً . والواقع أن المغالاة فى الفردية قد أدت الى زيادة الفوارق واشتداد ظلم الطبقات فقامت الاشتراكية المتطرفة وهى الشيوعية تهدد العالم أشد تهديد

ويتلخص المذهب الشيوعى فى وجوب امتلاك الأمة لجميع منابع الثروة ورأس المال لتتولى الانتاج والتوزيع لتحقيق المساواة . ويكفى للرد عليه أن نرجع بالقارىء الى ما أثبتناه فى بيان معنى المساوة وفى الغاء الملكية الشخصية . ولكن لا بد لنا استكمالا للبحث من ايراد ما يستند اليه دعاة المذهب من الأدلة . فهم يقولون أن ما يسميه أنصار الفردية بحرية التعاقد مغالطة ظاهرة . فالعامل الذى يُخيَّر بين الموت جوعا هو وأولاده وبين امضاء عقد مهما كانت شروطه لا يسمى مختاراً الا اذا صرف الاختيار الى اختيار أخف الضررين . وهو اذا اختار أهون الشرين فانما يستقبل الحاضر والتذمر يكاد يخنقه وينتظر المستقبل بقلب يكاد يخلعه الخوف ونفس يأكلها الحقد . ويقولون أن تكاثر عدد السكان

تكاثراً لا يماشيه ازدياد الانتاج يسوق الى زيادة الأيدى العاملة زيادة لابد معها اما من انخفاض مستوى الأجور أو زيادة عدد العاطلين وهذا أو ذاك يؤدى الى الاثراء المفرط من جهة والى الحرمان من جهة أخرى فتقل قوة الانتاج بانخفاض مستوى العيش وتعظم الفوارق بين الأغنياء والفقراء . ويقولون أن النظام القائم على مذهب الفردية يضيع سدى كثيراً من القوى كان من الممكن استخدامها فيما يخفف ويلات العالم ويوفر الثروة العامة اذا ما توحدت جهة الانتاج والتوزيع

فالمنافسة التجارية تدعو الى صرف مبالغ جسيمة وجهود عظيمة فى النشر والاعلان وتسيير قاطرات مختلفة مثلا لشركات مختلفة على خطوط متوازية فى جهات متقاربة . ويقولون أن امتزاج البيوتات المالية الكبيرة قلل من النفقات وزاد فى صافى الارباح وهذا دليل على أنه اذا تولت الدولة الانتاج توفرت القوى وعظم الربح فى الجملة فيعظم الرخاء . ويقولون أخيراً أن هذا الخصام الدولى لايحركه الا ذوو المطامع الاقتصادية الواسعة وهذه المطامع تحد بطبيعة الحال وتخفف من حدتها اذا جعل الافراط فى الاثراء الفردى مستحيلا بالغاء الملكية الفردية

هذا استعراض لمذهب الاشتراكيين المتطرفين أتينا به للمقارنة بين المذهبين . وأدلة الاشتراكيين وان كانت صحيحة فى الجملة تحوى كثيراً من المغالطات والخلط . ومهما تكن قيمتها فالشيوعية لا يمكن أن تكون العلاج الشافى للأسباب التى أثبتناها لدى الكلام على المساواة . فاما أن توحيد جهة الانتاج وعدم المنافسة توفران الجهود والارباح فلا

يسلم به من يعلم أن المنافسة تدفع أصحاب الأعمال الى التفنن فى ابتكار استعمال أرخص الخامات وأقل الآلات استهلاكا للوقود وأجود السلع وأحسن الأشكال الى غير ذلك . فاذا تقرر هذا علمنا أن المنافسة لا احتكار الدولة أعمل على الرخاء والتقدم

أما محاولة التدليل على صلاحية النظام الشيوعى بنجاح امتزاج البيوتات المالية فمغالطة أشد ظهوراً لأن هذا الامتزاج عمل فردى يجنى ثماره المشتركون لا الجماعة مباشرة وهو على كل حال شكل من أشكال التعاون ولا يصح اتخاذه دليلا على صواب المذهب الشيوعى القائم على الغاء الملكية الشخصية وهو أمر يسوق الى الخراب الاقتصادى والانحطاط العام لأنه يؤدى الى خمود نار التنافس والتفنن

على أن المذهب الاشتراكى تطور تطوراً عملياً معتدلا وحامل لواء هذا المذهب الاشتراكيون الديموقراطيون وهم لا يرون الغاء الملكية الشخصية بل يرمون الى تقليل الفوارق بمساعدة العمال الفقراء على اعداد أنفسهم لمعترك الحياة الاجتماعية بتحسين سبل العيش ورفع المستوى الاخلاقى والفكرى بينهم من طريق الاستيلاء على أكثر ما يمكن الاستيلاء عليه من كراسى مجالس التشريع . واليهم يرجع الفضل فى تقرير حق الانتخاب للجميع ذكوراً وأناثاً فى أوروبا وغيرها وتخفيض المصاريف القضائية ووضع ضريبة مدرجة على الدخل فتزيد نسبة ما يجبى من الضرائب اطراداً بزيادة الدخل مع اعفاء الحد الادنى اللازم للعيش الضرورى من كل ضريبة ، ووضع تشريع خاص بالعمال لحمايتهم وتحديد ساعات العمل الخ وهى وسائل لا بد من اتخاذها

لاتاحة أكبر الفرص للنمو الفردى

نرى من هذا الاستعراض أن المغالاة فى تطبيق مذهب الفردية أو الاشتراكية ضارة بالجماعة لأن الاول يحرم الفرد جل مزايا الحياة الاجتماعية والثانى يسوق الى اضعاف المسئولية الشخصية واستعداد الفرد فيهبط الانتاج وتضمحل الجماعة . فالحكمة والمنطق السليم يقضيان باستشارة كل من المذهبين لدى تقرير طبيعة ومدى تدخل الجماعة للأخذ بالمحاسن واطراح مادونها وفى كل منهما مزاياه ونقائصه . لنتذكر دائماً أن الغرض من قيام الحكومات وسيادة القانون توفير أسباب الحياة الطيبة وأنه لا بد لذلك فى كل جماعة من سيادة الأمن ووفرة الانتاج ودقة توزيعه توزيعاً يعمل على تقليل الفوارق من جهة ويبقى على المسئولية الشخصية وروح المباراة والمنافسة من جهة اخرى . فاذا ترك كل فرد وشأنه كما ينادى دعاة الفردية كان من عدم تساوى قوى المتعاملين ما يجعل القوى يرهق الضعيف فيتعرض سواد الناس الى مساوئ لا يد لهم فى ايجادها وهذا لايساعد على تحقيق الحياة الانسانية الطيبة . ففريسة الاجحاف اما أن يذوى واما أن يدفعه الحقد والغيظ الى الخروج على النظام واستخلاص حقه بيده وكلا الأمرين شر على المجتمع . فاذا اتبعنا مذهب غلاة الاشتراكيين فبالغت الدولة فى تقييد الأفراد أضعفت المسئولية الشخصية وعاقت النمو الفردى فتنحط الجماعة وتتأخر . فالتدخل لابد منه ولكن تعيين طبيعته ومداه أمر يحتاج لأكبر عناية وأعظم

تفكير ويقتضى حساب نفسية الأمة وموارد البلاد ودرجة المدنية وقوة التقاليد والعادات

اذن كيف يتدخل القانون ؟ هل تفرض الزامية التعليم ابتدائياً وعالياً أو يترك كل فرد يتعلم أو لا يتعلم ؟ وهل يتدخل بين المستأجر والمالك فلا يدع أحدهما ينتهز ضعف الآخر ليستفيد على حسابه أو يترك للجميع حرية التعاقد فى كل الظروف ؟ وهل يترك العمال لأصحاب المعامل والشركات يتعاقدون كما يريدون أو يتدخل ليحمى الفريق الضعيف من ظلم القوى ؟ وهل يدع التجارة والصناعة والزراعة حرة أو يقيدها لأغراض اقتصادية أو سياسية ؟ وهل يحارب المخدرات والمسكرات أم يتركها على أن يحمى كل فرد نفسه من شرها ؟ وهل يقيد سن الزواج ويفرضه أو يدع الناس احراراً فى أن يتزوجوا فى أى سن أو لا يتزوجون مطلقاً ؟ وهل يضع نظاما للتجنيد الاجبارى أو يترك الجندية للاختيار والتطوع ؟ وهل يجعل الضرائب الزامية أو اختيارية ؟ الخ الخ

تنادى الفردية بوجوب ترك الفرد يعمل ما يشتهى على أن لا يتدخل القانون الا لحماية الملكية الشخصية ومنع الاعتداء على الغير ويذهب الشيوعيون الى ترك كل شىء للدولة . وقد بينا أن كل مذهب يحوى كثيرا من المزايا والعيوب . ويجب على الباحث فى كل مسألة أن يضع أمامه ما يقتضيه النمو الذاتى من الحرية وما تستلزمه طبيعة الاجتماع من القيود قبل أن يقرر التدخل أو عدم التدخل مباشرة من جانب الدولة ولا ينبغى أن يغفل المشرع أو المنفذ درجة ادراك الجماعة وحالها

الاقتصادية والنفسية وطبيعة العمل ليحدد مقدار التدخل ووسائله

فالضريبة يجب أن تكون اجبارية فى كل جماعة مهما ارتقت . اما وسائل جبايتها وتوزيعها فتختلف باختلاف موارد البلاد . والتجنيد الاجبارى ضرورى فى كل جماعة لم تبلغ درجة من الادراك القومى تدفع الافراد الى التسابق المدفاع عن كيان الجماعة وكرامتها . ولا لزوم لتقريره فى كل الجماعات التى بلغ احساسها القومى وشعور أفرادها بالواجب حدا يكفى معه مجرد ظهور الخطر ليتسابق الافراد الى اتقائه بالطرق التى تعينها الدولة ومنها التجنيد . والتعليم الابتدائى الاجبارى لازم فى كل جماعة لتتاح الفرصة لكل فرد فى النظم الديموقراطية لبلوغ أقصى ما تؤهله له طبيعته . وجلى ان وضع قاعدة عامة تسرى على كل الجماعات أمر مستحيل لكننا نقرر بلا تردد انه لا ينبغى أن يتدخل القانون الا « لازاحة العراقيل » من سبيل نموّ الافراد ولهذا الحد فقط . ولما كان الجهل والفوضى وزعزعة الامن وضعف الدفاع عن كيان الجماعة السياسى عراقيل فى سبيل نمو الافراد وبقاء الجماعات وحدات سليمة قادرة على القيام بنصيبها فى الاسرة البشرية كان تدخل القانون فى شؤون الافراد لازالتها من الطريق أمراً لا بد منه دون نظر الى الاشتراكية أو الفردية أو البلشفزم أو الفاشزم . أما الضابط فتقرره حال كل جماعة ولكنه على وجه العموم يقوم على عدم اضعاف المسؤولية الشخصية من جهة وتحقيق المساواة كما عرفناها من جهة أخرى . ولنذكر دائما أن الدولة ليست ممثلة فى فرد معين أو أفراد معينين ولكنها مجموع النظم فى كل جماعة من

تشريعية وقضائية وادارية واقتصادية ودينية واخلاقية الخ وانها لاسلطان لها على المسائل الروحية مباشرة وعلى ذلك لا يمكن أن تنهض بالأخلاق مثلا الا بوسائل غير مباشرة . فطرق التربية ومحاربة الموبقات وتصعيب تعاطى المخدرات والمسكرات واكثار الانتاج وزيادة الرخاء كلها وسائل تؤدى الى رفع المستوى الخلقى بتسهيل سيطرة الضمير والارادة على قوى الانسان الأخرى

وقبل أن أترك هذا البحث أرجو أن يذكر معه القارىء ما أوردناه عن حرية الجهر بالرأى وعلاقة الفرد بالجماعة والمساواة وحقوق الانسان وطبيعته ليسهل ادراك نتائج التدخل وعدمه .

ولكى يسهل علينا تصور مزايا الاختيار نتخذ نظام التجنيد مثلا . يذهب الجندى المتطوع الى ميدان القتال لتحقيق غرض من أغراض الدولة وهو مختار لملاقاة كل الاخطار والمصاعب التى يتعرض لها المقاتلون ، يذهب الى الميدان لا لأنه قهر على ذلك بدافع خارجى بل لانه استشعر وجوب قيامه بنصيب من التضحية فى سبيل غرض الجماعة المشترك الذى تعبر عنه ارادتها أو الارادة العامة وهو لذلك يستميت فى العمل لتحقيق هذا الغرض . أما الجندى الذى قد لا يذهب الى الميدان الا مكرها فلا يستشعر الروح السامية التى تدفع المتطوع للقتال بل يقاتل لان قوة خارجة ارغمته على القتال . فاذا ادركنا الفرق بين الجنديين ادركنا دقة تدخل القانون وعلمنا أن المصلحة تقضى بالا تتدخل الدولة مباشرة فى شؤون الفرد الا حيث لا مندوحة عن هذا التدخل

وإذا كان لابد لنا من الكلام بلغة الكتاب السابقين فنقرر أنه يلوح لنا أن العالم سائر فى السبيل الذى مهده له دعاة الاشتراكية الديموقراطية وأن التجارب هدته الى أنه لا خير لا فى الفردية المتطرفة ولا فى الاشتراكية المتطرفة . فاذا تلاشت بسرعة المذاهب المتطرفة كالباشفزم والفاشزم وعاشت الديموقراطية الحقة فى ظل النظام النيابى المؤسس على أن الامة مصدر السلطان فسيكون تقدم العالم مطرداً وسرعته أزيد وويلات الطبقات الفقيرة أخف وسبل الافراط فى الترف أقل والاشتراك فى الثروة أعم . أما إذا هزمت الديموقراطية فسوف يشهد العالم هزات عنيفة قبل ان يتاح له السير على نظام ثابت . ونرجو أن يوفق قادة الأمم الى نصرة الديموقراطية فتتلاشى الشيوعية والفاشزم

ومن المشاهد أن الانتقال العنيف لا يكون إلا فى البلاد ذات النظم الجامدة المفرطة فى الحجر على حرية الأفراد فى القول والعمل ، أما النظم المؤسسة على التوسع فى الحرية فتساعد على التطور الهادىء مساعدة يدركها كل من راقب السهولة التى قامت بها حكومة من الاشتراكيين سنة ١٩٢٤ فى انجلترا ذاتها وقارنه بالانتقال الذى هز الجماعة الروسية هزة تكاد توقعها فى مهاوى الفوضى . كان نظام الحكم فى روسيا استبدادياً جامداً فلم يمكن استبداله إلا بثورة كادت تهلك الحرث والنسل وكان النظام الانجليزى مرنا مؤسساً على أن كلمة الأمة هى العليا ، لذا يتطور بلا ثورة ولا هزات مدمرة ولا سفك دم . فنحن حتى اذا تمشينا مع الفردية والاشتراكية وغضضنا النظر مؤقتاً عن النظرية التى نأخذ بها

نظرية سيادة الارادة العليا — نجد الدليل قائما على أن الأمة مصدر السلطان فعلا . واذا قلنا أنها مصدر السلطان فلسنا نحاول الانتقاص من سلطان الدولة ولكنا نحاول وضعه على أمتن الاسس

واذا اتخذنا نظريتنا أساساً لتقرير أن الامة مصدر السلطان لا نجد أى صعوبة . فارادة الدولة أو القانون كما ينبغى أن يكون هى الارادة العامة وهى كما عرفناها امتزاج ارادات الافراد الحقة أى ارادة الحياة الانسانية الطيبة . فاذا كان القانون كما ينبغى فلن يكون سوى التعبير عن حاجات الافراد وآمالهم ، والأمة مجموع الافراد باعتبارهم أعضاء فى المجتمع تقف قواها جميعاً على تحقيق هذه الحاجات فهى بطبيعة الحال مصدر الوحى والالهام والسلطان . تشعر الأمة بالحاجة الى تحقيق غرض فتضع النظم لتحقيقه فاذا ما استقرت النظم وتحققت حاجتها ودعت التجارب والتطورات الى تغيير النظم تعدلت ارادة الأمة وأخذت النظم شكلا آخر وهكذا . فالقوانين تصدر وتتعدل وتتغير لا لأن أعضاء الهيئة التشريعية يريدون ذلك ولكن لأن حاجات الجماعة ورغباتها تقتضى هذا التعديل أو التغيير فتوحى به وتدفع اليه . هكذا ينبغى أن تسير الأمور ، فالسير على هذه القاعدة مقياس نظام الحكم الرشيد . فاذا ما شذ نظام من نظم الحكم عنها فلن يصل بالجماعة الى الرقى المرجو بل لا بد أن تتخبط وتتعثر ولا بد من حصول القلق والاضطراب ولن تستقيم الأمور الا اذا وفقت الجماعة الى النظام الذى ندعو اليه وتنادى به الطبيعة الانسانية السليمة وهو سيادة ارادة الأمة

ان جعل الفرد والجماعة عنصرين غير ممتزجين ذوى مصالح متعارضة هو الذى ساق الى قيام مذهبي الفردية والاشتراكية . لكن الجماعة والفرد كل لا يتجزأ فالذات والغير يجب أن يتلاشى أمام المصلحة العامة المشتركة . لنرب الفرد اذن التربية الاجتماعية الصالحة التى تعمل على تقوية جميع ملكاته ومداركه بازاحة العراقيل من سبيلها ثم لنتركه ليأخذ بيد أخيه الانسان مدفوعا بعوامل انسانية بحتة الى سبيل الخير والنهوض . لقد لاحظنا من قبل أن جماعات الخير تزداد بنسبة الرقى المادى والخلقى فى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر منها فى كل بلد آخر . فاذا علمنا أن تلك البلاد أبعد الأقطار عن الاشتراكية الرسمية أدركنا أن ليس المدار على المذاهب الرسمية ولكن المدار على التربية الاجتماعية والتمشى مع الروح الانسانية التى تهدينا اليها الفطرة السليمة ويساعدنا على بلوغها النظام الديموقراطى . ولن أجد ما أدل به على صحة هذا القول خيراً من ايراد ما أفضى به أحد رجال الاعمال بالولايات المتحدة الأمريكية فى جمعية مصرية نقلا عن العدد ١٠٩٥٦ من جريدة المقطم . قال مستر هايس الأمريكى فى نادى جمعية الشبان المسيحية بالقاهرة :

أريد أن أقص عليكم نبأ من أنباء جمعية الشبان المسيحية بشيكاغو : منذ ١٥ سنة كان العيد الخمسينى لتأسيسها فى تلك المدينة فوجد المستر ماس كبير سكرتيريها أن الجمعية قد تجاوزت فى مشروعاتها الخيرية مقدرتها المالية فاصبحت مدينة بنصف مليون ريال فجمع أعضاء لجنة الادارة وقال لهم نريد أن نجمع من أهل شيكاغو مليون ريال نسد الدين بنصفه ونحفظ

النصف الآخر رصيدا للجمعية . دهش الحاضرون وظنوه حالماً لأن مليون ريال كانت فى ذلك الوقت شيئاً كبيرا وجمعه علاوة على الميزانية السنوية المعتادة وقدرها ٢٥ الف ريال مما يكسر الظهور . لكن الرجل كانت لا تثنيه عن عزمه صعوبة فقام فى الحال وأرسل دعوة لنحو مائة شخص من كبار أصحاب المصالح والمراكز العالية فى المدينة وبسط أمامهم الحالة ورجاهم أن لا يشرع أحدهم فى فتح باب الاكتتاب مالم يكن عازما على الاكتتاب بمبلغ كبير حتى نستطيع أن نحصل على المطلوب كله

فوقف المستر شد احد صاحبى محل مرشال وقال أن شركتنا مدينة لهذه الجمعية لأن ألوف المستخدمين عندنا يأتون من الأرياف وينزلون فى بيوت الجمعية وبتأثيرها عليهم تجدهم من أفضل العمال اجتهادا وأمانة وهذا هو أهم شىء فى أسرار نجاحنا ولذلك فانى اكتتب بمائة الف ريال ثم وقف المستر يوسف مرشال وقال انى أوافق على قول شريكى وأكتتب بمائة الف ريال . ثم وقف المستر روزنوالد وهو يهودى وقال : اذا افتتحتم فرعا للجمعية بقرب مكان تجارتى فانى أمنحها مائة الف ريال واذا فتحتم فرعا آخر بحى اليهود بشيكاغو أدفع مائة الف ريال أخرى وانى مستعد لاعطاء ٢٥ الف ريال لكل مدينة تجمع مائة الف ريال لفتح فرع للجمعية فى جهتها لليهود وأجعل باب هذه الهيئة مفتوحا مدة خمس سنوات من اليوم . وقد سعى مستر ماس حتى أقنع أربع عشرة مدينة أن تستفيد من هبة المستر روزنوالد . وقد لامه قومه اليهود على هبته هذه الطائلة للمسيحيين فقال لهم « لا تلوموا لانى قد عضدت جمعية الشبان المسيحية

أفضل معهد خيرى ادارة ونفعاً للانسانية عامة »

ثم قام تاجر آخر ولم يكن يعطينا أكثر من ٢٥ ريالا فى السنة وقال ان فتحتم فرعا بقرب محل تجارتى فانى أدفع مائة ألف ريال . وهكذا لم تمض عشرة أيام حتى جمعنا مليونا ومائتى ألف ريال

ثم شرعنا فى إقامة نزل للشبان الفقراء ولمتوسطى الحال الذين يجيئون الى المدينة طلباً للعلم أو الاشغال وجعلنا أجرة المبيت فيها بين ٦ و ١٠ قروش والاقامة والطعام ريالا على الأكثر وأعددنا فيها ١٨٥٠ غرفة نوم . صار الناس من رجال وسيدات وأرباب مصالح وقضاة وقسوس وغيرهم يذهبون الى ذلك النزل بالتناوب ويتحادثون مع الشبان فيجد هؤلاء كل ليلة زواراً يجالسونهم ويحادثونهم وما أعجب ما أحدثت تلك المجالسات والمحادثات من التغيير وكانت التضحية التى قام بها الرجال والنساء خدمة للشبان منتجة رجالا نافعين للوطن

ثم انتخبنا جهة فى المدينة من أحوج الأحياء لخدمة الجمعية يطلقون عليها اسم جهنم الصغيرة ولو رأيتموها اليوم بعد أن شيدنا فيها بناء للأولاد كلفنا ٢٠٠ ألف ريال وصرنا نشتغل بينهم ومعهم لوجدتموها كواحة فى برية وكنور فى وسط ظلام

ومن أربع سنوات أراد المستر ماسر أن يدرس حالة المدينة ليرى خدمة الجمعية بالنسبة للسكان فألف لجانا لذلك وجاءت تقاريرها فتبين أن عمانا يتناول ١٥ ٪ من السكان ولكى نصل الى الباقين يلزمنا ٢٠ مليون ريال ووطد النية على جمعها ولو فى عشر سنوات . ومع أن المستر ماسر

قد انتقل الى الأبدية منذ سنتين فان تأثيره بيننا خالد والعمل مستمر وقد جمعنا الآن ثمانية ملايين ولنا ثقة وطيدة فى أننا سنحصل على الباقى

للجمعية فى شيكاغو نحوًا من ١٧٥ سكرتيراً ولكن أكثر من ٤٠٠٠ رجل من أرباب المصالح والمراكز يعطون للجمعية شيئاً من أوقاتهم الثمينة فيجلسون فى لجانها ويتطوعون فى خدمتها بطرق شتى

فلا تظنوا أن الجمعية تستطيع النجاح بمساعى موظفيها فقط ان لم يدعمهم الرجال الأقوياء مثلكم لا بأموالهم فقط بل بأفعالهم ومواهبهم

إن هذه المدينة (يريد القاهرة) ستكون واحدة من مدن العالم العظيمة ولكن هذا لايتم لها بأموالها ولا بمبانيها ولا بسياستها ولا بعلمائها بل أول كل شىء وقبل كل شىء بصفات مواطنيها وأخلاقهم وهذه الجمعية (يعنى جمعية الشبان المسيحيين) من بناة الأخلاق . الفرصة اليوم فى أيديكم لاعداد وطنيين ينهضون بالوطن الى السماك الأعلى اذا بنيتم أخلاقهم على المبادىء السامية الشريفة وهذبتم عقولهم أفضل تهذيب وقويتم أجسامهم بكل الوسائل الصحية والرياضية . « انتهى »

هذه صورة لمجهود الفرد أتينا بها لاثبات أن التعاون الممزوج بروح الايثار هو أمتن الدعائم لنهوض الجماعات لا الفردية ولا الاشتراكية ولا غيرهما من المبادىء المبنية على التفرقة بين الذات والغير والفرد والجماعة واعتبارها عناصر متنافرة . أرأيت إذن سر النجاح ؟ انه فى النظام والتربية والانتاج والرخاء وسيادة خلق الايثار فليكن مجهود الدولة

موجها الى تحقيق هذه الأغراض لتسير الانسانية بخطى ثابتة فى طريق النهوض والفلاح

والآن وقد أتينا على شىء من طبيعة ومدى تدخل الدولة فلنرجىء بعض التفاصيل لحين الكلام عن التشريع فى الجزء الثانى حتى لا نضطر الى التكرير

الفصل الخامس

كيف نشأ السلطان — نظام الحكم — الديموقراطية — العرش

ان قيام الدولة ووجود الحكومة من ظواهر التطور البشرى قضت بهما ضرورة وجود سلطة يدين الجميع لها بالطاعة واداة لتنفيذ ارادة هذه السلطة . ولكى تكون هذه السلطة أبعد ما يمكن عن التأثر بالعوامل الشخصية كالأنانية والحقد والميل مع الهوى يجب أن يكون مصدرها الهيئة الاجتماعية ممثلة فيما نطلق عليه اسم الدولة . هذا ماندركه اليوم . ولكن كيف نشأت الفكرة ؟ لا أريد اتعاب القارىء بتكرير الأبحاث النظرية التى أصبحت عقيمة ولأثبت هنا رأيى الخاص :

ان الجماعات الأولى اهتدت بفطرتها الانسانية وغريزتها الاجتماعية الى ضرورة اختيار حكم ذى صفات خاصة ليفصل فيما كان يشجر بين الأفراد من خلاف وليقودهم فى الحركات العامة التى تستدعى توحيد

الجهود . ولما كان ذلك الحكم موضع أجلال أو خشية وكان السلطان نفسه مما تصبو اليه النفوس البشرية صار المركز محلا للمنافسة واستأثر به فى كل جماعة أقوى أفرادها سواء كان فى العقل أو فى الجسم . وبالتطور ونمو الروح الاجتماعية ارتقى هذا الحكم من رئيس القبيلة الى الأمير والملك وما الى ذلك من الألقاب

هذه هى الفكرة التى نأخذبها لتعليل فكرة الحكومة وبيان نشوئها . وهى تستند الى الروح الاجتماعية والى القوة وحب السلطان .

أما نظرية العقد الاجتماعى وغيرها من النظريات الاخرى التى لانرى فائدة من مناقشتها فلا تستند الى هذه الأسس مجتمعة ولذلك وللاعتبارات التى أتينا على ذكرها لدى تناول علاقة الفرد بالجماعة لا نأخذ بها . وسنمر هنا مرا بتلك النظرية السخيفة القائلة بأن الملوك رسل من عند الله يستمدون سلطانهم منه دون الأمة لا لمناقشة النظرية بل لاعلان سخفها ولنقول أنها بقية من بقايا حكم القسس اخترعوها ليمنعوا الناس من مناقشة ونقد تصرفات الحكام الجائرة

نعم قاد الملوك الجماعات تارة الى سبيل المجد والعلا وطوراً الى طريق الشر والدمار تبعاً لعقلياتهم وأهوائهم ونزعات واستعداد بطانتهم ، غير أنه لايمكن اتخاذ هذا وحده دليلا على صلاح النظام الاستبدادى أو فساده . ان قوى الفرد ومداركه محدودة لا يمكن أن تصل الى صحة النظر وصدق الحكم فى جميع الأحوال وفى كل الظروف . ولهذا ولأن العقل والاعتدال والعزم لا تورث ولا تكسبها المناصب اذا كانت

عناصرها اللازمة غير موجودة كان نظام حكم الفرد نظاماً فاسداً من أساسه غير قابل للاصلاح سواء ظهر فى حكومة ملكية استبدادية أو أى حكومة أخرى قائمة على نظام الطوائف

قد يؤتى سعة الادراك والحيلة فرد من الأفراد يستطيع بهما امتلاك قلوب الشعب ومشاعر الجمهور وعقله ويحصل على طاعته ويجعله رهن اشارته ويوجه قواه الى المجد والمنفعة الحقة . ولكن هذا لايمكن اتخاذه دليلا على أن فرداً أو جماعة من الأفراد من طبقة معينة يلهمون دائماً الحكمة والصواب وأنهم يستخدمون كفايتهم ونفوذهم دائماً للصالح العام ولا يستعملونه فى ركوب متن الشطط واضاعة جهود الجماعة فى امور مدمرة أو على الأقل عديمة القيمة من وجهة النفع العام . كان نابليون من أفذاذ العالم ذكاء وسعة حيلة وقدرة على اجتذاب الرجال والسيطرة على ارادتهم بيد أن هذا لم يمنعه من قيادة فرنسا الى الخراب بالاسترسال فى شهوة الحرب والفتح . كذلك وجد من الفراعنة رجال أوتوا من سعة الحيلة والسيطرة على القلوب والقوى البشرية وتسخيرها فيما أرادوا غير أن ذلك لم يمنع من اضاعة جهودهم الهائلة فى امور تافهة لاقيمة لها من وجهة النفع العام كتشييد الاهرام العديدة ففوتوا على شعبهم كثيراً من المصالح . ولا يبعد أن تكون تلك المنشآت السخيفة من أسباب ضعف الجماعة المصرية القديمة فى العصور المختلفة لأن الجهود التى بذلت فى سبيلها كانت جهوداً عظيمة جداً ولكنها ضائعة . يعتبر الكثيرون منا الاهرام مواضع فخر لنا أما أنا فأعتبرها رمزاً قائماً على

ظلم حكام مصر واستكانة المحكومين وانعدام احساس الحرية أو ضعفه ضعفاً مزريا

فى التاريخ أمثلة عديدة على ما يمكن أن يحدثه سوء استعمال السلطان والقوة من جانب الحكام المستبدين وقد أدرك الناس من هذه الأمثلة أن النظام الاستبدادى نظام فاسد ولكنهم لم يدركوه إلا بعد تجاريب قاسية أليمة وكثيراً ما كانوا يعزونه الى الأفراد . كانوا يعزونه الى ذلك الملك أو ذاك الأمير أو القائد أو القس فيحاولون استبداله بالعصيان العام أو الثورة وكانوا اذا نجحوا مرة فشلوا مرات ولا يخلصون من حاكم إلا وقعوا فى شر منه . ولما نمت المدارك البشرية اهتدى الناس بعد التجارب الكثيرة الى نظام الحكم النيابى فاتبعوه واستمسكوا به وما لبثوا أن رأوا شبح الاستبداد المخيف يتوارى عنهم

النظام الاستبدادى نظام فاسد وأظهر مضاره امكان أن تعمل الحكومات المستبدة فى الخفاء وهى فى الواقع لا تعمل عادة إلا من وراء ستار من التمويه والمظاهر الكاذبة . واذا ما عملت فى الخفاء فلا تلبث الأمة أن ترى نفسها أمام أمر واقع لا تستطيع الخروج منه بسهولة بل كثيراً ما يلزمها الموقف اختيار أحد أمرين : تسليم بالأمر الواقع وخضوع لنتائجه أو محاولة التخلص منه فجأة محاولة قد تسوقها الى الوقوع فى أحضان الثورة العنيفة وهى غير مأمونة العواقب وتنتهى على كل حال بخسارة الجماعة ولو نجحت بما تتعرض له من الفوضى واقتتال قواها الداخلية وكل ذلك كان يمكن توفيره إذا كان أمر الأمة بيدها

والسلطان لها وجرت الامور على مرأى ومسمع منها وفقا للنظام النيابى الديموقراطى

هدانا المنطق البشرى السليم فى ضوء نتائج التجارب العديدة الى اختراع النظام النيابى لتقوم من بيننا حكومة تسير مسترشدة بقوى الأمة المختلفة ولا تأتى أعمالها فى الخفاء لأنها لا يمكن أن تخفى عن نفسها شيئاً

نعم أن الحكومات النيابية الديموقراطية لا يمكن أن تعمل فى الخفاء ولا من وراء ستار فانها نخبة من أبناء الأمة تختارهم بارادتها ويعملون تحت مراقبتها . ولهذا لا توجد مفاجآت ولا ثورات فى الجماعات المحكومة وفقاً للنظام النيابى الصحيح

أثبتت التجارب أن التطور الذى وصل بنا الى تقرير النظام النيابى الديموقراطى كان تطوراً الى الخير وأن هذا النظام هو حكمة هذا العصر فهو يضمن تجمع قوى الأمة وتوجيهها للعمل المشترك على ترقية شؤونها المختلفة . وفى الناس مجموعة من الملكات والمواهب لا تظهر إلا إذا وجدت مجالا للعمل فاذا لم تجده انكمشت وماتت وهى لا شك واجدة هذا المجال فى النظام النيابى المؤسس على أن الأمة مصدر السلطان . ولو اهتدى أسلافنا الى ادراك النظام النيابى كما نطبقه اليوم لما شهد العالم تلك الانقلابات فى نظم الحكم من ملكى الى ارستقراطى الى جمهورى تتعاقب وتختفى وتعود . نعم لم يكن أسلافنا يدركون الديموقراطية ونظام الحكم النيابى كما ندركهما اليوم بل كانوا لا يفهمون من الديموقراطية

الا أن يشترك جميع الأفراد العاملين فى الجماعة مباشرة فى ادارة اداة الحكم حتى يمكن أن يقال أنهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم

لكن هذا لا يمكن تحقيقه فى الحياة العملية ولا حاجة لأن يتحقق فى هذا العالم الاجتماعى الذى يقوم على التخصص أكثر من كل شىء آخر ، وتولى الحكم شىء من هذا التخصص الذى لا بد منه . وانصراف كل الى عمله الذى يجيده سبيل النجاح فى هذه الحياة . لذلك أخفقت الديموقراطيات القديمة لما حاولت الحكم مباشرة وكانت قصيرة العمر حتى فى الجماعات الصغيرة التى ظهرت فيها ببلاد الأغريق القديمة كآتينا واسبارطه وكالرومان فى عهدهم الأول

ان الديموقراطية المطلقة لا يمكن أن تعيش واذا عاشت فلن يكون النظام المؤسس عليها فى صالح الجماعات البشرية . اما أنه لا يمكن أن تعيش فلأن الناس منصرفون فى شؤون الحياة المختلفة وان نحن أشركناهم جميعاً بالذات فى ادارة اداة الحكم تعطل العمل المنتج الضرورى لقوام الأفراد وهذا لا يكون . واما أن قيامها بالشكل المذكور لا يكون من المصلحة العامة فلأن الكثرة العظيمة فى مجالس التشريع والاشراف على اداة الحكم تستدعى كثرة الجدل والمناقشة كثرة يستحيل معها البت فى الامور بالسرعة اللازمة . لذا كان من الضرورى أن تكون المجالس التى تضع القوانين وتشرف على تنفيذها من أفراد تنتخبهم الأمة لينوبوا عنها من أهل الكفاية والاستقامة والاخلاص واذا نجحت فى ذلك ضمنت حياة نيابية رشيدة . ومن أهم العوامل الموصلة لتلك الغاية

التربية الصالحة ووضع نظام للانتخاب ومراقبة تنفيذه تنفيذاً دقيقاً تتحقق معه فكرة النيابة الشعبية وحرية الاختيار ونظرية التمثيل وحشد أكبر عدد ممكن من قوى الأمة العاقلة المفكرة العاملة المجربة فى مجالس التشريع والاشراف على اداة الحكم

ومع أن النظام النيابى الديموقراطى هو ما تنادى به الفطرة السليمة فان خصوم الديموقراطية يعزون اليه كثيراً من المساوىء التى توارثها الكتاب يذكرونها من حين لحين ناسين أن تلك المساوىء وإن كانت تعزى بحق الى الديموقراطيات القديمة فلا يجوز أن تنسب اليوم الى النظام الديموقراطى الحديث القائم على وجوب سيادة ارادة الجماعة العامة التى هى نتيجة امتزاج وائتلاف جميع إرادات الأفراد

يقولون أن الجمهور أعمى مندفع غير محب للتغيير وأن الأغلبية إذا ظلمت كان ظلمها وعتوها أشد وأنكى من ظلم الملكية أو الارستقراطية المستبدة لأن الكثرة تضعف الاحساس بالمسئولية ، وأن الجمهور يتبع الزعماء اتباعا أعمى غير مصغ لا لمنطق ولا لمصلحة فان الجماعات لا تتعقل ولا يعرف الجمهور مصلحته بل يسير وراء الزعامة يقتفى أثرها ويتبع خطاها أخطأت أم أصابت ، وأن التاريخ لا يعرف هذه الديموقراطية وإذا كان عرفها فانما عرفها سريعة الكسر عاجلة الفناء ويقولون أخيراً بلسان موسولينى زعيم الفاشستى ورجل ايطاليا اليوم أن هذا النظام الديموقراطى يضع السلطة العليا فى الجماعة تحت رحمة الحزبية والمناورات البرلمانية التى كثيراً ما تتوسل باجراءات شكلية الى ابعاد

حكومات عن كراسى الحكم وقد تكون الحكومة المبعدة أصلح حكومة حائزة لثقة الشعب معبرة أصدق تعبير عن حاجاته وأمانيه

هذا ما يقوله خصوم الديموقراطية وهى مزاعم توارثوها وكانت كما قلنا صحيحة لحد كبير أيام كانت الديموقراطية لا تعنى فى الواقع غير الفوضى . كان الناس من قبل لا يعرفون النيابة على أساس النظام الشعبى فكانوا إذا ما أرهقتهم الملكية المستبدة أو أذاقهم الارستقراطية العذاب لجؤا الى الديموقراطية بمفهومها القديم غير المهذب بالتجارب والعلم والنظام فلا يلبثون أن يروا أنفسهم فى أحضان الفوضى فيعزون متاعبهم الى الديموقراطية وما هى فى الواقع إلا نتيجة الفوضى . ولو وفقوا الى ادراك الديموقراطية العملية المهذبة لما وجدوا محلا للشكوى ولساروا بخطى ثابتة الى الأمن والرخاء والفلاح

حقاً لا يمكن محو الظلم والمحاباة والغش والرشوة فى النظم الديموقراطية كما لا يمكن محوها فى النظم الأخرى لكن نطاق هذه المساوئ يضيق فى ظل الحكم النيابى المؤسس على الديموقراطية العملية . اذا ظلم الملوك أو الحكام أو طائفة الارستقراطيين فلا يمكن ردهم عن الظلم والطغيان إلا بالثورة العنيفة وقلب نظام الحكم والدسائس وهى وسائل مهلكة وإذا نجحت مرة أخفقت مرات وهى على كل حال لا بد أن تضيع كثيراً من القوى وتوغر الصدور وتضعف التعاون أمتن أسس الحياة الاجتماعية . أما ظلم الطبقات أو الأحزاب فى النظام النيابى الديموقراطى فيمكن إزالته باسقاط الحزب الحاكم أو الطائفة الحاكمة فى

الانتخابات التالية . ولما كان هذا التدبير مقدرا مقدماً كان اقدام الطائفة الحاكمة على الظلم بعيد الاحتمال وان كان فبغاية القصد لأن الشعب الناهض لا يقبل الظلم من أى كان والزعماء يدركون هذه الحقيقة

صحيح أن الجمهور لا يهتم كثيراً بالتشريع ولا بما لا يؤثر مباشرة فى حياته اليومية ولكن هناك نظام الأحزاب ينفخ فى الاتباع روح الحماسة فتدفعهم الى الجهة التى يرى فيها حزبهم المصلحة وبالتنافس وحب الغلبة والفوز يندفع الناس فى التفكير والعمل ، وبتسابق الأحزاب فيما تراه المصلحة العامة تبقى الأفكار فى حركة مستمرة تجنى الجماعة من ورائها فوائد جليلة . فاذا كان الجمهور يتبع الزعماء أنى ساروا فان على هؤلاء الزعماء رقباء من منافسيهم السياسيين (أو خصومهم على نحو ما يقال عادة) يتحينون الفرص لاسقاطهم حتى يخلو لهم الطريق فيسيرون بالجماعة فى السبيل الذى يرونه موصلا للخير . وهكذا يخشى كل زعيم الرقباء من منافسيه فلا يندفع فى الانحراف عن المصلحة وأن أراده وإذا كان الجمهور يتبع أكثر مما يفكر فانما يتبع قادة يجبرهم منافسوهم على السير فى سواء السبيل والاسقطوا . وإذا كان الجمهور لا يحب التغيير فان دعاة الاصلاح من القادة يحركونه ويقودونه الى الغاية التى يسعون اليها وبتعدد الأحزاب والقادة يحصل التوازن فى الجماعة فلا تتردى فى الهاوية إذا جرها اليها زعيم طائش أو قليل الخبرة والادراك أو قصير النظر أو سيئ النية

وصحيح أن المسئولية تختفى فى الجماهير ولكن الناس يحكمون

على الأعمال بنتائجها والحكام لا يكونون فى النظام النيابى الديموقراطى إلا من الزعماء وهذا النظام يعين المسئولية ويحددها فلا خوف من اختفاء المسئولية إلا إذا كان النواب حزبا واحداً وهذا قليل الحصول ان لم يكن مستحيلا . ولقد شهدنا بمصر سنة ١٩١٩ وما بعدها أيام لم يكن بها نظام نيابى أن الحكومات كانت تسقط وتقوم بقوة الرأى العام وحده من غير أن يكون للبلاد دستور يحدد المسئولية ويعينها فكيف إذا وجد الدستور ؟

أما أن التاريخ لا يعرف هذه الديموقراطية وأن الجمهورية فى روما وأثينا لم تكن فى الواقع إلا ارستقراطية فلا يحط من قيمة الديموقراطية العملية العصرية كثيراً ولا قليلا فلم يكن التاريخ القديم يعرف استخدام الكهرباء والحرارة والضوء كما تستخدمها اليوم ومع ذلك فلم يقل أحد أن هذه القوى تفقد شيئاً من قيمتها لأن التاريخ لم يكن يعرفها . ان اكتشاف النظام النيابى الديموقراطى لا يقل أهمية عن اكتشاف قوة البخار وطرق استخدام الحرارة والأشعة الخ . واذا كان ما أطلق عليه فى الماضى اسم الديموقراطية قد أخفق فليس هذا دليلا على أن النظام ذاته معيب لأن الديموقراطية قد تهذبت بالعلم والتجربة حتى صارت نظاما ثابتاً ولم تعد بعد تلك الفوضى الهادمة

وأما أن النظام النيابى الديموقراطى يترك الكفايات الادارية والسياسية تحت رحمة الاجراءات الشكلية والدسائس الحزبية والمناورات البرلمانية ويجب لذلك أن يتلاشى أمام الفاشيستية فقول يحمل بيده

تذكرة الوفاة لنفسه لأن النظام النيابي الديموقراطي ذاته يرتكز على نظام الاحزاب بل أن الأحزاب قوام ذلك النظام . وما دامت هناك حرية وحزبية فان الحزب الذى يقوى اليوم على انتزاع الحكم ولو بالمناورات لا يبقى إذا لم يصل بالأمة الى ما ترجوه من الحكومة ولا يعيش إذا لم يكن صالحا ويكون مصيره الى الزوال ولو بالمناورات الحزبية . وما دامت هذه الأمور مقدرة مقدماً فلا خطر خصوصاً إذا علمنا أن الارادة العامة التى تحكم فى النظام النيابى الديموقراطى هى نتيجة امتزاج ارادات الأفراد بالنقد والتعديل والتحور وما دامت الأمة حية يقظة فلا يمكن أن يسيطر عليها حزب واحد لدرجة تملك مشاعرها وعقولها فلن يفوز الحزب إلا إذا عضدته الأمة فاذا أثبتت التجربة عدم صلاحيته فانها تسحب منه القوة التى قام بها وتسقطه وتسود غيره

على أنا لاندرى ماذا يريد أن يقدمه خصوم الديموقراطية بدل هذا النظام الديموقراطى البديع ؟ أين يرتكز السلطان الذى يدافعون عنه ويخشون عليه من الديموقراطية ؟ لقد أبنا أنه يوجد فى مجموع الأمة فهل هناك من نظام خير من النظام النيابى الديموقراطى للتعبير عن ارادة الأمة ؟ نحن نعترف بأنه لايمكن أن يكون هناك نظام نيابى ديموقراطى عملى يعبر تعبيراً صادقا عن رأى كل فرد على حدة ويحقق جميع رغبات كل فرد على حدة ولكن إذا لم يتأت هذا فى النظام النيابى الديموقراطى فهو من باب أولى لايتحقق فى أى نظام آخر . لم يبق

إلا أن خصوم الديموقراطية يرمون الى تسويد الأفراد . وقد أبنا أنه إذا ساقت الظروف فرداً استطاع أن يجتذب قلوب الأكثرية ويسير بالجماعة حينا فى سبيل الخير والمجد والرخاء والمصلحة العامة فلا يصح اتخاذ الشاذ قاعدة واصدار الحكم بأن النظام الفردى خير من النظام النيابى الديموقراطى . أبنا لدى الكلام على حرية الجهر بالرأى أن صحة النظر والحكم لا تكون وقفا على طائفة معينة أو طبقة معينة ولكن الحقائق تدرك بالشورى أكثر من كل شىء آخر . وإذا أمكن أن يعد الانسان رجلا واحداً فى التاريخ أوتى من سعة الفكر والحيلة والنزاهة والاخلاص ما مكنه من قيادة جماعة الى المجد والعلا والرخاء فانه يمكن أن نعد الى جانبه المئات ممن إذا سلس لهم قياد الجماعة وأوتوا القدرة على تسييرها لا يستخدمون هذه المقدرة فى الصالح العام قدر ما يستخدمونها فى تسخير قوى الجماعة لاشباع نوع من الشهوات الفردية أو الغايات الفردية كما كان حال نابليون مع الأمة الفرنسية . وإذا كان الأفراد الذين يؤتون قسطا وافراً من سعة الادراك والحيلة والعزم وصحة النظر والحكم فى كل الشؤون من الشواذ فمن السخف أن نبنى على ظهورهم فى التاريخ من آن لآن القواعد العامة

انا لا ننزه الديموقراطية من العيوب ولكنا نرى هذه العيوب فى نواحى أخرى . وهذا لا يمنعنا من أن نعلن بلا تردد أنها مع هذه العيوب خير ما يؤسس عليه نظام الحكم فى كل جماعة بلغت درجة متوسطة من الادراك . ان نظام الأحزاب وهو التدبير الوحيد على ما أرى لامكان

نجاح الديموقراطية أصل مساوئها وسبب محاربتها ولكن هذه المساوىء قابلة للعلاج من غير شك

لا يتحرك الجمهور لغير ما ألفه إلا بتأثير الزعماء فكيف يؤثر فيه هؤلاء الزعماء ليبقوا الحزبية قائمة ؟ انهم يصلون الى ذلك بأربعة وسائل يكاد بعضها يناقض البعض الآخر وهى الاخلاص للمبدأ والهبوط أحيانا الى مستوى ادراك الجماعة الحزبية والاكثار من العبارات الخلابة والرشوة المستترة

فأما الاخلاص للمبدأ فيقتضى تضحية المصالح الشخصية والمشاعر الشخصية والاعتبارات الفردية فى سبيل خدمة أغراض الحزب وإذا كانت خدمة هذه الأغراض تعرّض بعض المنافسين لسقطات تقضى عليهم فلا يبالى الزعماء بذلك وان كانوا من أعز الناس لديهم وأقربهم اليهم وهذا خير ما فى نظام الأحزاب . وإذا أخلص الزعيم للمبدأ وتفانى فيه فلا تلبث أن ترى الأعضاء يقلدونه ويتفانون فى الانتصار لمذهبهم والذود عنه . لكن هناك خطراً يجب الانتباه اليه والاوقع القادة فى الخطأ. ذلك الخطر هو المبالغة فى الأخلاص لأغراض الحزب لدرجة ينسى معها الغرض الأكبر وهو خدمة الوطن . والوطنية الصادقة وسلامة الادراك ورقيه هى التى تقى الجماعات شر التردى فى تلك الهاوية السحيقة وهى تضحية القومية فى سبيل الحزبية .

وأما الاضطرار الى الهبوط الى مستوى ادراك الجماعة الحزبية فمقلل من فائدة الزعامة عامل على اضعاف القوة المفكرة فى الأمة . والقائد

الرشيد هو الذى يقود حزبه الى الأمام دائماً من غير أن يقطع صلة الماضى بالحاضر قطعاً ينفر الكافة فينفضون من حوله ومن غير أن يشوه مثله الأعلى .

وأما الرشوة وافساد الأخلاق بالملق والنفاق فشر ما فى نظام الحزبية ولكنه شر يصعب اجتنابه . وإذا كانت الرشوة المكشوفة محرمة قانونا وعرفاً فان الزعماء لا بد لهم من أتباع وأنصار ممن لا يفلح فيهم حض ولا اقناع ولكنهم يسيرون وراء مصالحهم الذاتية ولهذه الضرورة يلجأ الزعماء الى الوعود والعهود فاذا ما غلبوا وفازوا أخذوا يغدقون على أنصارهم الوظائف العامة ونحوها لضمان غالبية . فهم فى الواقع يرشون وهذه الرشوة ليست مفسدة للأخلاق فقط ولكنها كذلك سبب فى عدم سير أداة الحكم كما ينبغى لأن اختيار مديرى هذه الأداة لا يكون كما ينبغى بحكم قاعدة توزيع الأسلاب . على أن هناك رشوة أكثر ضررا وهى ابتزاز أموال فريق لمصلحة الفريق المناصر من طريق التشريع وفرض الضرائب وتوزيعها . وقد تنبهت بعض الدول الى خطر اسناد الوظائف العامة لغير الأكفاء بتأثير نظام الأحزاب فوضعت امتحان المسابقة فلا يتولى الوظائف إلا من يحرزون قصب السبق فى هذا المضمار . على أن هذا التدبير لا يمكن أن يقى الجماعة خطر المحسوبية لأن الكفاءة العلمية ليست كل ما يلزم فى الموظف الادارى مثلا فان للادارة استعداداً خاصاً لا يكتسب بالعلم وحده وهذا الاستعداد لا يكشفه الامتحان بل الخبرة والمعرفة الشخصية . وهكذا يمكن أن

يكون باب المحسوبية مفتوحا . على أنه إذا امكن أن يقضى امتحان المسابقة على داء المحسوبية فى توزيع الأعمال العامة فكيف يقضى على تضحية مصالح بعض الطبقات للبعض الآخر ومنح الامتيازات على حساب الجمهور ؟

وأما الاكثار من العبارات الخلابة والاسراف فى المغالطات المنطقية لكسب اعجاب الجمهور فضررها لا يحتاج لشرح ويمكن تصور مدى هذا الضرر إذا علمنا أن الزعيم القدير يؤخذ كلامه قضية مسلمة بل قد يصير عقيدة لا تزول

وعندى أنه لا سبيل الى ازاحة هذه المساوئ اللاصقة بالنظام الديموقراطى المرتكز على الأحزاب إلا بترقية التربيـة عامة والتربيـة الاخلاقية خاصة . فاذا علمت أن الأحزاب بالولايات المتحدة الأمريكية وهي من أرقى بلاد العالم ان لم تكن أرقاها وأغناها تستخدم كل هذه الوسائل فى سبيل الفوز الحزبى أدركت درجة الرقى الذى يجب أن يصله العالم قبل أن تستأصل تلك العيوب اللاصقة بالديموقراطية

على أن النظام الديموقراطى النيـابى مع مابه من مساوئ خير من النظام الاستبدادى فاشستياً أو بلشفياً ملكياً أو ارستقراطياً . ان النظام النيـابى هو النظام الوحيد الذى يصح معه حكم النفس أو الحكم الذاتى ولن يكون له أساس أمتن من الديموقراطية خصوصاً إذا أدرك الزعماء أن الحزبية ليست سوى واسطة لخدمة الجماعة لا غرضاً مقصوداً بالذات يجب الوصول اليه ولو بتضحية المصلحة العامة . ولا ينبغى أن ننسى أن

الرأى العام وحق الرئيس الأعلى للهيئة التنفيذية فى حل مجلس النواب يساعدان كثيراً على تخفيف أثر تلك المساوئ العالقة بالديموقراطية

لكن الى أى حد نسترسل فى الديموقراطية ؟ هل من الحكمة جعلها الاداة الوحيدة للحكم فننتخب حتى القضاة وكبار الحكام ؟

من الصعب جداً أن نضع قاعدة عامة لتفاصيل أساليب اداة الحكم تسرى فى كل الظروف وفى كل الجماعات إذ المشاهد أنه حتى فى الجماعات المتشابهة النظم المتساوية فى درجة التشبع بالروح الديموقراطية يوجد كثير من الاختلاف فى التفاصيل ساقت اليه الحياة العملية. فالحياة العملية وحدها هى التى تهدينا الى خير السبل وأقومها ويكفى أن يكون غرض العاملين المصلحة العامة ويكونوا معبرين عن الأرادة العامة . فاذا أرشدت التجارب الارادة العامة الى سلوك طريق غير طريق الانتخاب كان من اللازم تحقيق هذه الرغبة فهى قلما تخطىء. ويجب أن نميز بين الارادة العامة للجماعة وبين الرأى العام العارض الذى يسود الجماعة فترة من الزمن لمؤثرات وقتية ثم يتحول . ويجب أن نفهم أن المقصود بالارادة العامة الرغبة الحقة فى تحقيق الحياة الانسانية الطيبة . فاذا ارتأت هذه الرغبة نظاماً غير نظام الانتخاب لادارة الشؤون المحلية فلا يتعارض هذا مع النظام النيابى لأن المدار كما قلنا على تنفيذ الارادة العامة

اقتضت هذه الرغبة العامة فى بعض الولايات المتحدة الأمريكية تجربة نظام لأدارة البلديات غير مرتكز على النظام النيابى بالشكل المعروف فى البرلمان وذلك النظام يخول الرئيس المنتخب سلطة واسعة جداً

يدير بها البلدية كما يدير مديرو الشركات شركاتهم ويقال أن تجربة هذه الطريقة أسفرت عن نتائج باهرة والاعتراض الوحيد الذى يمكن أن يوجه اليها هو هل هى تتفق مع الفكرة النيابية ؟ ان التجربة كانت تحقيقاً لرغبة عامة أو بعبارة أخرى ان الارادة العامة فى تلك الناحية هى التى أشارت بها لأنها اكتشفت عيوباً ونقائص فى النظام العادى فارتأت أن تستعيض منه بآخر يكون أعمل على تحقيق الرغبة المشتركة وهى تحقيق الحياة الطيبة . وما دام النظام محققاً للارادة العامة فليس فيه ما يتعارض مع حكم النفس الذى دعا الى ابتكار النظام النيابى

وفى الواقع لايحكم البرلمان ولكنه يرقب اداة الحكم ويشرف عليها فاذا اعتبرنا هذا عامنا أن حسن اختيار اداة الحكم يساعد كثيراً على الحكم الرشيد وأهم عنصر فى اداة الحكم رجال القضاء . وإذا كان القضاء يستلزم درجة عظيمة من الاستقلال وضح لنا أن هذا الاستقلال اللازم لن يتحقق إذا كان بقاء القاضى فى مركزه متوقفاً على ارادة الناخبين . فجمهور الناخبين لا يوفق الى اختيار الكفايات كما توفق الهيئات التنفيذية العليا ولا يمكن أن يتجرد عن الهوى الذى لابد أن يكون القاضى أبعد ما يمكن عنه . فالأصلح إذن كما هو الشأن فى أكثر أنحاء العالم المتمدين أن تعين الهيئة التنفيذية العليا القضاة من أنزه وأكفأ أبناء الأمة ويحوطهم القانون الأساسى بسور من الوقاية يقيهم شر تدخل الحكومة فى حريتهم كقضاة إذا ما اقتتلت الأغراض الحزبية والطائفية أو تسلطت الأهواء على نفوس بعض ذوى النفوذ من أركان الهيئة

التنفيذية . يجب أن يدرك الجميع أن استقلال القضاء وكفايته فى البلد علامة على رقيه وضمان قوى لفلاحه لأنه يحقق العدل والعدل أساس الحكم الرشيد وأنه على قدر حرص الأمة على تقديس القضاء يكون حظها من الفلاح . واعتقادى الخاص أن من أهم أسباب رقى الأمة الانجليزية تقاليدها المجيدة فى اختيار القضاة وحمايتهم من عبث الأغراض. ولعل القارئ لم ينس بعدُ أن ما عزى الى حكومة العمال بانجلترا سنة ١٩٢٤ من تدخلها فى حرية القضاء لحماية كاتب شيوعى كان من أقوى أسباب سقوطها . وإذا قارنا هذه الحرمة وهذا التقديس بما يعامل به القضاة فى بعض البلاد الشرقية كمصر وتبينا أثره ادركنا سرا عظيما من أسرار النجاح . ان الحرية أقوى دعائم المدنية إذا لم تترك بأوسع معانيها للقضاة فلا خير فيها ولا فائدة منها

وإذا كان لاستقلال القضاة هذه الخطورة فأظن أنه لاحاجة بنا للقول بأن تجرد القاضى عن الهوى وهو على منصة الحكم ومكان العدل بين الناس وتطبيق القانون أمر لابد منه . يجب أن تتلاشى الحزبية والطائفية والشخصيات بكل تفاصيلها متى جلس القاضى ليحكم بين الناس وإلا فلا قضاء وعلى العدل العفاء . ليس التجرد عن الهوى بالأمر اليسير فاختيار أبعد الناس عن الهوى لن يكون بطريقة الانتخاب العامة المعروفة لأسباب كثيرة أهمها : أن الجمهور لا يعرف فى الغالب إلا من يتعرف اليه وعباد الظهور والمراكز والمنافقون هم أقدر الناس على الظهور للجمهور وقد تكون الكفايات القضائية بعيدة عن مضمار الظهور . فاذا لم

نبحث عنها فلن نستطيع استخدامها وليس جمهور الناخبين هو أحسن من يبحث هنا

فالاسترسال فى الديموقراطية يجب أن يكون محدودا بهذه الاعتبارات وأمثالها . والذى يحدده ويضع أسسه وأسس الحكم على وجه العموم هو القانون الأساسى أو الدستور فاذا وفقت الجماعة الى وضع هذه الأسس وتطبيقها استطاعت أن تقلل كثيراً من العيوب اللاصقة بالنظام الديموقراطى النيابى الناشئة أولا عن خفاء المسئولية بعض الشىء بتوزيعها وثانيا عن مساوىء الحزبية وهى نظام لابد منه لاثارة اهتمام الجمهور بالشؤون العامة. ومن أنجع الوسائل لعلاج أمراض الحزبية قيام النظام الملكى وتقوية أركان العرش

قد يقال أن من التناقض الدعوة الى النظام الملكى فى الحين الذى نقرر فيه أن النظام الرشيد للحكم ينبغى أن يقوم على أن الأمة مصدر السلطان فلم يكون لنا ملك وما عسى أن تكون فائدته فى نظام قائم على أن الأمة مصدر السلطان ؟

وقبل أن أحاول الرد على هذا التساؤل الذى حم به كثير من الجماعات الغربية والشرقية فى العصور القديمة والحديثة أقرر ابتداء أن نظم الحكم القائمة وليدة تطورات وتقاليد ساقت اليها سنن التطور البشرى وهى نتيجة ارتباط الماضى بالحاضر وتفاعل عوامل الحياة الاجتماعية . واتصال سلسلة الماضى بالحاضر والمستقبل من الأمور الجوهرية فى الجماعات السياسية الحاضرة . فاذا قطعت هذه الروابط تعرضت النظم

للانهيار. وإذا أغفلت هذه الحقيقة كان لامناص من التخبط والوقوع فى متاعب لاحد لها. فللتقاليد قوة وحرمة من المجازفة الخطرة اسقاطهما من الحساب لدى معالجة الشؤون الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا يمكن القول بأنه ليس لأى جيل الحرية المطلقة فى اختيار شكل الحكومة التى تروقه بل لابد أن يخضع لهذه القيود لحد كبير. ولست أذكر فى التاريخ مثلا كمثل الولايات المتحدة الأمريكية وهى جماعة متمدينة اختارت لنفسها نظاما كما شاءت. هذه الجماعة تكونت من صفوة العناصر الأوربية المختلفة التى هاجرت الى العالم الجديد وعاشت عيشة خاصة ولم تكن تدين بالولاء لعرش واحد من العروش بل كانت حرة من القيود الوضعية التى كانت سائدة فى العالم الأوروبى وقتئذ تختار منها ما تشاء وتنبذ ماتشاء فاختارت النظام النيابى الجمهورى. ولو اختارت غيره لما أمكن أن تتفق ولعرقلت دسائس الممالك الأوربية المختلفة سيرها. لكن مثل الولايات المتحدة الأمريكية مثل شاذ وقد عملت هى على سيادة النظام الجمهورى بالعالم الجديد ونجح ذلك النظام لأنه نشأ فى عالم جديد لاءمه.

قام النظام الملكى لأن الجماعات الأولى كما أوضحت كان لابد لها من حكم يفصل فيما قد يشجر بين أفرادها من خلاف ويوحد جهودها ويجمع كلمتها فى الظروف التى تجعل هذا التوحيد ضرورياً لقيام تلك الجماعات فاختارت ذلك الحكم من خير أبنائها أو قام أقواهم ليكون ذلك الحكم الذى لابد منه ممن أدرك هذه الضرورة وتصدى للزعامة بما

أوتى من قوة فكرية وخلقية وجسمية . وسواء كان قيام ذلك الحكم مجرد اختيار أو كان بالغلبة والقهر فانه لابد أن يكون فى الجملة ذا صفات جذابة مثيرة للاعجاب فى تلك الجماعات

ساقت الطبيعة البشرية إلى أن يتسابق الناس الى الوصول الى ذلك المركز السامى وصار طلابه يتحببون الى الناس تارة ويسيطرون عليهم بالقوة تارة أخرى حتى أصبح النظام لازمة للحياة الاجتماعية فقامت العروش ودان أفراد الشعوب لها بالولاء أولا وبالذات لما فى أصحابها من صفات ممتازة جذابة كالشجاعة والاقدام والكرم والفروسية والفصاحة وغير ذلك من أسباب الجاذبية بحسب نفسية الجماعة فى العصور والظروف المختلفة . هكذا على ما نعتقد قام النظام الملكى ودان الناس بالولاء للأسر المالكة ولنضرب مثلا بالأسرة المالكة بمصر فقد يكون فيه ما يساعد على ايضاح وجهة نظرنا

هبط محمد على الكبير مصر وهى غارقة فى بحر من الفوضى والظلم . عرفه المصريون ضابطاً بسيطاً ولكنهم أحسوا بجاذبية نحوه وأحسها هو نحوهم فسعوا وسعى فكان والياً عليهم فماذا فعل ؟ أبعد عنهم ظلم المماليك وصلف «الجندى» واكتشف بفطنته موضع القوة فيهم ووجهها بعبقريته وخبرته لمصلحتهم فكون من تلك الفوضى نظاماً وأخرج من ذلك الضعف قوة وأبرز للعالم شخصية مصرية كاد الحكم الأجنبى المتعاقب يذهب بها :

ظهر الطالب المصرى بجامعات اوروبا فوجد الذكاء المصرى عناصر

النمو فنما وأثمر . وظهر القطن المصرى بمعامل اوروبا والجندى المصرى بميادين الحرب الأوربية والاسطول المصرى بالمياه الأوروبية فظهرت مصر وكانت تلك القوى قبل هبوط محمد على الى مصر وتولى قيادتها فى حكم العدم . أفلا يدين الشعب المصرى بعد ذلك بالولاء لمن أخذ بيده الى سبيل المجد ودفعه الى السير فيه ؟ بلى . فقد تعلقت مصر به وبأبنائه وأحفاده ممن جلسوا على عرش مصر ودانت لهم بالولاء والاخلاص لأنه لا يمكن أن ينسى شعب كريم تلك اليد وما أسدت من خير . وبمثل هذا أو بما يقرب منه قام النظام الملكى فى الجماعات الاخرى . فالشعب يذكر للملك صفاته وخلفاؤه يذكرون لسلفهم منزلته وصفاته فيحرصون على انتهاج سبيله لتكون لهم مكانته وهكذا توطدت العروش . دلت المشاهدات على أن النظام النيابى الملكى خير نظام فكيف نعلل ذلك ؟

ان الملك قوة أدبية عظيمة يدين لها الشعب بالولاء ولها فى القلوب منزلة رفيعة وفى النفوس حرمة سامية ولهذه المزايا كثيراً ما يكون تأثير الملك الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات التى تعرض فى النظام النيابى . لهذا نعتقد ونظن أن كثيراً من المفكرين يعتقدون أن النظام النيابى الملكى خير نظام وبخاصة فى الجماعات التى قامت فيها العروش زمنا طويلا

فى النظام النيابى كما قلنا صعاب عملية وقيام الملوك فى الجماعات وقد صيرتهم التقاليد رمزاً حسياً لمعنى القومية السامى يساعد كثيراً على تذليل ما يعرض من تلك الصعاب . فنحن نحترم قوميتنا بل ونحس بها احساساً أقوى فى أشخاصهم فاذا قال مصرى يعيش الملك فانما يحيى فى

شخص الملك مصر وأمانيها والقومية المصرية الخالدة

هذا الشعور فوق أنه قوة وطنية هائلة تدفع الى الحركة بتنافس الجميع فى خدمة العرش واحراز رضاه ببذل النفس والمال لرفعة الوطن واسعاده — أقول أنه فوق هذا يساعد كثيراً على الخروج من المآزق التى تسوق اليها الأنانية الحزبية والطائفية بفضل احترام الجميع لصاحب العرش . ومن أجل هذا يكون استبقاء النظام الملكى جنباً لجنب مع أوسع النظم النيابية الديموقراطية من الحكم البالغة . على أن هذا النظام فى كثير من الجماعات جزء من تقاليدها القومية التى ترى فخرها فى استبقائه واحاطته بسور من العناية والوقاية ولا يتنافى ذلك مع كون الأمة مصدر السلطان وخير الأمثلة على ذلك بريطانيا . لست أعرف قوماً يحترمون الملك كما يحترمه البريطانيون ومع ذلك فنحن جميعاً نعلم أن هذه البلاد أقوى معاقل الديموقراطية فى العالم وأحرص الأمم على التمسك بمبدأ « الأمة مصدر السلطان »

قد يتساءل البعض ولو فى أعماق نفسه . إذا كان لابد من رمز حسى يظهر له الجميع احترامهم ويخدمون الوطن فى شخصه فلم لايسود النظام الجمهورى ويكون رئيس الجمهورية هو ذلك الرمز وبهذه الطريقة تختار الأمة أصلح وأكفأ ابنائها لأن نظام الوراثة لا يضمن دائماً جلوس الصالح الرشيد الحازم على العرش ولأن الصفات اللازمة للملوك لا تورث ولا تكسبها المناصب

ورداً على هذا التساؤل أقول لابد من شخص يحترمه الجميع ويخلص

له الجميع ليكون ذلك الرمز الحسى الذى لا بد منه . وما دام أنه يجب أن يكون هذا الشخص الكريم فوق كل حزب وطائفة فى المقام الأول من الاجلال والاحترام بعيداً عن المناورات والمنازعات الحزبية فلا يمكن أن يكون رئيس الجمهورية لأن الرئيس فى النظام النيابى لا بد أن يكون من حزب قوى وإلا فشل فى الانتخابات . فاذا اعتبرنا ماتسوق اليه هذه المنافسات من الطعن والتشهير من كل حزب على مرشح الحزب الآخر وما تتركه فى الصدور من الأحقاد وفى النفوس من البغض والكراهية أدركنا أن رئيس الجمهورية لا يمكن أن يكون محلا لذلك الاحترام اللازم لذلك الرمز القومى السامى وأنه لا يمكن أن يطمع فى ذلك الاجلال الذى لا بد منه إلا صاحب العرش لأنه ورث الاحترام أصلا ولأنه بسموه فوق كل الأحزاب استبقى ذلك الاحترام . على أنه إذا كانت الأمة مصدر السلطان فى كل من النظامين الملكى والجمهورى فلم يحاول الناس مخالفة تقاليدهم وفى هذه التقاليد مأوى الأمة لدى اشتداد النزاع الحزبى ؟ ان صلة الماضى بالحاضر لا تتحقق فى النظام الجمهورى فى البلاد ذات التقاليد الملكية ومن التناقض المدهش أن يحتفظ شعب بالمومياء لأنها من بقايا تاريخه القديم ولا يحتفظ بالنظام الملكى ما دام سلطان الأمة الأعلى مقرراً ومصونا

ألا أن الحركة الدافعة الى النظام الجمهورى سواء كانت بأوروبا أو آسيا حمى خبيثة جراثيمها فساد نظام الحكم ونقص سلطان الأمة والاستبداد بها . فاذا اقتلعت تلك الجراثيم من أصولها لم تجد الدعوة

الى الجمهورية ماترتكز عليه . هذا مافعلته الأمم الرشيدة ذات النظام الملكى كانجلترا فنجت مما وقعت فيه روسيا وغيرها حيث كان الاعتداء على سلطة الأمة شديداً قاسياً

ومع ذلك فلم لا تكون الجمهورية متوجة ويكون الملوك رؤساء الجمهوريات ما دام هذا الترتيب لا ينقص من سلطان الأمة ؟ ان هذا التدبير يجمع بين الاستفادة من مزايا النظام النيابى باشراك أكثر مايمكن من القوى المفكرة والعاملة فى تسيير سفينة الجماعة وبين وجود هيئة محترمة موقرة فوق جميع الأحزاب لا تنزل الى ميدان المنافسة وهى العرش حتى إذا ما بلغت المشادة الحزبية درجة خطرة من الاسترسال فى الحماسة الحزبية كان للجماعة من العرش البلسم الشافى وكان لجميع الأحزاب من عطفه ورعايته ما ينسيهم مرارة النضال الحزبى وبخاصة فى تلك الجماعات التى لم تألف الديموقراطية ولم تهذب ما فى طبيعة الحزبية من العيوب بالتجربة وطول الخبرة ولم يبلغ الادراك العام فيها درجة تكشف عن وجه المصلحة العامة فيراها سواد الناس من غير كبير مشقة .

ولعل القارئ يذكر يوم ايطاليا العصيب يوم اصطدمت قوة الفاشستى بالنظام القائم بايطاليا قبيل وزارة موسولينى وبجراثيم الشيوعية التى كادت تتأصل بايطاليا قبل تولى الفاشستى نظام الحكم .

كان للشيوعية بايطاليا داعون وكان بها للديموقراطية الحقة أنصار وللفاشستى محبون . فلو لم يكن بايطاليا عرش قائم يدين له الطليان كأمة

بالولاء لاصطدم الجميع صدمة ربما كانت شر ما تبتلى به ايطاليا وهى خارجة من الحرب الكبرى منهوكة القوى ولشهدناها أحزابا تتناحر فيذهب النشاط الايطالى عبثاً فى الاحتكاك الداخلى. لكن العرش قال كلمته فأنصت لها الجميع وهكذا نجت ايطاليا من الوقوع فى مخالب ثورة مدمرة

لسنا نورد هذا الحادث لحكم على الفاشزم أو لها ولكنا أوردناه لاظهار ما يمكن أن يؤديه العرش من الخدمات الانسانية فى الظروف العصيبة للدلالة على أن قيام النظام الملكى جنباً لجنب مع النظام النيابى حكمة وأى حكمة

هناك ميزة أخرى للنظام الملكى فالعرش القائم بالبلد يعمل على استنهاض همم الأفراد فيتسابقون الى الخير وأعمال البطولة. جرى الناس من أقدم العصور على التحبب والتودد الى ذوى المراكز الاجتماعية السامية ولما كان مركز الملوك أسمى مركز اجتماعى لا تصل اليه الحزازات الحزبية كان ارضاؤهم أمراً يتوق اليه الجميع

فاذا اكتتب ولى العهد مثلا فى مشروع خيرى أو رأس جماعة تقوم بعمل خيرى تسابق الجميع الى تعضيد المشروع. وإذا تطوعت أميرة للخدمة فى مستشفى للفقراء اعتبر سيدات أشرف الأسر خدمة هذا المستشفى شرفاً وتسارعن لنيل هذا الشرف. وإذا امتدح الملك عملا من أعمال البطولة تزاحم الشباب على اقتحام المخاطر لاحراز رضا الملك العزيز. وفى البلاد الراقية وغير الراقية أمثلة لا يكاد يحصيها العد على صحة ما نقول. وفى مصر نفسها حتى قبل أن تفوز بنظام الحكم الحالى

يمكن أن يعدد الانسان عشرات الحوادث لاثبات أنه كان يكفى أن يعلن الجالس على العرش أنه سيزور جهة من الجهات ليتسابق الناس الى الاكتتاب فى عمل خيرى ارضاء له وطمعاً فى عطفه . وفى كل عصر كان الأمل فى اكتساب ابتسامة الجالس على العرش دافعاً للقيام بأشق الأعمال وبذل أعظم التضحيات . ونظن أن مخاطرات « سير والتر رالى » وغيره من أبطال الانجليز كانت لاكتساب رضا الجالسة على العرش الانجليزى قبل كل شىء آخر . روى المؤرخون أنه كان لظهور اليصابات ملكة الانجليز بين طبقات شعبها واستصراخه لحماية ملكها من غارة فليب ملك اسبانيا من الأثر فى استنهاض حماسة الشعب الانجليزى ما دفعه أكثر من غيره من الدوافع الى حشد كل قواه لدفع العدو عن أرضه وحماية العرش فقابل اسطول الارمادا المجهز بأوفى عدة بأسطول كونته الساعة والحاجة من مراكب جلها ملك الأفراد وكسر الأرمادا شر كسرة

فاذا أضفنا هذه العوامل الثانوية وهى جليلة الفائدة من غير شك الى ذلك العامل المهم : وهو أنه لا بد لكل شعب من هيئة يحترمها تكون فوق الأحزاب وفوق الأغراض يفزع اليها فى أزماته ويتخذ من عطفها دواء يداوى به جروح المشادة الحزبية والطائفية علمنا أن العروش من أمتن أسس الجماعة وأن من المصلحة العامة أن تكون دعائمها القلوب وأن النظام النيابى لا يتعارض مع قيام الملكية ما دام دستور البلاد يقرر نظرياً وعملا أن الأمة صاحبة السلطان الأعلى

هذه الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية وهذه بريطانيا العظمى

ملكية وها أن السلطة التى لرئيس جمهورية الولايات المتحدة أوسع بكثير من السلطة التى يتمتع بهـا الملك فى بريطانيا إذا راعينا التقاليد والواقع . فاذا علمنا أن بريطانيا مع ذلك معتبرة من أقوى معاقل الديموقراطية العصرية أفلا نؤمن بامكان حياة أوسع النظم النيابية جنباً لجنب مع العرش ؟ ألا أن المدار ليس على كون الرئيس الأعلى ملكا أو سلطاناً أو امبراطوراً أو رئيس جمهورية ولكن المدار على ما يضع الدستور والتقاليد من أحكام وعلى مافى الأمة من ادراك لمعنى الحرية وحب لها

خرجنا من هذا البحث إذن على أن النظام النيابى هو النظام الوحيد المقبول وأن النظام الاستبدادى نظام لا يقبله المنطق السليم النزيه وأنه لا يمكن الارتكان على أنه فى فترات من الزمن استطاع أفراد حكم الأمة وقيادتها الى سبيل المجد فى ظل النظام الاستبدادى الصميم — لا يمكن الارتكان على هذا لتبرير صلاحية النظام الاستبدادى دون غيره فى بعض الجماعات . وثبت لنا أن أوسع النظم النيابية لا يتعارض مع النظام الملكى وأن الجمع بين النظام الملكى والنيابى هو المثل الأعلى لنظام الحكم الرشيد فى كثير من البلاد وأن الحركة الجمهورية سواء كانت فى آسيا أو أوروبا انما هى حمى سياسية نمت جراثيمها فى نظم الحكم السيئة غير القائمة على أن « الأمة مصدر السلطان » . فاذا علمناهذا أدركنا مالعناية بوضع الدستور من الخطورة والأثر العظيم . فاذا وزع الدستور السلطان توزيعاً يمتنع معه استبداد بالأمة من أى نوع ويقرر سيادتها ويضع النظم الصريحة لتلافى استبداد الأحزاب والطوائف الغالبة ضمنت الجماعة

السلام فى الداخل وضمنت معه لحد كبير الرخاء والقوة

ليس من غرضى أن أبسط هنا الدستور بسطاً وافياً فان هذا وحده يقتضى مجلداً ضخماً وانما أرمى الى الاشارة اليه اجمالا . وهو كما عرفه ديسى مجموع القواعد التى تؤثر مباشرة أو من طريق غير مباشر فى توزيع سلطان الدولة وممارسته » وكما عرفه وولس « مجموع المبادئ التى تقوم عليها سلطة الحكومة وحقوق المحكومين وعلاقتهم بها »

وقيام الدستور المبنى على أن « الأمة مصدر السلطان » لازم لتقليل الاحتكاك بين الهيئة الحاكمة والمحكومين لزوم العقود والقانون فى المعاملات اليومية بين الأفراد بل أشد لزوماً . فقواعد الدستور تكوّن فى مجموعها هيكلا مقدساً يفزع اليه فى خلافات إذا لم تسو على مقتضاه تولد عنها القلق والتذمر والشك ونمت جراثيم الثورات المدمرة وسادت الفوضى وانزوى النظام

وإذا قررنا هذا فلسنا ندعى أن الدستور ضمان أكيد لعدم افتيات الهيئة التنفيذية على الحقوق العامة ولكنا نقرر أنه إذا كان الشعور القومى حياً حساساً خشى الحكام جرحه بمخالفة دستور البلاد عمدا

روى أنه حصلت مشادة فيما بين سنة ١٨٦٠ و ١٨٦٥ بين ملك بروسيا متأثراً بمشورة البرنس بسمارك وبين مجلس النواب وهى تصلح مثلا على عدم وجود الضمان لتنفيذ نصوص الدستور إذا ما اعتدت عليه السلطة التنفيذية . أراد الملك البروسى اعتماد النفقات الحربية فاعترضه المجلس

فاستعمل حقه فى حله وحله وأعيد الانتخاب وتشكل مجلس جديد . لكن المجلس الجديد أبى على الملك الاعتماد كذلك فالتجأ هذا الى مجلس الأعيان وحصل على مصادقته ونفذ قراره ضاربا بمعارضة المجلس الأول عرض الحائط . احتج المجلس بالضرورة ولكن احتجاجه ذهب مع الريح ووقفت المسألة عند ذلك الحد !

تلك مشادة جرت رغم وجود الدستور المسطور فكيف إذا لم يكن هناك دستور . على أنا لا نعلم حادثاً يشبه هذا فى تواريخ الأمم الحديثة الراقية [1] ولو أن بروسيا كانت أقل رزانة لأفضت المسألة الى قيام ثورة كان يكون وراءها من الأخطار ما وراءها ، وفى تاريخ انجلترا المثل على ذلك

ارتأى الملك شارل الأول فرض ضريبة وشرعوا يجبونها . ولم يكن أقرها مجلس العموم . فلما كان دور التنفيذ أبى بعض الافراد دفعها لأنها لم تقرر بالطريقة التى قررتها الأمة فعوقب بصرامة متناهية أثارت سخط الأمة الانجليزية الحريصة على حريتها وساقت الى حرب أهلية كانت نتيجتها شطر الأمة شطرين والحكم على الملك بالاعدام !! كانت المشادة عنيفة وكان قصاص الأمة فظيعاً قاسياً شنيعاً ولكن أصل البلاء

---

(١) ما كنا نتوقع ونحن نكتب هذا أن مصر ستكون شر مثل على هذا فقد اعتدى على دستورنا الوليد سنة ١٩٢٥ ذلك الاعتداء القاسى الذى جرح الروح النيابية والعزة القومية جرحاً بليغاً بتعطيل حياتنا النيابية تعطيلا لا يتفق مع روح الدستور

عدم احترام ارادة الأمة والاعتداء على الأوضاع المتفق عليها والازدراء بحرية الأفراد . فالحكومات تفاديا من وقوع هذا أو ما يقرب منه تتجنب خرق قواعد الدستور عمداً جهرة

ومن الممكن وضع ضمان كالضمان الذى قرره القضاء الأمريكى وهو حقه فى تفسير نصوص الدستور. فعلى هذا المبدأ صار للمحاكم الأمريكية من زمن بعيد حق الغاء أى تدبير من جانب الهيئة التنفيذية يخالف نصوص الدستور وبذا تمتنع أى مشادة من ذلك النوع العنيف المخيف لأنه إذا اعتدت السلطة التنفيذية أو اعتدت الهيئة التشريعية على الدستور فلأى انسان يمسه الاعتداء أن يلتجئ الى القضاء ولهذا أن يحكم بأن العمل غير دستورى وأنه لاغ . هذا ضمان عظيم من غير شك ولكن الضمان الأعظم حرص الأمة على حقها وحبها للحرية

ولا تجترئ الحكومات عادة على خرق قواعد الدستور جهرة الا إذا كانت الأمم مستكينة أو كانت الحكومات فى الواقع استبدادية فى شكل نيابية اما لابتلاع الزعامة المستبدة شخصية النواب فى المجلس أو بالسيطرة على المطبوعات من طريق احتكار التحرير أو الهيمنة عليها بوجه من الوجوه . والصحف ذات تأثير كبير على الجمهور

والدستور المسطور كما قلنا وإن كان لازماً لا غنى عنه لا يقوم إذا لم تكن الأمة حريصة على رعايته وحراسته بعدم السماح للسوابق المرتكزة على الاستبداد بالقرار فان للسوابق والتقاليد سلطانا يكاد يعادل سلطان الدستور المسطور . ليس فى الدستور الانجليزى المكتوب مثلا

ما يلزم الوزارة بالاستقالة إذا لم تحصل على ثقة من غالبية البرلمان فى مشروع من مشروعاتها . لكن تقاليدها البرلمانية توجب ذلك ولا نعلم وزارة اجترأت على مخالفة تلك التقاليد لأنها تعلم شدة حرص الشعب وغيرته عليها . لذلك تخلت حكومة المحافظين منذ عهد قريب لحكومة من العمال تطبيقاً لهذه القاعدة الدستورية غير المكتوبة . وإذا لم تكن لجماعة من الجماعات تقاليد دستورية كانت عنايتها بوضع دستورها المكتوب أولى وألزم ولها من تجاريب الغير ومن علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة خير مرشد ومعين لأخراج دستور قابل للتطور مرن يقبل التبديل الهادىء الذى تمليه التجربة ومقتضيات الأحوال

نعم ينبغى أن يكون الدستور فى مأمن من التعديل والتحوير تبعاً لتموجات العواطف الوقتية الطائشة ولكنا لهذا عينه ندعو الى تقرير كون « الأمة مصدر السلطان » فى جملة الدستور وتفاصيله كما ندعو الى جعل تعديله ممكنا من غير هزات عنيفة . وليس هذا يعنى أنا نقول بتعديل القانون الأساسى كما يعدل أى نص من نصوص القانون الخاص ولكنا نريد أن لايحرم الدستور بالمبالغة فى تقييد سبل التبديل التطور الذى يستلزمه الرقى والتجربة

يتم تغيير الدستور الفرنسى باجراءات عادية كما تعدل مادة من مواد القانون التجارى مثلا . وعلى النقيض من ذلك يستلزم تغيير الدستور بالولايات المتحدة موافقة ثلثى أعضاء المجلسين أو باقتراح ثلثى الهيئات التشريعية لمختلف الولايات وموافقة ثلاثة أرباع تلك الهيئات . فاذا علمنا

كثرة عدد الولايات المكونة للاتحاد أدركنا مقدار صعوبة التعديل . غير أنه يلطف من آثار ذلك الجمود حق القضاء هناك فى مراقبة تنفيذه والقضاء كما نعلم يتأثر بالتطور الاجتماعى والتغييرات الاقتصادية والنفسية والخلقية . ليست العقلية الأمريكية ولا الحياة الاقتصادية ولا حالة العلوم والفنون بأمريكا اليوم كما كانت يوم وضع دستور الاتحاد ولم يكن فى وسع بناة أمريكا الحديثة أن يستشفوا هذا التقدم المدهش . فتفسير القضاء بالعقلية العصرية والروح العصرية رغبات واضعى دستور الولايات المتحدة الأمريكية يضمن الانتفاع بالتطورات ويجد مخرجا فى الأزمات غير الثورة وغير اهمال الدستور . فكلا التساهل المفرط فى تعديل الدستور والتصعيب المفرط فى تغييره ليماشى التطور خطأ لأنهما يحرمان الجماعة مسايرة روح العصر . ومن رأينا أن من الممكن ايجاد حالة وسط بتسهيل طريقة التعديل فى كل ما لا يتعلق بنظام الحكم وحرية الأفراد ونظام الوراثة (فى النظام الملكى) وتقييد تعديله فيما يتعلق بهذه تقييداً يحميها من النزعات الوقتية والأغراض الحزبية والدسائس الخارجية . أما جمود الدستور أوجعل تعديله موقوفا على رغبة أحد أركان الدولة فيسوق الى احدى نتيجتين كلتاهما تعمل على تقويض النظام الاجتماعى :

الأولى اهمال النصوص التى لا تلائم التطور أى اهمال النصوص القديمة والثانية احداث ثورة عنيفة للوصول الى التعديل . أما الأولى فتعمل على الحط حتما من قيمة الدستور وهيبته فتغرى على عصيان القوانين الأخرى أو عدم احترامها لأنه إذا كان الدستور أساس الحكم غير مرعى الجانب

فلن يعتبر الناس عصيان القانون العادى أمراً خطيراً. وإذا ماضاعت حرمة القانون فى بلد تعرض للفوضى والخراب . وأما الثانية وهى ركون الأمة للثورة للتخلص من النصوص التى لا تتفق مع روحها أو تعوق نهوضها أو تتعارض مع مصلحتها وتحول بينها وبين تحقيق أغراضها والاستمتاع بحريتها فتجر حتما الى الاضطراب والقلق العام وتهدد أمن الناس وحريتهم زمناً قد يكون طويلا وقد تقسم الأمة على نفسها فتخسر من غير شك . ونعتقد أن روسيا امبراطورية الامس العظيمة التى كانت تخشى بأسها أقوى الدول لم تكن لتنساق الى تلك الفوضى لو لم يكن أساس الحكم فاسداً ونظامه جامداً عسير الاصلاح بالطرق السلمية . حاول المصلحون من رجالها تعديل نظام الحكم القديم فكان نصيبهم الاضطهاد والتشريد والقتل وكانت وسائل القمع الظالمة تذكى فى صدور الشعب نار الحقد والبغضاء وتبث فى النفوس روح الثورة المدمرة حتى اذا ما وجدت الأمة فرصة للتخلص من الظلم والاستبداد هبت على ذلك النظام فدكته دكا صالحه وطالحه وغدت فريسة للفوضى الخلقية والاقتصادية والاجتماعية تعانى اليوم من آثارها ما تعانى

وهذه بريطانيا العظمى قد وفقت من أقدم العصور الى تقييد سلطة الحكومة وتقرير سيادة سلطان الأمة فاطَّرد سيرها بخطى ثابتة الى الأمام فاذا ما رأت عدم صلاحية مبدأ دستورى عدلته دون معارضة من ملوكها أو غيرهم حتى أصبح نظام الحكم فيها مضرب المثل فى المتانة والسلامة وهى ملكية يكاد أهلها يقدسون ملوكهم . وما دامت سلطة

الأمة مقدسة ومصونة بدستور البلاد وكان الدستور بحيث يتطور ويرتقى ويتهذب بتطور الأفكار وتهذبها فان البلاد تخطو دائما الى الامام سواء كانت ملكية أو جمهورية . وما دام النظام النيابى الديموقراطى هو الأساس فلاخوف من الوقوع فى الثورات والأزمات الداخلية والفوضى ونتائج الانقسام . واذا كان لابد من وضع دستور فمن الذى يتولى وضعه ؟ اذا كانت الأمة مصدر السلطان فالبداهة تنادى بأنها يجب أن تضع الدستور وهو « مجموع المبادئ التى تقوم عليها سلطة الحكومة وحقوق المحكومين وعلاقتهم بها ». كانت الأمة قبل أن تكون الحكومة فالمنطق السليم لا يجد سبيلا للتردد فى الحكم بأن هذه الأمة هى التى تضع الحدود التى يجب ألا يتعداها من فوضت اليهم حكمها وتصريف شؤونها . أما أن هؤلاء يضعون لانفسهم قواعد وقيوداً فما لا يقبله عقل سليم نزيه وخاصة اذا اعتبرنا أن وجوه الصواب تدرك أكثر اذا بحثها أناس متفاوتو المدارك والأميال والمبادئ فى جو هادئ . وخير وسيلة للتعبير عن ارادة الأمة فى مثل هذه الحالة أن تنتخب جمعية وطنية تضع مشروع الدستور

قد يقال أنه اذا كان بالبلاد ملك له السلطة الشرعية وكان يوزع تلك السلطة كما يشاء قبل أن يكون للبلاد دستور حر منتظم فمن عدم اللياقة أو كما يعبرون من الخروج على العرف والمألوف أن لا يكون الدستور منحة منه . ومع أنى لا أرى وجهاً لتسمية الدستور الذى يقرر سلطة الأمة منحة بل أسميه تطوراً فى سبيل الحكم الرشيد فانى لا أدرى

كيف لا يتحقق ذلك المبدأ مبدأ المنحة فى دعوة جمعية وطنية يخولها صاحب العرش حق وضع الدستور . ان المبدأ يتحقق حتما ما دام التشكيل ذاته بأمر منه

ليس الدستور بالأمر البسيط فتراعى المجاملات والخواطر فى مبادئه وكيفية وضعه ولكنه أساس بناء الجماعات وسعادتها ورخائها ومن الحكمة أن يكون الأساس متيناً . ان الدستور تقوم عليه (١) سلطة الحكومة و (٢) حقوق المحكومين و (٣) علاقتهم بها . ولهذا يجب : (١) أن تكون نصوصه صريحة خالية من اللبس حتى لا تكون هناك جراثيم يتولد منها سوء التفاهم (٢) أن يكون قابلا للتعديل حتى يتطور معنى ومبنى بلا عنف ولا ارتباك . ويكفى أن تحاط النصوص المتعلقة بحقوق الأفراد وضمان الحرية الشخصية ونظام الحكم والوراثة (فى النظام الملكى) بما يقيها شر خطر العواصف الوقتية الهوجاء الجامحة حتى يكون للنظام من القرار ما يساعد على النمو المطرد (٣) أن لا يكون التعديل متوقفاً على رأى النواب وحدهم أو الهيئة التنفيذية العليا وحدها (٤) أن يوضع فيه أساس قانون الانتخابات فان هذا القانون روح النظام النيابى واذا لم يوضع أساسه فى الدستور أمكن أن يتذرع الى تغييره بشتى الأسباب لتشكل حكومة نيابية فى الشكل فقط بتأثير الهيئة التنفيذية المستبدة وبخاصة فى البلاد غير العريقة فى الديموقراطية (٥) أن توضع حدود للمزايا التى يتمتع بها أعضاء المجلس حتى لا تدفعهم الانانية والضعف الانسانى الى الاسراف على حساب الأمة . وأخيراً وأهم من هذا كله

(٦) أن تبين وتحدد الأحوال التى يصح فيها حل مجلس النواب وسلطة الهيئة التنفيذية العليا فى الايقاف والحل . ومن الحكمة على كل حال أن يكون الدستور بحيث يقرر الحرية الشخصية ويحميها ويمنع استبداد أى ركن من أركان الدولة بالآخر ويساعد على سير اداته دون احتكاك خطير. ولا يكون هذا الا بوضع ضمانات وافية صريحة تكفل غل يد السلطة التنفيذية اذا ما حدثتها النفس بالاعتداء على ما يقرره الدستور من حقوق الدولة اذن تحكم بواسطة الحكومة طبقاً للقانون الأساسى أو الدستور الذى تضعه الأمة لنفسها ويبين فيه نظام الحكم وشكل الحكومة . وقد أشرنا الى أن للتقاليد سلطانا يقيد الجماعة لدى اختيار الشكل . والنظام النيابى نظام تدعو اليه الفطرة البشرية ويوحى به المنطق الانسانى السليم . وأدوات الحكم هى هيئات تصوغ ارادة الدولة وهيئات تقضى بماهية هذه الارادة وبكيفية تطبيقها عند الخلاف وهيئات تنفذ هذه الارادة

وسنتناول الكلام فى الجزء الثانى على الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأثرها فى النهوض بالجماعات وتحقيق الغرض المشترك منها وهو الحياة الطيبة

AUC - LIBRARY

DATE DUE

A.U.C

17 NOV 1990

15 OCT 1996

A.U.C

JC
585
A32x
1926

EcAC00-B5570

b.12514093
I.-13887737